

نشرة إصدار اكتاب عام

صندوق البنك الوطني العماني للأسهم
العالمية (قيد التأسيس)



إلى جميع المستثمرين

تحتوي هذه النشرة على معلومات جوهرية تتعلق بصندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية (قيد التأسيس) الذي سيتم تأسيسه وتشكيله وفقا لقانون الأوراق المالية في سلطنة عمان. تم إعداد نشرة الإصدار هذه وفقا للمتطلبات الصادرة عن هيئة الخدمات المالية. تم اعتماد نشرة الإصدار هذه من قبل هيئة الخدمات المالية وفقا للقرار الإداري رقم خ/٢٠٢٤/٣١ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/٠٨. ومن الأمور الواجب التأكيد عليها أن هيئة الخدمات المالية لا تعتبر مسؤولة عن صحة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة، كما أنها لا تتحمل أي مسؤولية عن أي أضرار أو خسائر قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو استخدامها من قبل أي شخص آخر. لا تشكل هذه النشرة عرضا للبيع أو دعوة من قبل الصندوق أو نيابة عنه لشراء أي من الوحدات في أي ولاية قضائية خارج سلطنة عمان حيث يكون هذا التوزيع غير قانوني أو ربما يصبح غير قانوني لا يتحمل الصندوق أو مدير الاستثمار أو مستشار الاستثمار أو مدير الإصدار المسؤولية عن أي معلومات تفسر بشكل مختلف عن نشرة الإصدار العربية الأصلية المعتمدة.



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه
His Majesty Sultan Haitham bin Tarik

صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية (قيد التأسيس)

صندوق استثماري ذو نهاية مفتوحة

طرح فئة من الوحدات بمبلغ إجمالي لا يقل عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني بسعر الوحدة ١,٠٢٠ ريال عماني يشمل قيمة للوحدة ١ ريال عماني و ٢٠ بيعة مصاريف إصدار .

تاريخ بداية الاكتتاب: ٢٩ / مايو / ٢٠٢٤ تاريخ نهاية الاكتتاب: ٢٥ / يوليو / ٢٠٢٤

مستشار الاستثمار

برنسبال جلوبال انفستمنت
+ ٤٤٢٠٧٧١٠٠٣٣٠
greaves.brett@principal.com
عناية: بريت جريفز

مدير الاستثمار ومدير الإصدار

البنك الوطني العماني ش.م.ع.
+ ٩٦٨٢٤٧٧٨٥٦٣
jaffarfuad@nbo.om
عناية: جعفر فؤاد السيد مرتضى

مدقق الحسابات

مور ستيفنز ش م م
Prasad.inna@moore-oman.com
عناية الفاضل براساد إينا

بنك الاكتتاب

البنك الوطني العماني ش.م.ع.
+ ٩٦٨٢٤٧٧٨٥٦٣
jaffarfuad@nbo.om
عناية الفاضل / جعفر فؤاد السيد مرتضى

الحافظ الأمين ومدير الصندوق

بنك ستاندرد تشارترد، عمان
+ ٩٦٨ ٢٤٧٧٣٥٥٩/٣٥٥٧
OM.securities-services@sc.com
عناية الفاضلة: آسيا البلوشي

اوبار كابيتال ش.م.ع.م

+ ٩٦٨٢٤٩٤٩٠٥٤
abdulmalik@u-capital.net
عناية الفاضل / عبدالملك الحراسي

الافاق لاسواق المال ش م ع م

+ ٩٦٨٢٤٨٢٦٠٠
lubna@hcmoman.com
عناية الفاضلة / لبنى صادق اللواتي

المستشار القانوني

تراورز وهاملينز
Oman@trowers.com
عناية الفاضل / توم رينولدز

تنويه هام

الغرض من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المستثمرين المحتملين على كافة المعلومات التي قد تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار من عدمه في الوحدات المطروحة.

يجب على جميع المستثمرين قراءة هذه النشرة ومراجعتها بعناية من أجل تحديد ما إذا كان من المناسب الاستثمار في الوحدات بالنظر إلى جميع المعلومات الواردة في هذه النشرة، ولا سيما عوامل المخاطرة المنصوص عليها في الفصل العاشر. ويجب على المستثمرين عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية من الصندوق أو المكون أو الحافظ الأمين أو مدير الاستثمار أو مستشار الاستثمار أو مدير الإصدار أو بنك التحصيل أو مدير الصندوق (كل على النحو المحدد أدناه) لشراء الوحدات. يتوجب على كل مستثمر الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية عن تقييم مخاطر الاستثمار قبل الاستثمار في الوحدات وإجراء تقييم مستقل للمعلومات والافتراضات الواردة في هذه النشرة باستخدام التحليل أو التوقعات المناسبة.

لم يفوض مجلس الإدارة أي شخص بالإدلاء بأية بيانات أو تقديم معلومات تتعلق بالصندوق أو مدير الاستثمار أو الوحدات بخلاف الأشخاص المشار إلى أسمائهم في هذه النشرة. وفي حالة أدلاء أي شخص بأي بيان أو قدم معلومات، لا يجب اعتبار هذا الشخص مفوضاً من قبل الصندوق أو المكون أو الحافظ الأمين أو مدير الاستثمار أو مستشار الاستثمار أو مدير الإصدار أو بنك التحصيل أو الحافظ الأمين ومدير الصندوق.

يتحمل مدير الاستثمار المسؤولية عن دقة وكفاية المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه ويؤكد أنه على حد علمه قد تم بذل العناية الواجبة المناسبة فيما يتعلق بإعداد نشرة الإصدار هذه ويؤكد كذلك أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية، قد يؤدي حذفها أن تصبح المعلومات الواردة بهذه النشرة مضللة.

تتضمن هذه النشرة جميع المعلومات والبيانات الجوهرية ولا تحتوي على أي معلومات مضللة ولم تغفل أي معلومات جوهرية من شأنها أن يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على قرار الاستثمار في الوحدات من عدمه.

لا تشكل نشرة الإصدار هذه عرضاً أو التماساً من قبل أي شخص في أي ولاية قضائية يكون فيها العرض أو الالتماس غير قانوني أو يكون فيه الشخص الذي يقدم مثل هذا العرض أو الالتماس غير مؤهل للقيام بذلك أو لأي شخص يكون من غير القانوني تقديم مثل هذا الالتماس. يجب على أي شخص يمتلك هذه النشرة وأي أشخاص يرغبون في التقدم بطلب اكتتاب في هذه الوحدات المطروحة أن يطلعوا بأنفسهم على جميع القوانين واللوائح المعمول بها في أي ولاية قضائية ذات صلة وأن يلتزمون بها. كما يجب على المستثمرين المحتملين الاطلاع على المتطلبات القانونية للتقدم بطلب الاكتتاب في الوحدات وأي لوائح وضرائب سارية في البلدان التي يحملون جنسيتها أو محل إقامتهم أو تأسيسهم. في كل الأحوال، لا يعني تسليم هذه النشرة أو إصدار الوحدات أن هناك تأكيد أو إشارة ضمنية إلى أن أعمال الصندوق لم تتغير منذ تاريخ نشرة الإصدار.

لا يسمح للأشخاص الأمريكيين بالاكتتاب في الوحدات. ولا يمكن نقل ملكية الوحدات بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ أو قانون شركات الاستثمار الأمريكية لعام ١٩٤٠ أو قوانين الأوراق المالية في أي من ولايات الولايات المتحدة الأمريكية كما لا يمكن عرضها أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر في الولايات المتحدة الأمريكية أو لحساب أو لصالح أي شخص أمريكي، إلا بموجب إعفاء من أو في معاملة لا تخضع لمتطلبات التسجيل لقانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ وقانون شركات الاستثمار الأمريكية لعام ١٩٤٠ والمتطلبات المماثلة لقانون الأوراق المالية للولاية.

وتخضع استثمارات الصندوق لتقلبات السوق وللمخاطر الكامنة في جميع الاستثمارات. لذلك، قد ينخفض سعر الوحدات أو يرتفع وقد تتعرض قيمة المبلغ المُستثمر في شراء وحدات الصندوق لانخفاض مفاجئ وكبير.

قد لا تكون الوحدات استثماراً مناسباً لجميع المستثمرين. يتعين على كل مستثمر محتمل في الوحدات أن يقرر مدى ملائمة استثماره في ضوء الظروف التي تحيط. على وجه الخصوص، يجب أن يتحقق كل مستثمر محتمل من المتطلبات التالية:

- يجب أن يكون لدى كل مستثمر محتمل المعرفة والخبرة الكافية لإجراء تقييم هادف للوحدات ومزايا ومخاطر الاستثمار في الوحدات والمعلومات الواردة في هذه النشرة؛
- يجب أن يُتاح لكل مستثمر الوصول إلى أدوات التحليل المناسبة لإجراء التقييم ويجب أن يكون على دراية بها وذلك في سياق وضعه المالي الخاص، ويجب كذلك على كل مستثمر محتمل أن يكون على دراية تامة بأي استثمار في الوحدات وبالتأثير التي ستضيفها الوحدات على مجمل محفظته الاستثمارية؛
- يجب أن يكون لدى كل مستثمر محتمل ما يكفي من الموارد المالية والسيولة التي تضمن تحمله لجميع المخاطر التي قد تنشأ من الاستثمار في الوحدات بما في ذلك عندما تكون عملة الدفع مختلفة عن عملة المستثمر المحتمل؛
- يجب أن يكون كل مستثمر محتمل مدركاً بصورة تامة لشروط الوحدات ويجب أن يكون على دراية تامة بسلوكيات أي مؤشرات وأسواق مالية ذات صلة؛ و
- يجب أن يكون كل مستثمر محتمل قادراً على التقييم (سواء وحده أو بمساعدة أي مستشار مالي) للسيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية والعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على استثماراته وقدرته على تحمل المخاطر ذات الصلة.

تُعد الوحدات أدوات مالية معقدة. وبصورة عامة لا تشتري المؤسسات الاستثمارية المتخصصة السندات المالية المعقدة كاستثمارات قائمة بذاتها. بل تشتريها كوسيلة لتقليل المخاطر أو تحسين الإيرادات بإضافة مدروسة ومُقاسة ومناسبة للمخاطر إلى مجمل محفظتها. ينبغي على أي مستثمر محتمل ألا يستثمر في الوحدات حتى يتوافر لديه الخبرة (إما بمفرده أو بمساعدة مستشار مالي) ما يؤهله لتقييم طريقة عمل الوحدات في ظل الظروف المتغيرة، وكذلك تقييم الآثار المتغيرة التي تضيفها قيمة تلك الوحدات والتأثير التي تخلفها هذه الاستثمارات على مجمل المحفظة الاستثمارية للمستثمر المُحتمل.

إخلاء المسؤولية: ما لم يذكر خلاف ذلك، تم اشتقاق المعلومات الواردة في هذا المستند من مصادر يعتقد أنها دقيقة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣. نعتقد أن المعلومات المستمدة من مصادر أخرى غير البنك الوطني العماني ش.م.ع.، أو شركة برينسيبال جلوبال إنفستورز ش.م.م أو الشركات التابعة لها موثوقة؛ ومع ذلك، لم يتحقق أي شخص بشكل مستقل أو يضمن دقتها أو صحتها. تحتوي هذه المادة على معلومات عامة فقط ولا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي لأي مستثمر ولا ينبغي تفسيرها على أنها نصيحة استثمارية أو توصية أو الاعتماد عليها بأي شكل من الأشكال كضمان أو وعد أو توقع أو تنبؤ بالأحداث المستقبلية المتعلقة بالاستثمار أو الأسواق بشكل عام. الآراء والتنبؤات المعبر عنها عرضة للتغيير دون إشعار مسبق. لا تشكل أي إشارة إلى استثمار أو ورقة مالية معينة توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بهذا الاستثمار أو الورقة المالية، ولا إشارة إلى أن البنك الوطني العماني ش.م.ع. أو شركة برينسيبال جلوبال إنفستورز ش.م.م أو الشركات التابعة لهما قد أوصت بورقة مالية محددة لأي حساب عميل. مع مراعاة أي أحكام مخالفة للقانون المعمول به، فإن البنك الوطني العماني ش.م.ع.، وشركة برينسيبال جلوبال إنفستورز ش.م.م والشركات التابعة لها، والمسؤولين، والمديرين، والموظفين، والوكلاء، لا يتحملون أي مسؤولية سواء بشكل صريح أو ضمني حول موثوقية ودقة البيانات ولا يتحملون أي مسؤولية تنشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك بسبب الإهمال) عن الأخطاء أو السهو في هذا المستند أو في المعلومات أو البيانات المقدمة في هذا المستند.

لا ينبغي تفسير المعلومات الواردة في هذا المستند على أنها نصيحة استثمارية أو توصية لشراء أو بيع أي ورقة مالية.

الأداء السابق ليس مؤشراً موثقاً للأداء المستقبلي ولا ينبغي الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات الاستثمار. قد تنخفض أو ترتفع قيمة الاستثمارات والدخل منها. الأداء السابق ليس ضماناً للنتائج المستقبلية ولا ينبغي الاعتماد عليه لاتخاذ قرار استثماري. ينطوي الاستثمار على مخاطر، بما في ذلك الخسارة المحتملة لرأس المال. تعتمد توقعات السوق المالية على ظروف السوق الحالية. ليس هناك ما يضمن حدوث مثل هذه الأحداث أو التوقعات وقد تختلف الظروف الفعلية اختلافاً كبيراً عن تلك الموضحة هنا. قد تحتوي نشرة الإصدار على معلومات "مستقبلية" ليست ذات طبيعة تاريخية بحتة. يمكن تحديد هذه البيانات المستقبلية بشكل عام بكلمات أو عبارات مثل "نهدف"، "نتوقع"، "نعتقد"، "في تقديرنا"، "نوي" سنسعى إلى"، "نخطط لـ"، "سنواصل"، "سنتابع" أو غيرها من الكلمات أو العبارات المماثلة. وبالمثل، فإن البيانات التي تصف استراتيجيات الصندوق أو أهدافه أو خطته أو غاياته هي أيضاً بيانات مستقبلية. قد تشمل هذه المعلومات، من بين أمور أخرى، التوقعات والتنبؤات. ليس هناك ما يضمن أن أي توقعات ستتحقق فعلياً. جميع البيانات المستقبلية عرضة للمخاطر والشكوك والافتراضات التي قد تتسبب في أن تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عما هو وارد في البيانات المستقبلية ذات الصلة. قام الحافظ الأمين ببذل العناية الواجبة المطلوبة على حد علمه ويعتقد أن نشرة الإصدار تعكس الخطة المستقبلية القابلة للتنفيذ للصندوق. المكتب وحده هو المسؤول عن تحديد مدى اعتماده على المعلومات الواردة في هذه النشرة. هناك عدد من العوامل المهمة التي قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً عن تلك الواردة أو المتوقعة في البيانات المستقبلية. وتشمل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر:

- الظروف الاقتصادية والتجارية العالمية والمحلية؛
- التغيرات في أسعار الفائدة؛
- عدم القدرة على تقدير الأداء في المستقبل؛
- عدم القدرة على إيجاد استثمارات مناسبة؛ و
- التغيرات في القوانين والأنظمة التي تنطبق على الصندوق أو استثماراته.

لمزيد من المناقشة حول العوامل التي يمكن أن تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية، انظر الفصل العاشر من نشرة الإصدار هذه بعنوان "عوامل المخاطرة وكيفية التخفيف من أثارها".

تحتوي المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه على معلومات عامة تتعلق فقط بمسائل الاستثمار ولا ينبغي اعتبارها بياناً شاملاً حول أي من هذه الأمور ولا ينبغي الاعتماد عليها على هذا النحو. عند عرض المعلومات العامة لم يؤخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية لأي مستثمر أو احتياجاته الخاصة أو وضعه المالي، ولا ينبغي الاعتماد عليها بأي شكل من الأشكال كتنبؤ أو ضمان للأحداث المستقبلية المتعلقة باستثمار معين أو الأسواق بشكل عام. جميع أشكال التعبير عن الرأي والتنبؤات في هذا المستند عرضة للتغيير دون إشعار.

مع مراعاة أي أحكام مخالفة للقانون المعمول به، لا تقدم أي شركة في مجموعة مستشار الاستثمار أو أي من موظفيها أو مديريها أي ضمان حول موثوقية أو دقة البيانات ولا تتحمل أي مسؤولية تنشأ بأي طريقة أخرى (بما في ذلك بسبب الإهمال) عن أي من الأخطاء أو السهو في هذا المستند.

يُنصح كل مستثمر محتمل باستشارة مستشاره الضريبي ومستشاره القانوني ومستشار الأعمال فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والقانونية والتجارية المتعلقة بشراء الوحدات.

وقد تم اعتماد هذه النشرة واعتمادها من قبل هيئة الخدمات المالية ، بموجب القرار الإداري رقم [-]بتاريخ [-] وستخضع لقواعد وأنظمة سلطنة عمان و هيئة الخدمات المالية

لا تتحمل هيئة الخدمات المالية أية مسؤولية عن دقة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة. ولا تتحمل هيئة الخدمات المالية أي مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة.

النسخة العربية هي النسخة الرسمية من هذه النشرة. في حالة وجود أي اختلاف أو تضارب بين النسختين العربية والإنجليزية، تكون الأولوية في التطبيق للنسخة العربية.

المحتويات

١٩	الفصل ١ - الصندوق وسياسته الاستثمارية
١٩	صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية
١٩	سياسة الاستثمار
٢٣	الفصل ٢ - الأساس المنطقي للاستثمار
٢٩	الفصل ٣ - مجلس إدارة الصندوق
٣٢	الفصل ٤ - مقدمو الخدمة
٣٢	مدير الاستثمار
٤٠	مستشار الاستثمار
٤٤	خدمات الحافظ الأمين
٤٦	خدمات إدارة الصندوق
٤٧	مدير الإصدار والموزع
٤٨	الموزعون
٤٨	مدقق الحسابات الخارجية
٤٨	المستشار قانوني
٤٩	الفصل ٥ - شروط وإجراءات الاكتتاب
٥٠	طلب الاكتتاب الأولي
٥٠	الحد الأدنى لحجم الصندوق
٥٣	تحديد هوية المستثمرين ومكافحة غسل الأموال
٥٣	بنك التحصيل
٥٤	تخصيص الوحدات واسترداد الأموال بعد مدة الاكتتاب الأولية

المحتويات

0٦	الاكتتاب في الوحدات بعد مدة الاكتتاب الأولية
0٨	الفصل ٦ - استرداد الوحدات
٦٠	حل وتصفية الصندوق
٦١	الفصل ٧ - صافي قيمة الأصول
٦٣	ملكية الوحدة وحقوقها
٦٤	الجمعية العامة
٦٤	اجتماعات الجمعية العامة غير العادية
٦٦	الفصل ٨ - النفقات والرسوم والتكاليف
٦٨	الفصل ٩ - المزيد عن الصندوق
٦٨	الضرائب
٦٩	حسابات الصندوق والسياسة المحاسبية
٧٠	التقارير والبيانات المالية
٧١	الفصل ١٠ - عوامل المخاطرة
٨٤	الفصل ١١ - الإقرارات

المصطلحات

مدير الصندوق	الجهة المسؤولة عن إدارة الصندوق، وفقًا لاتفاقية خدمات إدارة الصندوق
إيه دي أر	إيصالات الإيداع الأمريكية
إجراءات الاكتتاب	له المعنى الوارد في الفصل الخامس («شروط وإجراءات الاكتتاب»)
النظام الأساسي	النظام الأساسي للصندوق، والذي يحدد حقوق والتزامات مالكي الوحدات والصندوق ومدير الاستثمار ومقدمي الخدمات
بيسة	بيسة عمانية (١٠٠ بيسة = ١ ريال عماني)
يوم عمل	أي يوم تكون فيه البنوك في سلطنة عمان مفتوحة للعمل وإتمام معاملات التسوية
ساعات العمل	ساعات العمل الرسمية للبنك الوطني العماني، وهي حاليًا من الثامنة (٨:٠٠) صباحًا إلى الساعة الثانية (٢:٠٠) ظهرًا
الهيئة	هيئة الخدمات المالية التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٤ / ٢٠ الصادر بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤
(حاليا هيئة الخدمات المالية)	اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بالقرار رقم ٢٠٠٩/١
بنك التحصيل	البنك المُعين لاستلام طلبات الوحدات خلال مدة الاكتتاب الأولي
مدة العرض المتصلة	المدة التي يقوم فيها الصندوق بإعادة فتح باب الاكتتاب في الوحدات واستردادها بصورة متصلة بعد انتهاء مدة الاكتتاب الأولي
الحافظ الأمين	الشركة/ الجهة المسؤولة عن الحفاظ على كافة أصول الصندوق وفقا لشروط اتفاقية الحافظ الأمين
اتفاقية الحافظ الأمين	الاتفاقية الموقعة بين الحافظ الأمين والصندوق والتي تحدد شروط تعيين الحافظ الأمين
الأسواق المتقدمة	الأسواق المالية الأكثر تطوراً فيما يتعلق باقتصادها، وسهولة الوصول إلى أسواق رأس المال، والسيولة، وقوانين الملكية الأجنبية، ومتطلبات حوكمة الشركات
الارباح	المدفوعات التي قد يعلن عنها أو يدفعها صندوق أو شركة لمستثمريها بعد توفر فائض كاف قابل للتوزيع، بعدد من المرات التي تُعتبر مناسبة
تطبيق الاكتتاب الإلكتروني	له المعنى المعطى له في الفصل الخامس ("شروط وإجراءات الاكتتاب")
الجمعية العامة غير العادية	الجمعية العامة غير العادية لمالكي الوحدات

المصطلحات

الحظر	الدول الخاضعة لعقوبات شاملة أو حظر على التجارة أو غيرها من المحظورات المماثلة التي يفرضها أي تشريع أو قانون أو لوائح معمول بها في سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وهونغ كونغ والأمم المتحدة
الأسواق الناشئة	الأسواق المالية التي من المتوقع أن تصبح أسواقا متقدمة في المستقبل ولكنها تفتقر حاليا إلى بعض الصفات الرئيسية لهذه الأسواق المتقدمة
حقوق الملكية أو حقوق المساهمين	تمثل الأوراق المالية لحقوق الملكية حصص ملكية في شركة أو مؤسسة أو أصل مالي، وتشمل الأسهم العادية والأسهم الممتازة والضمانات وغيرها من الحقوق للحصول على هذه الأدوات.
الأوراق المالية الموجهة نحو الأسهم	صناديق مثل صناديق التعهد بالاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل وصناديق المؤشرات المتداولة التي تستثمر في الأوراق المالية المدرجة
الحوكمة الثلاثية	المقصود بالبيئة والمجتمع والحوكمة مجموعة من المعايير التي تقيس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في شركة أو عمل تجاري
الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي
صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)	صندوق استثماري يتم تداوله في البورصات، مثل الأسهم، والذي يحتفظ بأصول مثل الأسهم أو السندات أو الأصول المالية الأخرى
السنة المالية	مدة اثنا عشر شهرا التي تبدأ في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من تلك السنة
فوتسي	بورصة فاينانشال تايمز
الصندوق	صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية (قيد التأسيس)
اتفاقية خدمات إدارة الصندوق	الاتفاق الموقع بين مدير الصندوق والصندوق فيما يتعلق بتعيين مدير الصندوق
دول المجلس	دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
جي دي آر	إيصال الإيداع العالمي
اجتماع الجمعية العامة	الجمعية العامة العادية لمالكي الوحدات
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
نموذج الاكتتاب الأولي	نموذج يتم تقديمه من قبل المكتتبين للاكتتاب في الوحدات في مدة الاكتتاب الأولية

المصطلحات

المدة التي تتوفر خلالها وحدات الصندوق للاكتتاب بسعر الاكتتاب الأولي	مدة الاكتتاب الأولي
سعر الاكتتاب الأولي للوحدات المطروحة في مدة الاكتتاب الأولي، كما هو مفصل في هذه النشرة.	سعر الاكتتاب الأولي
الجهة المسؤولة عن التوصية وتقديم المشورة للأوراق المالية التي سيتم الاستثمار فيها من قبل الصندوق، وفقا لاتفاقية الاستشارات الاستثمارية	مستشار الاستثمار
الاتفاقية الموقعة من قبل مستشار الاستثمار والصندوق فيما يتعلق بتعيين مستشار الاستثمار	اتفاقية الاستشارات الاستثمارية
الاتفاقية الموقعة من قبل مدير الاستثمار والصندوق فيما يتعلق بتعيين مدير الاستثمار	اتفاقية إدارة الاستثمار
الجهة المسؤولة عن إدارة أصول الصندوق وفقا لاتفاقية إدارة الاستثمار	مدير الاستثمار
مجموعة الأوراق المالية والاستثمارات التي سيختار مدير الاستثمار من بينها الاستثمارات للصندوق	محيط الاستثمار
البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع	مدير الإصدار
الإدارة التي ستتولى المسؤولية الكاملة عن شؤون الصندوق وتتألف من الأشخاص الذين تظهر تفاصيلهم في الفصل ٣ من هذه النشرة.	مجلس إدارة الصندوق
شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، تأسست وفقا للمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٩٨ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٨	شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال	مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال
شركة بورصة مسقط ش.م.ع.م	بورصة مسقط
صافي قيمة أصول الصندوق، يتم احتسابها ونشرها على أساس يومي كل يوم عمل	صافي قيمة الأصول (للصندوق)
صافي قيمة الأصول لكل وحدة، والتي يتم احتسابها بقسمة صافي قيمة أصول الصندوق على إجمالي عدد الوحدات المصدرة.	صافي قيمة الأصول (لكل وحدة)
البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع	البنك الوطني العماني
صافي القيمة المحققة للصندوق	صافي القيمة

المصطلحات

الجمعية العامة العادية	الجمعية العامة العادية لمالكي الوحدات
عُمان	سلطنة عمان
برنسبال فاينانشال جروب	برنسبال فاينانشال جروب
برنسبال	برنسبال جلوبال إنفستورز
PPS.	استراتيجيات المحفظة الرئيسية
النشرة	نشرة الإصدار هذه التي تم إيداعها لدى هيئة الخدمات المالية والتي تتضمن تفاصيل طرح الوحدات في الصندوق
الاسترداد	استرداد الوحدات من خلال تقديم نموذج استرداد مستوف حسب الأصول إلى مدير الصندوق
نموذج الاسترداد	نموذج الاسترداد الذي سيتم استخدامه لاسترداد الوحدات في مدة العرض المتصلة
الريال العماني / ر.ع.	العملة الرسمية لسلطنة عمان
الأشخاص الخاضعون للعقوبات	أي أشخاص (سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين) يتم تحديدهم كجزء من أي قانون أو لائحة معمول بها أو أي قائمة حكومية معمول بها أو قائمة منشورة أخرى لسلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وهونغ كونغ والأمم المتحدة يحظر على الصندوق أو مدير الاستثمار أو مستشار الاستثمار أو مدير الصندوق أو يقيد به بأي طريقة أخرى من التعامل مع الأعمال التجارية، أو أي شخص (سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً) يملكه أو يتحكم فيه هؤلاء الأشخاص
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٤٦ / ٢٠٢٢
المكون	البنك الوطني العماني
المكتب	المكتب في الوحدات في مدة العرض الأولي أو مدة العرض المتصلة.
الاكتتاب	الاكتتاب في الوحدات، من خلال تقديم استثمارات الاكتتاب المُستوفاة لمدير الصندوق خلال مدة العرض المُتصلة
تاريخ إغلاق الاكتتاب	اليوم الأخير من مدة الاكتتاب الأولي
استمارة الاكتتاب	استمارة يقدمها المكتب للاكتتاب في الوحدات في مدة العرض المتصلة.
تاريخ بدء الاكتتاب	اليوم الأول من مدة الاكتتاب الأولي
الحافظ الأمين الفرعي	أمين حفظ فرعي يعينه الحافظ الأمين لتقديم خدمات الحفظ للصندوق في ولايات قضائية أخرى غير سلطنة عمان

المصطلحات

صناديق التعهدات بالاستثمار الجماعي	صناديق التعهدات بالاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل وهو إطار تنظيمي للمفوضية الأوروبية لاستثمارات الصناديق المشتركة
الصناديق الأساسية	له المعنى المبين في الفصل العاشر ("عوامل المخاطرة والحد منها")
الوحدات	كل وحدة في الصندوق، متوفرة للاكتتاب بالريال العماني، ويبلغ سعر الإصدار الأولي لكل وحدة ر.ع. ١ (ريال عماني واحد) لكل منهما.
مالكو الوحدات	مالكي الوحدات في الصندوق (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريون)
الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
دولار	الدولار الأمريكي (١ ريال عماني = ٢,٦٠٨ دولار أمريكي، بناء على ربط العملة الثابتة السائد كما هو مصدره البنك المركزي العماني)
شخص أمريكي	(أ) مواطن من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية؛ (ب) كيان أو شخص منظم بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية أو أي ولاية أو إقليم أو حيازة للولايات المتحدة الأمريكية؛ (ج) حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو أي ولاية أو إقليم أو حيازة للولايات المتحدة الأمريكية؛ أو (د) ممثل أو كيان يسيطر عليه أي شخص مشار إليه في أي من الفقرات من (أ) إلى (ج)
يوم التقييم	اليوم الذي يقوم فيه مدير الصندوق باحتساب صافي قيمة الأصول
ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة

معلومات عن الإصدار

المعلومات الواردة أدناه مستمدة من نشرة الإصدار وعليه يجب قراءة تلك المعلومات بالاقتران مع النص الكامل لنشرة الإصدار. صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية هو أداة استثمار مشتركة. تم تأسيسه حسب أحكام قانون الأوراق المالية واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال. ويتولى مجلس إدارة الصندوق الإشراف على أنشطة الصندوق وأصوله.

تتعرض الاستثمارات في الصندوق للمخاطر وعليه لا يضمن الصندوق أي عوائد. يرجى الرجوع إلى الفصل العاشر للاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن عوامل المخاطرة الرئيسية التي تنطبق على هذا الصندوق.

اسم الصندوق - صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية

العنوان - صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية، البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع، إدارة أعمال الاستثمار ص.ب. ٧٥١، الرمز البريدي ١١٢، روي، سلطنة عمان

هيكل الصندوق - صندوق ذو نهاية مفتوحة يستثمر في (١) الأوراق المالية المدرجة والتي على وشك الإدراج في الأسهم العالمية بما في ذلك إيصالات الإيداع العالمية وإيصالات الإيداع الأمريكية و(٢) الصناديق مثل صناديق التعهدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل وصناديق المؤشرات المتداولة التي تستثمر في هذه الأوراق المالية المدرجة

أهداف الصندوق - الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق عوائد من محفظة مدارة بحكمة تتكون من أوراق مالية مدرجة في الأسهم وعلى وشك إدراجها في البورصات العالمية بما في ذلك إيصالات الإيداع العالمية وإيصالات الإيداع الأمريكية والصناديق مثل صناديق التعهدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل وصناديق المؤشرات المتداولة التي تستثمر في هذه الأوراق المالية المدرجة

عملة الصندوق -

- الريال العماني

رأس مال الصندوق: الحد الأدنى: ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني (مليون ريال عماني)

سعر الإصدار الأولي -

- ١,٠٢٠ ريال عماني ((شاملة ٢٠ بيعة كمصاريف إصدار))

تاريخ بدء الاكتتاب - ٢٩ / مايو / ٢٠٢٤

تاريخ إغلاق الاكتتاب - ٢٥ / يوليو / ٢٠٢٤

الحد الأدنى للاكتتاب:

خلال مدة الاكتتاب الأولي:

- ٢,٠٠٠ وحدة ومضاعفات ١٠٠ وحدة بعد ذلك (٢,٠٤٠ ريال عماني بما في ذلك مصاريف الإصدار)

خلال مدة العرض المتصلة:

- ٥٠٠ ريال عماني لكل مكتب لمالكي الوحدات الحاليين و ٢,٠٠٠ ريال عماني للمكتتبين الجدد بعد مدة الاكتتاب الأولي وبمضاعفات ١٠٠ ريال عماني بعد ذلك، لن يكون هناك حد أقصى للاكتتاب.

الحد الأقصى للاكتتاب -مفتوح

تلقي طلبات الاسترداد والاكتتاب - يوميًا في كل يوم عمل خلال ساعات العمل المعمول بها

معالجة طلبات الاسترداد والاكتتاب - يوميًا في كل يوم عمل خلال ساعات العمل المعمول بها

فترات التقييم - يوميًا في كل يوم عمل

مدير الاستثمار - البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

مستشار الاستثمار -برينسيبال جلوبال إنفستورز، ش م م

الحافظ الأمين - بنك ستاندرد تشارترد

مدير الصندوق - بنك ستاندرد تشارترد

مدقق الحسابات -مور ستيفنز ش م م

المستشار القانوني -تراورز وهاملينز

بنك التحصيل - البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع اوبار كابيتال ش.م.ع.م الاتفاق لسواق المال ش.م.ع.م

المستثمرون المؤهلون: الصندوق مفتوح للاستثمار للمستثمرين الأفراد وغير الأفراد داخل وخارج سلطنة عمان ما عدا المواطنين الأمريكيين. يتحمل جميع المستثمرين، بما في ذلك المستثمرون الموجودين خارج سلطنة عمان، مسؤولية التأكد من أنهم على دراية بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، ويسمح لهم بالاكتتاب في الوحدات بموجب القوانين المطبقة، بما في ذلك قوانين ولوائح سلطنة عمان واختصاصهم القضائي (إذا كان مختلفًا). يرجى أيضا قراءة المعلومات الواردة في الإشعار الهام أعلاه بعناية.

رسوم الاككتاب والاسرداد

رسوم الاككتاب (أو مصاريف الإصدار خلال مدة الاككتاب الأولي): ٢٪ على إجمالي المبلغ المستثمر بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب سارية (يجوز لمجلس الإدارة أو مدير الاستثمار إعفاء هذه الرسوم جزئياً أو كلياً).

رسوم الاسرداد:

- ٢,٠٠٪ إذا تم اسردادها خلال ٦ أشهر من تاريخ الاككتاب.
- ١,٥٠٪ إذا تم اسردادها خلال ١٢ شهراً من تاريخ الاككتاب.
- ١,٠٠٪ إذا تم اسردادها خلال ١٨ شهراً من تاريخ الاككتاب.
- ٠,٥٠٪ إذا تم اسردادها خلال ٢٤ شهراً من تاريخ الاككتاب. لن تكون هناك رسوم اسرداد بعد هذه المدة.
- سيحتفظ الصندوق برسوم الاسرداد. إلى جانب هذه الرسوم، سيتم فرض أي ضريبة قيمة مضافة أو ضرائب أخرى
- لا يجوز لمالكي الوحدات الذين يكتتبون في مدة الاككتاب الأولي استرجاع أو بيع أو نقل وحداتهم أو التصرف فيها بأي شكل من الأشكال لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ قيد الصندوق في سجل صناديق الاستثمار الذي تحتفظ به هيئة الخدمات المالية أو تاريخ نشر الصندوق لصافي قيمة الأصول الأول أيهما أبعد

الرسوم الأخرى ذات الصلة: أتعاب مدير الاستثمار ومستشار الاستثمار:

رسوم الإدارة: يستحق مدير الاستثمار رسوم إدارة بمعدل ١,٠٥٪ في السنة من صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب أخرى سارية. سيتم احتساب رسوم الإدارة على أساس صافي قيمة الأصول اليومية للصندوق وتُدفع آخر كل شهر.

رسوم المستشار: يحق لمستشار الاستثمار الحصول على أتعاب مستشار بنسبة ٠,٤٠٪ سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة سارية وضرائب واقتطاعات أخرى (مثل الضرائب المقتطعة). سيتم احتساب أتعاب مستشار الاستثمار بناء على صافي قيمة الأصول اليومية للصندوق وتُدفع شهرياً في نهاية كل شهر.

رسوم الأداء: يستحق مدير الاستثمار الحصول على رسوم أداء بنسبة ١٠٪ على أي عائد سنوي تتجاوز نسبته ١٠٪ (بعد خصم الرسوم والمصروفات الأخرى) بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب أخرى مطبقة. لن يفرض مدير الاستثمار أي رسوم أداء إذا كان أداء الصندوق في أي سنة مالية ١٠٪ أو أقل وتم احتسابه مقابل حد أدنى لصافي قيمة الأصول لكل وحدة في بداية المدة المرجعية ذات الصلة للسنة المالية ذات الصلة (أي ١ يناير في السنة المالية ذات الصلة باستثناء السنة المالية الأولى حيث ستبدأ المدة المرجعية ذات الصلة في تاريخ إغلاق الاككتاب) ومع مراعاة جميع التوزيعات التي تمت على مالكي الوحدات في السنة ذات الصلة. سيتم احتساب رسوم الأداء ودفعها في نهاية كل سنة مالية.

وسيخصص الصندوق أيضاً نفقات التشغيل الأخرى على النحو المبين بالتفصيل في الفصل ٨.

طريقة الدفع: سيتم إجراء كافة الدفعات عن طريق الشيكات أو الحوالات المصرفية.

السنة المالية للصندوق: من الأول من شهر يناير حتى ٣١ ديسمبر من كل عام، وتبدأ السنة الأولى من نهاية مدة الاككتاب الأولي حتى ٣١ ديسمبر من نفس العام.

الفصل الأول - الصندوق وسياسته الاستثمارية

صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية

أ. الصندوق

تم إنشاء صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية كصندوق استثمار ذو نهاية مفتوحة غير مدرج بالسوق من المقرر أن يتم إنشائه تحت إشراف هيئة الخدمات المالية وحسب واللوائح والتشريعات الصادرة عنها.

مكون الصندوق هو البنك الوطني العماني والذي سيكتتب في 5% من رأس مال الصندوق، ووفقاً للوائح الصندوق وتعليمات هيئة الخدمات المالية فلن يقوم البنك الوطني العماني ببيع أو استرداد نسبة مساهمته في رأس المال لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إغلاق مدة الاكتتاب الأولي

تتم إدارة الصندوق والإشراف عليه من قبل مجلس إدارة الصندوق المنتخب وفقاً لأحكام النظام الأساسي للصندوق. تتم إدارة الصندوق من البنك الوطني العماني، بصفته مدير الاستثمار الخاص بالصندوق والمُعِين من مجلس إدارة الصندوق.

ب. سياسة توزيع الأرباح

تتماشى سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالصندوق مع أحكام قوانين الهيئة العامة لسوق المال، وبمقتضاها سيقوم مدير الاستثمار بتقديم توصية إلى مجلس الإدارة بشأن توزيع أو إعادة استثمار الأرباح وأي عائدات وعوائد من الاستثمارات أو الأرصدة الأخرى المتاحة للصندوق.

لمجلس إدارة الصندوق أن يقرر توزيع أرباح نقدية أو يقوم بتوزيع أي فائض في أرباح الصندوق أو الأرصدة الأخرى المتاحة للصندوق على مالكي وحدات الصندوق أو إعادة استثمارها في الصندوق على النحو الذي يراه مجلس الإدارة مناسباً بعد النظر في توصيات مدير الاستثمار.

سياسة الاستثمار

أ. الأغراض المنشودة من الاستثمار

ويتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في تحقيق عائدات على المدى الطويل من خلال المحافظ التي يتم إدارتها نشاطها والمؤلفة من الأسهم والأوراق المالية الموجهة نحو الأسهم المدرجة والتي على وشك أن تدرج في أسواق الأوراق المالية العالمية والصناديق التي تستثمر فيها.

لن يغير الصندوق أهدافه الاستثمارية الواردة في نشرة الإصدار هذه بشكل جوهري دون الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق أو بعد الحصول على موافقة مالكي الوحدات إن كان ذلك مطلوباً بموجب القانون المعمول.

ب. استراتيجية استثمار الصندوق

لتحقيق الهدف الاستثماري للصندوق، يجب على مدير الاستثمار (البنك الوطني العماني (ش.م.ع.)) اتباع عملية استثمار منضبطة، بالتشاور مع مستشار الاستثمار (برينسيبال جلوبال إنفستورز ش.م.م). سيقوم مستشار الاستثمار، وفقاً لاتفاقية خدمات الاستشارات الاستثمارية، بتقديم الدعم لمدير الاستثمار للمساعدة في تحقيق الأهداف المحددة من خلال التوصية بمزيج من الأوراق المالية المدرجة في الأسواق المتقدمة و / أو الأسواق الناشئة. يتبع الصندوق استراتيجية إدارة نشطة.

استراتيجية تخصيص الأصول

فئة الأصول	الأسهم المدرجة	الأوراق المالية التي تقوم على الأسهم	النقد والنقد المعادل
الترجيح	حتى ١٠٠٪	حتى ١٠٠٪	حتى ٢٥٪
الأوراق المالية الأساسية	الشركات المدرجة أو التي على وشك الإدراج في البورصات العالمية بما في ذلك إيصالات الإيداع العالمية وإيصالات الإيداع الأمريكية	صناديق التعهدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل وصناديق الاستثمار المشتركة	أدوات سوق المال والنقد التي تقل مدة استحقاقها عن سنة واحدة

ج. القيود على الاستثمار

يلتزم الصندوق بكافة القيود على الاستثمار وفقاً للوائح الهيئة العامة لسوق المال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ- يجب على الصندوق أن يستثمر ما لا يقل عن ٧٥٪ من رأسماله في تحقيق أهدافه الاستثمارية الأساسية.

ب- لا يجوز لصندوق الاستثمار تملك أكثر من ١٠٪ من الأوراق المالية القائمة لأي مصدر.

ج- يجب ألا تتجاوز استثمارات الصندوق في أي أوراق مالية صادرة عن أي شركة مصدرة واحدة ١٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق.

د- يجب ألا تتجاوز استثمارات الصندوق في أي صندوق استثمار جماعي واحد (مثل صناديق التعهدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل وصناديق الاستثمار المتداولة) عن ١٠٪ من صافي قيمة الأصول للصندوق.

هـ- يحصر الصندوق استثماراته في عدة مناطق جغرافية على النحو التالي:

الأسواق الناشئة*: ٠٪ - ٢٥٪

الأسواق المتقدمة*: ٧٥٪ - ١٠٠٪

* كما هو محدد من خلال الهدف المعلن لصناديق الاستثمار في السندات القابلة للتحويل أو صناديق المؤشرات أو كما هو محدد من قبل مؤشرات بلومبرج وباركليز وفوتسي وإم إس سي أي MSCI، FTSE، Bloomberg Barclays أو أي مزود مؤشر عالمي كبير مماثل يتم تحديده في وقت إجراء الاستثمارات.
و- لا يجوز الاحتفاظ بأكثر من ٢٥٪ من استثمارات الصندوق في النقد وما في حكمه.
ز- لا يجوز للصندوق اقتراض أكثر من ١٠٪ من صافي قيمة أصوله.

د- فلسفة الاستثمار

يهدف الصندوق إلى تحقيق هدفه الاستثماري من خلال تصميم وإدارة محفظة ذات عائد مثالي أعلى عند مستوى معين من الرغبة في المخاطرة، تركز فلسفة الصندوق الاستثمارية على الفكرتين الرئيسيتين التاليتين:

التركيز البحثي: اختيار الفرص الاستثمارية بناء على تحليل شامل للبلد والقطاع والشركة.
التركيز على القيمة: نهج قائم على القيمة لتحديد الأوراق المالية ذات الأسعار المجدية في محيط الاستثمار

سيأخذ مدير الاستثمار جميع القرارات الاستثمارية للصندوق، وقد عين الصندوق مستشار الاستثمار لتقديم المشورة إلى مدير الاستثمار بشأن استراتيجية الاستثمار للصندوق والتوصية بالاستثمارات التي يشتريها الصندوق من أجل تحقيق الهدف الاستثماري للصندوق.

يهدف مستشار الاستثمار إلى تقديم نتائج استثمارية تعتمد على المخاطر تلبي احتياجات الصندوق، وفقاً لفلسفة الاستثمار الأساسية المذكورة أعلاه، يعتقد مستشار الاستثمار أن هدفه الأكثر أهمية عند العمل مع العملاء هو تحقيق نتائج استثمارية معينة، ومساعدة المستثمرين على تحقيق واحد أو أكثر من أهدافهم بطريقة تعتمد على التحكم في المخاطر.

و- عملية الاستثمار

يعتقد مستشار الاستثمار أن اختيار الأسهم من أسفل إلى أعلى هو المصدر الأكثر موثوقية وقابلية للتكرار لضمان الأداء المتسق للصندوق وتوليد الثروة بمرور الوقت، كما يدرك مستشار الاستثمار أن أسواق الأسهم تقوم بتسعير أسهم الشركات بشكل شبه فعال، مع تقييم معظم الأسهم بشكل معقول مع الأخذ في الاعتبار كافة ظروف السوق، كما يعتقد مستشار الاستثمار أن تحديد الأسهم المُسعرة بشكل خاطئ يتطلب مهارة وتركيزاً قوياً على السمات الرئيسية التي تؤثر على التغييرات في حجم وتوقيت والقدرة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية كما أنها تدرك أن السلوكيات غير الموضوعية من جانب المستثمرين والعوائق الهيكلية أمام تدفقات رأس المال تؤدي إلى عدم كفاءة السوق وضياع الفرص بمرور الوقت، وعليه يسعى مستشار الاستثمار إلى استغلال الحالات التي تكون فيها أسعار الأسهم جذابة من خلال القيام بعملية بحث مركزة، واتباع أسلوب علمي سليم يقوم على دراسة كافة الأوجه لإدارة المخاطر، ويرتكز على معرفة توجهات وسلوكيات المستثمرين عند الرغبة في الاستثمار.

ما يلي عبارة عن ملخص لبعض الفروق الرئيسية في نهج مستشاري الاستثمار

بناء المحفظة وإدارة المخاطر

نحن نستثمر في الشركات التي أصبحت أفضل	الاستثمار في الشركات التي نعتقد أنها أصبحت أفضل نتيجة لمحفزات التغيير الإيجابي.
نحدد قبل السوق	نعمل على تحديد فرص النمو والتحسين التي لا تحظى بالتقدير الكافي من التخزين، في وقت مبكر.
نقوم بعزل عملية اختيار الأسهم باعتبار ذلك هو العامل الرئيسي في تحقيق النتائج	اتباع أسلوب منسق ومتسق مع مرور الوقت باستخدام نظام شامل يأخذ في الاعتبار الضوابط والتوازنات.

تعتمد عملية الاستثمار على الأبحاث وتركز على اختيار الأسهم بعناية بالغة والابتعاد عن المغامرة غير المحسوبة. سيقوم محللو الأبحاث في مكتب مستشار الاستثمار بعمل الأبحاث اللازمة التي تحسن آلية اختيار الأسهم بمرور الوقت. كما يلعب هؤلاء المحللون دوراً حيوياً في تحديد الشركات المميزة في السوق، وتحديد والتوصية بالمجموعة التي تحقق الأهداف التي يسعون لتحقيقها -من خلال دراسة أي تغيرات إيجابية، وتحديد الفجوات المؤثرة في التوقعات وإمكانية تعديل التقييم. كما يعتبر هؤلاء المحللون مسؤولون عن تحديد المحفزات الرئيسية للتغيير الأساسي بوضوح، وتقييم استدامتها وحجمها ومتانتها.

أسلوب اختيار الأوراق المالية

سيقوم مدير الاستثمار بدعم من مستشار الاستثمار بالاستثمار في الأوراق المالية الفردية، من خلال الاعتماد على أسلوب يقوم على تبني نظرة شاملة لعالم الاستثمار، وتحديد آلية وتقنيات وبيئة الاستثمار المناسبة.

محيط الاستثمار	- جميع الأسواق المالية العالمية الكبيرة (كل من الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة) عبر فئة الأصول المحددة. - تحديد اتجاهات الاقتصاد والقطاع والسوق الرئيسية
اختيار الاستثمار	- تحديد الموضوع (الموضوعات) الرئيسية في عالم الاستثمار - إنشاء موضوعات فرعية بناءً على تحليل أداء الصناعة - تحديد الأوراق المالية للمحفظة من خلال البحث على المستوى الجزئي وانتقاء أوراق مالية محددة
آليات الاستثمار	- التحليل الأساسي - من منظور القيمة - التحليل الكمي : لتحسين عملية انتقاء الأوراق المالية
مناخ الاستثمار	- تطبيق صارم للحوكمة وإشراف قوي وإعداد تقارير دورية عن الصندوق - تركيز قوي على إدارة المخاطر والمحافظة على رأس المال - أسلوب عملي مدروس في تخصيص أموال الصندوق مع التحلي بالمرونة اللازمة في التخصيص

إدارة المخاطر

تعتمد عملية الاستثمار في الصندوق على البحوث وتركز على اختيار الأسهم المناسبة، في مكتب مستشار الاستثمار، سيقوم محللو الأبحاث بعمل الأبحاث المتعمقة اللازمة التي تضمن بمرور الوقت اختيار الأسهم المناسبة، كما يلعب هؤلاء المحللون دوراً حيوياً في انتقاء الأوراق المالية المناسبة من بين هذا العدد الكبير من الشركات، وتحديد المجموعة الفرعية التي تعكس بشكل أفضل المخاطر / الحوافز والمكافآت التي يسعى إليها مستشار المستثمر من استثماراته، كما يتولى محللو الأبحاث في مكتب مستشار الاستثمار المسؤولية أيضاً بشأن تحديد المحفزات الرئيسية للتغيير الأساسي بوضوح، وتقييم استدامتها وحجمها ومتانتها.

أما مدير الاستثمار، فيركز على اختيار الأسهم المُجدية عبر القطاعات والمناطق، والتنفيذ المتسق لعملية بناء المحفظة المنضبطة وإدارة المخاطر، تسعى استراتيجية بناء المحفظة إلى التنوع الكافي لحماية المستثمرين وتحقيق النتائج المرجوة بأكثر الطرق فعالية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، كما سيتم وضع المبادئ التوجيهية عبر المناطق الجغرافية والقطاعات وكذلك مبادئ التعرض لأي كيان واحد داخل المحفظة. علاوة على ذلك، تركز استراتيجية بناء محفظة مستشار الاستثمار على جعل عملية اختيار الأسهم منفصلة عن باقي العمليات لأن مثل هذا العزل يساعد بشكل أساسي في تحقيق النتائج المرجوة وتجنب التحيزات المنهجية غير المقصودة. كما سيتم دعم إطار إدارة المخاطر بشكل أكبر من خلال أدوات الملكية المتقدمة لمستشار الاستثمار، مع التركيز على ضمان اتساق هذه الأدوات وتركيزها على مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر.

مخاطر الاستثمار في الأسهم: بالنظر إلى ما سبق، فإن التحليل البحثي الذي تم إجراؤه في وقت اختيار الأوراق المالية هو خط الدفاع الأول في فهم اعتبارات المخاطر الرئيسية على مستوى الشركة والصناعة والاقتصاد الكلي. توفر عملية تصنيف الأسهم التي يقوم بها مستشار الاستثمار والتحليلات التفصيلية للمحللين العاملين في مكتبه مؤشرات موضوعية آنية للتغيير الأساسي والتقييم وديناميكيات توجهات السوق التي قد تشير إلى تراجع في أداء أسهم شركات معينة، أو تحديد بدائل أكثر إقناعاً. كما أن تكامل ومشاركة مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة الخاصة بهم يساعد على تحسين القدرة على مواكبة التغيرات وفهم التغير في الإطار المستدام واعتبارات المخاطر المرتبطة به.

المخاطر المتعلقة بمنهج وأسلوب الاستثمار: تسمح الأدوات التحليلية لمستشار الاستثمار بالتحليل في الوقت الفعلي ونمذجة مخاطر المحفظة المتعلقة بالمعيار أو التعرض لمخاطر العوامل المشتركة. وهي تكمل هذا التحليل بتحليل أكثر تفصيلي لكل نوع من أنواع الاستثمارات في المحفظة الاستثمارية للصندوق من حيث المنطقة والبلد والقطاع والصناعة والأوزان الاستثمارية الفردية وتوزيع القيمة السوقية وحساسية بيتا، فضلاً عن دراسة مختلف جوانب حساسية الاقتصاد الكلي - أسعار الفائدة وأسعار السلع الأساسية وتأثيرات سعر صرف العملات الأجنبية، من بين أبعاد أخرى. على وجه التحديد، سيقوم فريق البحث في مكتب مستشار الاستثمار بإجراء تقييم منفصل للخصائص الرئيسية وعبر مجموعات مختلفة من الأسهم (على سبيل المثال، الدفاعية مقابل الدورية) بمرور الوقت. يوفر هذا التحليل إطاراً لتقييم المخاطر المختلفة بمرور الوقت، ويساعد في تحديد اضطرابات السوق والإقبال على أسهم معينة ومدى إمكانية تغير هذا الوضع بشكل ملحوظ. إلى جانب تركيزه على اتجاهات الأرباح المستدامة من منظور تصاعدي، يوفر هذا النهج منظوراً ديناميكياً يساعد في تقييم المخاطر / الحوافز عبر مجموعة واسعة من الفرص وعبر مراحل دورة السوق.

الفصل الثاني - الأساس المنطقي للاستثمار

يمكن أن توفر ملكية الأسهم للمستثمرين عائداً على الاستثمارات على شكل دخل (في شكل أرباح) وزيادة رأس المال (في شكل زيادة في قيمة سعر السهم). قد يحتفظ الأفراد بالأسهم بطرق مختلفة، على سبيل المثال كأداة استثمار مباشرة، أو من خلال الصناديق المشتركة بهدف خلق الثروة على المدى الطويل.

قد يرتبط العائد بوجود سلة واسعة (متنوعة) من الأسهم كما هو الحال في الصناديق المشتركة بمعدل نمو اقتصاد أو منطقة واحدة أو أكثر. كما قد يرتبط معدل النمو المتزايد بالشركات التي تنشط في مثل هذه الاقتصادات أو المناطق الجغرافية التي تشهد زيادة في المبيعات وهوامش التشغيل وفي النهاية زيادة في توزيعات الأرباح وزيادة في أسعار الأسهم.

من غير الشائع التعرض لتصحيحات السوق العميقة مثل التي حدثت في عام ٢٠٢٢، ووفقاً للمعلومات التاريخية المتاحة عن السوق فهي عموماً نقطة دخول مناسبة حيث يبالغ العديد من المستثمرين في رد فعلهم. بناءً على مؤشر LPL Research & CFRA Fact Set، الذي يأخذ في الاعتبار متوسط مؤشر ستاندرد & بورز لأكثر ٥٠٠ شركة فإن ذلك الوضع يستمر لمدة ١٣ شهراً. في حين أن الخسائر الحادة السريعة للسوق الهابطة تؤثر سلباً على شهية المستثمرين للاستثمار على المدى القريب، لذا من الأفضل ألا يفقد المستثمرون رغبتهم في الاستثمار في أي وقت وأن يكونوا جاهزين لاستغلال الفرص المتاحة خلال هذه المدة. على سبيل المثال ووفقاً لشركة انفسقوا Invesco، عانت الأسواق الهابطة لمؤشر ستاندرد & بورز ٥٠٠ في الثمانينيات والتسعينات من خسائر حادة سريعة بنسبة ٢٧,١٪ و ٣٣,٥٪ على التوالي، ولكن تبعها إجمالي مكاسب العائد بنسبة ٢٢٨,٨٪ و ٥٨٢,١٪ على التوالي، على الرغم من أن الفترة التي تحقق فيها الانتعاش كانت أطول. حتى لو ظهر "الركود على نطاق واسع" في العام

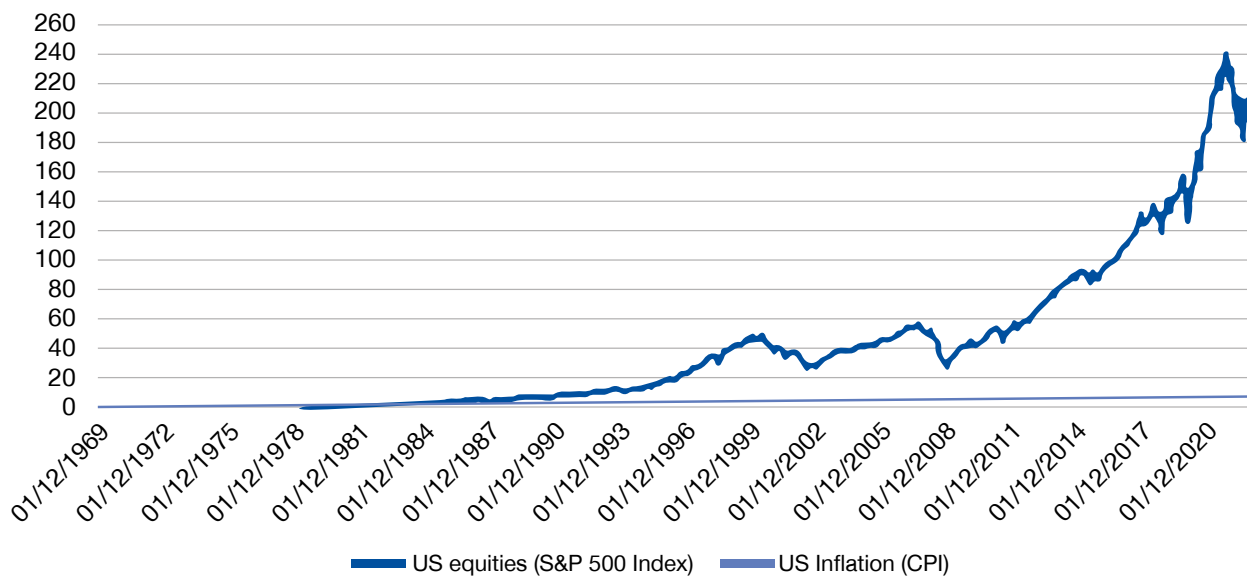
المقبل، يمكن أن يشهد هذا السوق انتعاش قوي قبل التعافي الاقتصادي. ونظرا لأن العديد من الشكوك التي حدثت بسبب إقبال المستثمرين على الاستثمار خلال العام الماضي بدأت في الانحسار وبناء على الأخبار التي تفيد بأن هناك إجماع حاليا في السوق على أن الظروف ستكون "أقل سوءا"، يعتقد مستشار الاستثمار أن أسواق الأسهم ستستفيد.

إذا نظرنا إلى الفترة الماضية فإن عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦ كانا مثالين على الظروف التي عانى فيها الاقتصاد الأمريكي من فترات عصيبة (هبوط حاد في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وهبوط أقل حدة في عام ٢٠١٦). ولكن في كلتا الحالتين، ارتدت أسواق الأسهم قبل انخفاض أرباح الشركات. على المدى الطويل، تتبع أسعار الأسهم الأرباح أي عندما تزيد الأرباح فإن أسعار الأسهم هي الأخرى تزيد نتيجة لذلك. على مدى فترات زمنية قصيرة، تتأثر تقلبات سوق الأسهم بمضاعفات تقييم الشركة (السعر بالنسبة للأرباح والتدفقات النقدية) والتي ترتفع وتنخفض على حسب شهية المستثمرين وحالة عدم اليقين في السوق على الرغم من أن توقعات أرباح الشركات قد لا تتغير بشكل كبير.

كما ذكر أعلاه، يمكن أن توفر ملكية الأسهم للمستثمرين عائدا على الاستثمارات على أساس الدخل (في شكل أرباح) وزيادة رأس المال (في شكل زيادة في قيمة سعر السهم). ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تتعرض ٥٠٪ من كل الأسر لاستثمارات الأسهم بهذه الطريقة. بالنسبة لأعلى ١٠٪ من الأسر من حيث الدخل، فإن الرقم يصل إلى ٩٥٪.

ومع ذلك، قد تؤدي الاستثمارات في الأسهم إلى تعريض المستثمرين لمخاطر الخسارة، لا سيما في الاقتصاد أو المنطقة التي تعاني من أو ستعاني من بقاء أو تراجع معدلات النمو. على مدى فترات طويلة، قد توفر محفظة الأسهم المتنوعة في بعض الحالات عائدا للمستثمر يتجاوز التضخم في بلد أو منطقة معينة. يوضح الرسم البياني أدناه العائدات التراكمية للأسهم الأمريكية (مقاسة بمؤشر ستاندرد & بورز ٥٠٠) مقابل التضخم الأمريكي (مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك: مؤشر أسعار المستهلك)، من ١٩٧٠ إلى ٢٠٢٢.

مقارنة بين معدلات النمو في أسواق الأسهم الأمريكية وعوائد التضخم (١=١٩٧٠)



الاستثمار في صناديق الأسهم المتنوعة

يؤدي الاستثمار في أسهم شركة واحدة إلى تعريض المستثمرين للمخاطر والتقلبات المرتبطة بتلك الشركة. وقد يؤدي امتلاك أسهم في شركات متعددة، لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض، إلى تنويع هذه المخاطر، مما قد يعرض مالكيها لتقلبات ومخاطر أقل داخل شركة أو قطاع أو منطقة جغرافية واحدة. إذا أخذنا أكبر ثلاث شركات في مؤشر ستاندرد & بورز ٥٠٠ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كمثال، فإن تقلب سعر أسهم هذه الشركات على مدار العشرين عاماً الماضية كان مرتفعاً مقارنة بتقلب مؤشر ستاندرد & بورز ٥٠٠ ككل خلال نفس المدة. يوضح الجدول أدناه هذا الأمر. على العكس من ذلك، قد تكون العوائد التي تتحقق من محفظة الأسهم المتنوعة أقل. يجب على المستثمرين ملاحظة أن العلاقة بين أسهم الشركات أو القطاعات أو المناطق الجغرافية المختلفة قد تتغير، وأحياناً بشكل كبير، بمرور الوقت. وبناءً على ذلك، ففي الوقت الذي يؤدي فيه التنويع إلى الحد من مخاطر خسارة رأس المال في محفظة الأسهم، إلا أنه ليس ضماناً بعدم حدوث خسارة.

الاسم	الانحراف المعياري السنوي [٢]	الحد الأقصى للتراجع [٣] (١٠٠٪)	الحد الأقصى للتراجع (٩٥٪)
مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠	١٤,٥٩٪	-٥٠,٩٥٪	٧,١٨٪
متوسط المكونات الثلاثة الأولى لمؤشر ستاندرد & بورز ٥٠٠ حسب القيمة السوقية	٣٩,٦٩٪	-٧٩,٦٠٪	١٥,٤٩٪

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. المصدر: FactSet. تم اختيار أكبر ثلاث مكونات للمؤشر بناءً على القيمة السوقية للشهر الحالي واستخدامها مرة أخرى إلى تاريخ بدء البيانات. المدة الزمنية ٢٠ سنة. جميع الإيرادات بالدولار الأمريكي.

الاستثمار طويل الأجل في الأسهم

قد تفقد المحفظة المتنوعة جيداً قيمتها بالإضافة إلى زيادة قيمتها من وقت لآخر. توضح الجداول التالية أسوأ ومتوسط وأفضل عوائد للمستثمرين خلال فترات الاحتفاظ المختلفة بالرجوع إلى مؤشر ستاندرد & بورز ٥٠٠ ومؤشر MSCI ACWI باستخدام عوائد السنة التقويمية.

مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠	على مدى سنة	على مدى ٥ سنوات	على مدى ١٠ سنوات
أسوأ عائد	%-٤٩,٤٩	%-٣٩,٨٥	%-٢٩,٤٨
متوسط العائد	%١٢,٤٧	%٧٣,٣٢	%١٨٩,٨٨
أفضل عائد	%٦٠,٩٢	%٢٥١,١٢	%٥٨٧,٣٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. المدة الزمنية الكاملة للبيانات المشار إليها هي من عام ١٩٣٧ حتى الوقت الحاضر. المصدر: FactSet. جميع الإيرادات هي إجمالي الدولار الأمريكي.

مؤشر MSCI ACWI	على مدى سنة	على مدة ٥ سنوات	على مدى ١٠ سنوات
أسوأ عائد	%-٤٨,٢٠	%-٢٠,٥٤	%٣٥,٧٤
متوسط العائد	%١١,٦١	%٣٩,١١	%٨١,٠١
أفضل عائد	%٥٨,١٢	%١٥٣,٥٥	%٢٣١,٥٣

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. المدة الزمنية الكاملة للبيانات المشار إليها هي من عام ١٩٣٧ حتى الوقت الحاضر. المصدر: FactSet. جميع الإيرادات هي إجمالي الدولار الأمريكي.

لماذا الاستثمار في الأسهم التي تراعي البيئة والمجتمع والحوكمة؟

شركة برنسبال جلوبال إنفستورز، مستشار الاستثمار، هي مدير أصول عالمي أوكلت أليها ملايين المستثمرين من الأفراد والمستفيدين من صناديق التقاعد مهمة إدارة مدخراتهم وهي كذلك مسؤولة وبشكل أساسي عن الحفاظ على مصالح المستثمرين، تبنى مستشار الاستثمار مفهوم "الاستثمار الهادف" الذي يركز على تحقيق مصالح الأطراف المستفيدة من الاستثمار، يعمل مستشار الاستثمار على الاستفادة من ثقافة فريقه وهيكله وآليات الاستثمار المتطورة التي يعتمد عليها والتي تركز ليس فقط على تحقيق الربح بل على أثر ذلك الاستثمار على البيئة والمجتمع والحوكمة.

يصف الاستثمار الذي يأخذ في الاعتبار أثر ذلك على البيئة والمجتمع والحوكمة مجموعة من المعايير للاستثمار في الأسهم و / أو السندات التي تأخذ هذه العوامل في الاعتبار في عملية الاستثمار. بشكل عام، هناك سببان يدعوان مدير الاستثمار للتركيز على الاستثمارات التي تحقق الربح وفي نفس الوقت يكون لها أثر إيجابي على البيئة والمجتمع والحوكمة. أولاً، قد يؤدي الاستثمار من خلال هذه الرؤية إلى تحقيق التوازن المطلوب والموائمة بين أهداف المستثمرين والأهداف الأوسع للمجتمع ومعتقداتهم الفردية (على سبيل المثال، الاستدامة البيئية). ثانياً، يمكن أن يؤثر مدى تركيز الشركات على هذه الجوانب الرئيسية بشكل إيجابي على قدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية، وزيادة رأس المال لأسهمها، وقدرتها على خدمة ديونها، وأداء المحافظ الاستثمارية التابعة لهذه الشركات. تشير الكثير من الأبحاث الحديثة حول الاستثمار في الأسهم التي يكون لها أثر إيجابي على البيئة والمجتمع والحوكمة إلى أنه ذلك التوجه، يحقق، لأسباب أخرى أيضاً، فوائد مالية للمستثمرين أكثر مقارنة بالإيرادات التي تتأثر بشكل سلبي بسبب عامل أو حدث معين.

في مقالات بحثية أجراها معهد المحللين الماليين المعتمدين ونُشرت في مجلة المحللين الماليين، والتي تستند إلى دراسة استقصائية استهدفت أهم الكيانات الاستثمارية، وجد المؤلفون أن **”السبب الأكثر انتشاراً لدى ٦٣٪ من المشاركين في الاستبانة حول أثر الاستثمار على البيئة والحوكمة والمجتمع في قرارات الاستثمار هو أن هذا العامل يعتبر أحد العوامل الجوهرية لبدء الاستثمار“**. في النقاشات المتعمقة للنتائج التي توصلوا إليها، ذكر المؤلفون أيضاً، **”إحدى النتائج التي من المحتمل أن تكون ذات أهمية لمحترفي الاستثمار هي أن من المتوقع أن يكون لاستراتيجيات الاستثمار التي تركز على أثر الاستثمار على البيئة والمجتمع والحوكمة التي شملها الاستطلاع تأثير إيجابي ملحوظ على العائدات المالية**. لذلك، قد يجد المستثمرون الاستثمار في الأسهم التي يكون لها أثر إيجابي على البيئة والمجتمع والحوكمة يتماشى مع قناعاتهم الفردية ويضيف قيمة لمحافظهم الاستثمارية.

يهدف الصندوق إلى الاستثمار في الفرص التي لها أثر إيجابي على البيئة والمجتمع ويجعل ذلك جزءاً من استراتيجيته الاستثمارية ومع ذلك فقد يقوم باستثمارات لا تأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بأثر الاستثمار على البيئة والمجتمع والحوكمة.

المصادر:

- استخدمت شركة برنسبال الأطراف الثلاثة التاليين لإجراء أبحاث البيئة والمجتمع والحوكمة
 - بيانات بلومبرغ البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (بدأت في عام ٢٠١٣)
 - أكثر من ١٢٠ مؤشرا لحوالي ٥٠٠٠ شركة مدرجة في البورصة على مستوى العالم.
 - يوفر أيضا أخبار الاستدامة والأبحاث والمؤشرات والصناديق وبيانات الطاقة والانبعاثات والقانونية والتنظيمية بالإضافة إلى الفحص القوي والتسجيل وأدوات تحسين المحفظة الأخرى.
- تحليلات شركة MSCI ESG Analytics (بدأت في عام ٢٠١٧)
 - تم الاشتراك في خدمة تحليلات MSCI ESG Analytics ومجموعة مؤشرات البيئة والمجتمع والحوكمة
 - تقدم "MSCI" تغطية على أوسع نطاق مقارنة بالشركات الأخرى العاملة في نفس المجال. تم تصميم تصنيفات MSCI ESG Analytics لتحديد فرص أو مخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة التي قد لا يتم اكتشافها من خلال التحليل التقليدي.
 - تقوم الشركة بعمل تحليلات ومقارنات بين مختلف الشركات بأسلوب يتماشى مع عملية البحث التي تقوم بها شركة برنسبال، لدى شركة برنسبال ومحلليها فرصة للوصول إلى البيانات الخاصة بالشركات وبالتالي تلخيص العوامل الرئيسية وراء التصنيفات وهو الأمر الذي يمكن أن يسهل عملية التفاوض مع إدارة الشركة.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن التصنيفات الخاصة بالاستثمارات التي تراعي الأثر على البيئة والمجتمع والحوكمة والتي يعتمد عليها المحللون في شركة برنسبال تغطي كلا من مستوى المخاطر واتجاه المخاطر.
 - 0 مستوى مخاطر الاستدامة: مرتفع، متوسط، الأفضل في فئته.
 - 0 اتجاه مخاطر الاستدامة: يتحسن، مستقر، يتدهور.
- قام كل فريق قطاعي في شركة برنسبال بتطوير أطر أولويات الاستثمار في قطاعات بعينها ويقوم بتحسينها، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في الأهمية النسبية واعتبارات المخاطر ومحركات التحسين والاستدامة الرئيسية.

الفصل الثالث - مجلس الإدارة

يشكل النظام الأساسي للصندوق ونشرة الإصدار هذه أسس تأسيس الصندوق، وما لم يتعارض أي من أحكامهما مع قانون الأوراق المالية والقواعد واللوائح التنفيذية التي تحددها الهيئة العامة لسوق المال لصناديق الاستثمار أو التعليمات الصادرة عن الهيئة، يجب الالتزام بالأحكام الواردة فيهما

يتولى إدارة الصندوق والإشراف على أعماله إدارة يتم انتخابها من قبل الجمعية العامة وفقاً لأحكام النظام الأساسي.

يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة ولا يزيد عن سبعة، بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس. يمثل رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه الرئيس الصندوق أمام الغير والمحاكم.

معايير اختيار أعضاء مجلس إدارة الصندوق

- أن يكون العضو حسن السيرة والسلوك وحسن السمعة.
- ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي بالسجن في أي جريمة أو جنحة مخلّة بالشرف أو الأمانة أو في أحد الجرائم المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية أو قانون الشركات التجارية العماني أو قانون التجارة العماني ما لم يكن رد إليه اعتباره
- ألا يكون قد صدر ضده حكم بإشهار إعساره أو إفلاسه.

مدة ولاية العضو في مجلس إدارة الصندوق

تحدد أحكام النظام الأساسي مدة عضوية مجلس الإدارة بشرط ألا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ تشكيل مجلس الإدارة، يتم تعيين أول مجلس إدارة من جانب مكون الصندوق بالتنسيق مع الجهات المكونة الأخرى (إن وجدوا) شريطة ألا تزيد مدته على سنة من تاريخ قيده في سجل الصناديق.

في حالة شغور منصب أي عضو قبل نهاية المدة، يجوز للأعضاء الآخرين، الذين يمثلون على الأقل غالبية الأعضاء المتبقين في مجلس الإدارة، انتخاب عضو بديل عنه حتى انتهاء مدة ولاية المجلس.

نبذة عن أعضاء مجلس إدارة صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية

رشح الحافظ الأمين الأعضاء التالية أسماؤهم لأول مجلس إدارة للصندوق، الذي يتكون من ٣ أفراد وهم:

علي مصطفى اللواتي

يرأس علي مصطفى اللواتي حالياً قطاعي الخدمات المصرفية المميزة والخاصة في البنك الوطني العماني إلى جانب قيادة قطاع العملاء وتطوير منتجات إدارة الثروات منذ مارس ٢٠٢١.

حصل علي على درجة الماجستير من جامعة ستراثكلويد، غلاسكو إلى جانب كونه معتمداً من المعهد القانوني للسندات المالية والاستثمار. قبل انضمامه إلى البنك الوطني العماني، كان علي يرأس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك مسقط.

يمتلك على خبرة تمتد لأكثر من عقدين من الزمن تولى خلالها العديد من الأدوار القيادية عبر مختلف القطاعات المصرفية للخدمات المصرفية للأفراد والوساطة والخدمات المصرفية للفروع، كما أن لديه سجل حافل ليس فقط في إدارة الأعمال ولكن استغلال خبرته في تحقيق نتائج أفضل.

شغل على منصب عضو مجلس إدارة في شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش م ع م (مارس ٢٠١٤ - مارس ٢٠١٧) والجمعية العمانية للوساطة المالية (مارس ٢٠١٢ - مارس ٢٠١٥).

أيمن حسن البلوشي

أيمن هو رئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية في البنك الوطني العماني.

التحق أيمن البلوشي للعمل في البنك الوطني العماني في عام ٢٠٢٢ ولديه أكثر من ١٨ عاما من الخبرة في مجال الاستثمار.

ومنذ التحاقه بالعمل في البنك الوطني العماني، لعب أيمن دورا رئيسيا كعضو في إحدى المبادرات الاستراتيجية الرئيسية للبنك، كما بدأ في تطوير حلول جديدة مخصصة لتعزيز باقة منتجات إدارة الأصول في البنك.

قبل انضمامه إلى البنك الوطني العماني، تولى أيمن البلوشي عدد من الوظائف في جهات مرموقة.

أكمل أيمن بنجاح متطلبات الحصول على شهادة محلل مالي معتمد من المستوى ٢، أيمن حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة السلطان قابوس.

كونال ساهاي

كونال هو رئيس قسم الأسواق الدولية في البنك الوطني العماني لأعمال إدارة الأصول.

انضم كونال إلى البنك الوطني العماني في عام ٢٠١٦ ولديه أكثر من ١٤ عاما من الخبرة في إدارة الأصول وإدارة محافظ متعددة الأصول في كل من الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة.

ومنذ انضمامه إلى البنك الوطني العماني، لعب كونال دورا محوريا في تأسيس أعمال إدارة أصول الأسواق الدولية للبنك، حيث قاد المبادرة منذ عام ٢٠١٨ مع فريق متخصص لإدارة الأصول في أسواق الأسهم الدولية وأسواق الدخل الثابت.

قبل انضمامه إلى البنك الوطني العماني، عمل كونال في إدارة استثمارات الأسهم والدخل الثابت للمحافظ الاستثمارية والصناديق المشتركة في الهند وسلطنة عمان.

كونال حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والتجاري من جامعة إسيكس (المملكة المتحدة)، وقد أكمل دورة في استثمار القيمة من كلية كولومبيا للأعمال (الولايات المتحدة الأمريكية) وأكمل دراسته الصيفية في الأعمال الإلكترونية من كلية لندن للاقتصاد (المملكة المتحدة)، تم اختيار كونال من قبل البنك الوطني العماني لبرنامج التطوير الإداري الفريد "تميز" منذ عام ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة

ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين أمام مالكي الوحدات و هيئة الخدمات المالية عن الإشراف والإشراف على مدير الاستثمار ومقدمي الخدمات الآخرين وحماية مصالح الصندوق ومالكي الوحدات وفقاً للقوانين المعمول بها.

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على أعمال الصندوق والإشراف عليها، يتحمل مجلس الإدارة المسؤوليات التالية:

١. تقييم الأداء الاستثماري للصندوق مقارنة بالصناديق المماثلة أو أي معيار آخر مع مراعاة الأهداف الاستثمارية للصندوق.
٢. التحقق من امتثال الصندوق بنشرة الإصدار هذه والنظام الأساسي للصندوق والمتطلبات القانونية.
٣. تقييم أداء مدير الاستثمار وغيره من مقدمي الخدمات؛
٤. التأكد من كفاية نظم الصندوق في المحافظة على أصوله بالإضافة إلى التأكد من وجود ضوابط محاسبية داخلية ملائمة؛
٥. الوقوف على مدى كفاية أنظمة وضوابط مدير الاستثمار لضمان الالتزام بأنه يعمل لتحقيق مصالح الصندوق ومالكي الوحدات.
٦. تجنب تضارب المصالح والتأكد من كفاية الإجراءات التي يتم اتخاذها لضمان إزالة أي حالات تضارب في المصالح بما يحقق المصلحة الفضلى للصندوق ومالكي الوحدات؛
٧. التأكد من وجود فصل في المهام عندما تعمل شركة واحدة كمقدم خدمة لأكثر من صندوق؛
٨. الموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها.
٩. اعتماد التقرير السنوي والبيانات المالية وغيرها من المعلومات والإفصاح عنها للجمهور ومالكي الوحدات لضمان أن عملية الإفصاح عادلة وتتم في الوقت المناسب وشفافة وليس فيها أي تضليل.
١٠. تعيين وإقالة مقدمي الخدمات وتحديد أتعابهم، و
١١. اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح.

اجتماعات مجلس إدارة الصندوق

إجراءات عقد اجتماعات مجلس إدارة الصندوق:

١. يجب أن يجتمع أعضاء مجلس إدارة الصندوق أربع مرات على الأقل في السنة شريطة ألا تتجاوز المدة الزمنية التي تفصل بين أي اجتماعين متتاليين أربعة أشهر؛
٢. ويجب ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن ثلثي أعضاء مجلس إدارة الصندوق
٣. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة المشاركة في المناقشات و / أو التصويت على المسائل إذا كان له أو لزوجته أو أقاربه حتى الدرجة الثانية مصلحة فيها؛
٤. يجب أن تنال القرارات المُتخذة دعم وموافقة غالبية أعضاء مجلس إدارة الصندوق و
٥. يجب تسجيل أي اعتراض يتقدم به أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الصندوق على أي قرار في محضر الاجتماع.

يجب للمستثمرين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من الوحدات أن يطلبوا من مجلس إدارة الصندوق إلغاء أي قرار يصدر عن مجلس إدارة الصندوق أو في اجتماع الجمعية العمومية بحسب الأحوال، إذا كان مثل هذا القرار سيضر بالصندوق أو مالكي الوحدات، ويحال الطلب إلى نفس الجهة التي أصدرت القرار للبت فيه.

الفصل الرابع -مقدمو الخدمة

مدير الاستثمار

عين مجلس إدارة الصندوق البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع. مديرا للاستثمار بموجب اتفاقية إدارة الاستثمار المُبرمة ما بين مجلس إدارة الصندوق ومدير الاستثمار. تخضع خدمات مدير الاستثمار بالتفاصيل الواردة في اتفاقية إدارة الاستثمار، وفقا للوائح الهيئة العامة لسوق المال. يتم توفير نسخة من اتفاقية إدارة الاستثمار للاطلاع عليها ومراجعتها في مكتب مدير الاستثمار.

نبذة عن البنك الوطني العماني

تأسس البنك الوطني العماني في عام ١٩٧٣ وأصبح أحد البنوك الرائدة في سلطنة عمان بإجمالي أصول بلغت ٤,٢٩٤ مليون ريال عماني (١١,١٥٣ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. يتمتع البنك بوجود قوي في سلطنة عمان مع شبكة واسعة من ٨٥ فرعاً بما في ذلك فروع مزن للصيرفة الإسلامية وصدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يلتزم البنك الوطني العماني بمساعدة عملائه على تحقيق أهدافهم المالية ويسعى باستمرار لجعل الخدمات المصرفية أكثر متعة وملاءمة. ما يلي عبارة عن بعض الجوائز وشهادات التقدير التي حصل عليها خلال السنوات الثلاث الماضية:

٢٠١٩

- أفضل بنك في مجال إدارة الثروات
- جائزة أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في سلطنة عمان
- جائزة أفضل بطاقة مسبقة الدفع لهذا العام
- أفضل مركز ابتكار
- واحد من أفضل ٢٥ شركة في عمان
- جائزة ابتكار البطاقات لهذا العام
- جائزة أفضل منتج مسبق الدفع لهذا العام

٢٠٢٠

- أفضل مركز اتصال -أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (المركز ٢)
- أفضل قائد مركز اتصال - أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (شمسة الحبسي)
- فوربس - أكبر ١٠٠ شركة في الشرق الأوسط
- جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية الخاصة العالمية - أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة
- جوائز الخدمات المصرفية الدولية للأعمال -أفضل تطبيق جوال
- GBO (توقعات الأعمال العالمية) - أفضل نافذة إسلامية
- GBO - تطبيق الجوال الأكثر ابتكاراً في عمان

٢٠٢١

- مجلة الأعمال الدولية
- أفضل تطبيق هاتف نقال ٢٠٢١ - عمان ٢٠٢١
- جوائز بانكر المصرفية
- جوائز أفضل بنك إسلامي - عمان ٢٠٢١
- آفاق الأعمال التجارية العالمية World Business Outlook
- أفضل بنك رقمي في عمان ٢٠٢١
- أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في عمان ٢٠٢١

- جوائز توقعات الأعمال العالمية السنوية السابعة لعام ٢٠٢١
- البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً - عمان ٢٠٢١
- جائزة أمراء العام من شركة القمة للإعلام Apex Media ٢٠٢١
- شريفة المسكري - رئيس العلامة التجارية - فئة التسويق
- جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية الخاصة العالمية
- أفضل مصرفية خاصة للعام في الشرق الأوسط ٢٠٢١ - جميلة رانجاسوامي
- نال استحساناً كبيراً: عرض إدارة الثروات المتميز للعملاء الأثرياء ٢٠٢١
- مجلة عمان إيكونوميك ريفيو
- التميز في التحول الرقمي ٢٠٢١
- مجلة فوربس
- ضمن قائمة "أفضل ٥٠ بنكاً في الشرق الأوسط" لعام ٢٠٢١
- أخبار التمويل الإسلامي
- تصنيف ضمن أفضل البنوك الإسلامية في سلطنة عمان لعام ٢٠٢٠

٢٠٢٢

- آفاق الأعمال التجارية العالمية World Business Outlook
- أفضل بنك للمسؤولية الاجتماعية للشركات لعام ٢٠٢٢
- أفضل تطبيق على الهاتف النقال ٢٠٢٢
- جوائز MEA Finance ٢٠٢٢
- أفضل ابتكار في مجال الخدمات المصرفية والمالية للشركات
- سيتي بنك
- (STP) جائزة التميز في المعالجة المباشرة
- مجلة عالم الاقتصاد
- "تم اختيار الرئيس التنفيذي عبد الله بن زهران الهنائي ضمن "أقوى الرؤساء التنفيذيين العمانيين في عمان ٢٠٢٢"
- جوائز ذا بانكر
- جائزة أفضل بنك إسلامي للعام
- جائزة المجلة الاقتصادية العالمية
- أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في عمان ٢٠٢٢
- أفضل تقنية مصرفية في عمان ٢٠٢٢
- أفضل بنك إسلامي في عمان ٢٠٢٢
- جوائز مجلة عالم الاقتصاد والأعمال
- "أفضل شركة من حيث الأداء" في فئة رأس المال الكبير
- جائزة النافذة الإسلامية الأكثر ابتكاراً
- قمة الصيرفة والتمويل الإسلامي
- أكدت وزارة التنمية الاجتماعية تقديرها الكبير لمساهماتنا المتواصلة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان

يلتزم البنك الوطني العماني بالاستثمار المجتمعي من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة مع التركيز على ٣ مجالات تركيز تشمل تنمية المجتمع والتعليم والتعلم وتعزيز القدرات الوطنية والخدمات الصحية.

البنك الوطني العماني - إدارة أعمال الاستثمار

تأسست إدارة أعمال الاستثمار في البنك الوطني العماني بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من البنك المركزي العماني هيئة الخدمات المالية في عام ١٩٩٥. وقد كان البنك الوطني العماني هو أول بنك محلي يقدم خدمات وساطة وإدارة أعمال استثمار في بورصة مسقط. كما قدمت إدارة أعمال الاستثمار أدوات وحلولاً جديدة لسوق رأس المال، وأطلق ويواصل تشغيل صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي، كما قدمت الإدارة استشارات حول عمليات الاندماج وإعادة هيكلة الشركات، وعملت كوسيط نيابة عن عملائها في بورصة مسقط

يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة أعمال الاستثمار من الأقسام التالية-

- إدارة الأصول -الدولية والإقليمية والمحلية
- تمويل الشركات والاستشارات
- أبحاث سوق رأس المال
- الوساطة

قسم إدارة الأصول في البنك الوطني العماني

لدى قسم إدارة الأصول في البنك الوطني العماني فريق استثمار محترف يتمتع بخبرة جماعية تزيد على تسعين عاماً في مجالات إدارة الأصول في الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية. يدير البنك الوطني العماني حالياً محافظ تقديرية واستشارية عبر مختلف فئات الأصول للجهات التالية:

- صناديق التقاعد
- المؤسسات الحكومية
- المؤسسات شبه الحكومية
- شركات التأمين
- شركات أخرى
- شركات إدارة الثروات الخاصة وغيرها

يتبع قسم إدارة الأصول في البنك الوطني العماني إجراءات حصيفة لإدارة الاستثمار، حيث يقوم الفريق باتباع إجراءات استثمار منضبطة تهدف إلى تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل العملاء. تعتمد عمليات الدخول والخروج من الاستثمارات على التقييم التحليلي مع إدارة المخاطر من خلال استراتيجيات تنويع مثالية. كما تتم مراقبة أداء المحافظ على أساس يومي ويتم تقديم معلومات راجعة للعملاء بصورة منتظمة.

البنك الوطني العماني - المساهمون الرئيسيون

اسم المساهم	القبضة (%)
البنك التجاري، قطر	٣٤,٩٠
سهيل بن سالم بن عبد الله المخيني بهوان	١٤,٧٠
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	١١,٥٤
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	٨,٦٨
صندوق تقاعد وزارة الدفاع	٧,٦٣

العنوان البريدي للمكتب الرئيسي

البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

ص.ب. - ٧٥١، روي،

الرمز البريدي - ١١٢

مسقط، سلطنة عمان

تراخيص البنك الوطني العماني

- o البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع مسجل لدى البنك المركزي العماني ككيان مصرفي تجاري منذ عام ١٩٧٤.
- o لدى البنك الوطني العماني ترخيص صادر من هيئة الخدمات المالية لمزاولة أنشطة الخدمات المصرفية الاستثمارية التالية:
- o الوساطة
- o الحافظ الأمين
- o إدارة الإصدارات
- o إدارة صناديق الاستثمار
- o إدارة المحافظ الاستثمارية
- o تسويق الأوراق المالية غير العمانية
- o تقديم الاستشارات وإجراء البحوث الاستثمارية
- o إدارة الاستثمار

واجبات ومسؤوليات مدير الاستثمار

تشمل واجبات مدير الاستثمار ما يلي:

١. إدارة محفظة الصندوق بما يحقق المصالح الفضلى للأهداف الاستثمارية للصندوق المنصوص عليها في النظام الأساسي.
٢. اتخاذ جميع القرارات الاستثمارية أو غيرها من القرارات التي تخدم مصالح الصندوق ومالكي وحداته.
٣. تسجيل جميع عمليات الشراء والبيع التي تتم لصالح الصندوق بدقة مع الحفاظ على تسلسلها الزمني؛
٤. إنشاء نظام محاسبي لتصنيف ومراقبة وتدقيق جميع المعاملات في محفظة الصندوق التي يتم إدخالها في النظام وتعديلها مع حسابات النقد والأوراق المالية المفتوحة باسم الصندوق لدى الحافظ الأمين.
٥. توفير السيولة للصندوق للوفاء بأي التزامات. و
٦. حماية الصندوق من أي مخاطر استثمارية غير ضرورية.

فريق إدارة الأصول – البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

فريق إدارة الأصول – البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

أعضاء الفريق	الوظيفة	التخصص / المؤهل	سنة الالتحاق بالبنك الوطني العماني	عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار
أيمن البلوشي	رئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية	بكالوريوس في المحاسبة، شهادة محلل مالي قانوني المستوى ٢	٢٠٢١	١٨
كونال ساهاي	رئيس وحدة الأسواق الدولية	ماجستير في الاقتصاد المالي والتجاري، جامعة إسيكس، المملكة المتحدة	٢٠١٦	١٤
جعفر فؤاد السيد مرتضى	مساعد مدير محفظة	دراسات عليا (نظام المعلومات الإدارية)، الكلية الحديثة للتجارة والعلوم، عمان	٢٠١٧	١٥
خالد الحارثي	محلل استثمار	بكالوريوس إدارة الأعمال المالية (مع إدارة ثانوية)، جامعة قطر، قطر	٢٠١٦	٧

أيمن حسن البلوشي

• رئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية	الوظيفة
• بكالوريوس في المحاسبة • شهادة محلل مالي معتمد المستوى ٢	المؤهلات
• أيمن هو رئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية في البنك الوطني العماني. • انضم إلى البنك الوطني العماني في عام ٢٠٢٢ ولديه أكثر من ١٨ عاما من الخبرة في مجالات إدارة الأصول وعمليات الاستثمار والامتثال التنظيمي. • ومنذ انضمامه إلى البنك الوطني العماني، لعب أيمن دورا رئيسيا كعضو في إحدى المبادرات الاستراتيجية الرئيسية للبنك، كما بدأ في تطوير حلول جديدة مخصصة لتعزيز باقة منتجات إدارة الأصول في البنك. تحت قيادته، زادت أصول إدارة الأصول المدارة بنسبة ٣٠٪ خلال عامين. • قبل انضمامه إلى البنك الوطني العماني، عمل أيمن في العديد من الكيانات الإقليمية والمحلية في وظائف مختلفة في مجال إدارة الأصول. • أكمل أيمن المستوى ٢ من متطلبات الحصول على شهادة محلل مالي معتمد وأكمل أيضا الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار من CISI في المملكة المتحدة. أيمن حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة السلطان قابوس.	الخبرة المهنية

كونال ساهي

• رئيس الأسواق الدولية	الوظيفة
• ماجستير في الاقتصاد المالي والتجاري • بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد	المؤهلات
• كونال هو رئيس الأسواق الدولية في قسم إدارة الأصول في البنك الوطني العماني. • انضم إلى البنك الوطني العماني في عام ٢٠١٦ ولديه أكثر من ١٤ عاما من الخبرة في إدارة الأصول وإدارة محافظ متعددة الأصول في كل من الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة. • ومنذ انضمامه إلى البنك الوطني العماني، لعب كونال دورا محوريا في تأسيس أعمال إدارة أصول الأسواق الدولية للبنك، حيث قاد المبادرة منذ عام ٢٠١٨ مع فريق متخصص لإدارة الأصول لأسواق الأسهم الدولية وأسواق الدخل الثابت. • قبل انضمامه إلى البنك الوطني العماني، عمل كونال في إدارة استثمارات الأسهم والدخل الثابت للمحافظ الاستثمارية والصناديق المشتركة في الهند وسلطنة عمان. • كونال حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والتجاري من جامعة إسيكس (المملكة المتحدة)، وقد أكمل دورة في استثمار القيمة من كلية كولومبيا للأعمال (الولايات المتحدة الأمريكية) وأكمل دراسته الصيفية في الأعمال الإلكترونية من كلية لندن للاقتصاد (المملكة المتحدة). تم اختيار كونال من قبل البنك الوطني العماني لبرنامج التطوير الإداري الفريد «تميز» منذ عام ٢٠٢٢.	الخبرة المهنية

جعفر فؤاد السيد مرتضى

• مساعد مدير محفظة	الوظيفة
• درجة الدراسات العليا، نظم المعلومات الإدارية	المؤهلات
• يتمتع جعفر بما يقرب من ١٥ عاما من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية. • لديه أيضا خبرة واسعة في الوساطة والتداول والتحليل الفني وإدارة المحافظ. • بدأ حياته المهنية مع بنك مسقط للوساطة لمدة ٧ سنوات. بعد ذلك انتقل جعفر إلى الخليجية بادر للأسواق المال واستمر في قسم الوساطة لمدة ٣ سنوات. • ثم في عام ٢٠١٧ انضم جعفر إلى البنك الوطني العماني كوسيط لمدة ٣ سنوات ثم انتقل إلى إدارة أصول الأسواق الدولية في عام ٢٠٢٠ كمساعد مدير محفظة. • يتمتع جعفر بخبرة محلية وخليجية ودولية في كل من التداول وإدارة المحافظ. لديه أيضا خبرة في التحليل الفني حيث يقوم بتحليل أسواق الأسهم المختلفة عبر مناطق جغرافية مختلفة ويقدم تحليله وتوصيته إلى مدير المحفظة ورئيس الوحدة لاتخاذ القرار.	الخبرة المهنية

خالد ناصر الحارثي

الوظيفة	محلل استثمار
المؤهلات	بكالوريوس في إدارة الأعمال، تخصص تمويل
الخبرة المهنية	• يتمتع خالد بخبرة تزيد عن ٧ سنوات في مجال إدارة أعمال الاستثمار. • بدأ خالد خبرته العملية عندما انضم إلى البنك الوطني العماني في البداية في وحدة تمويل الشركات والاستشارات حيث عمل على تقييم الشركات وإعداد النماذج المالية. أجرى خالد تحليلا مكثفا على الشركات المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي. • بعد ذلك، عمل مع شركة الوساطة في البنك الوطني العماني كمتداول في بورصة مسقط. • يشغل خالد حالياً منصب مساعد مدير المحفظة لدول مجلس التعاون الخليجي والأسواق المحلية. تتضمن مسؤوليات خالد الحالية إدارة التجارة وتطوير الأعمال ومساعدة مدير المحفظة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

مستشار الاستثمار

تم تعيين شركة برنسبال جلوبال إنفستورز (برنسبال) ، وهي شركة محدودة المسؤولية مسجلة في ولاية ديلاوير كمستشار استثمار للصندوق وفقا لاتفاقية استشارات استثمارية. وتتاح نسخة من هذا الاتفاقية للاطلاع عليها في مكتب مدير الاستثمار بعد تعيينه. وتغطي الاتفاقية الاستشارية للاستثمار، جميع الخدمات التي يقدمها مستشار الاستثمار إلى الصندوق.

الملف الشخصي لمدير الصندوق

تأسست شركة برنسبال جلوبال إنفستورز في عام ١٨٧٩ ولديها خبرة ثرية لأكثر من ١٤٠ عاما، وهي شركة عالمية رائدة في مجال إدارة الاستثمار تقدم خدمات إدارة الأصول وخدمات صناديق التقاعد وحلول التأمين للعملاء من المؤسسات والشركات والأفراد. الشركة مدرجة في سوق ناسداك جلوبال سيليكيت تحت رمز بي اف جي وهي عضو في فورتشن ٥٠٠ ومؤسسة مالية عالمية رائدة تقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية من خلال عائلة متنوعة من شركات الخدمات المالية. تخدم المجموعة عملاء المعاشات التقاعدية والمؤسسات منذ عام ١٩٤١، وتغطي الآن أكثر من ٨٠ دولة. تمتلك شركة برنسبال جلوبال إنفستورز إجمالي أصول تحت الإدارة يبلغ ٦٦٠ مليار دولار أمريكي وأصول تحت الإدارة تبلغ ١,٤ تريليون دولار أمريكي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣.

شركة برنسبال جلوبال إنفستورز هي شركة تابعة مملوكة بالكامل وغير مباشرة لبرنسبال فاينانشال جروب ولديها العديد من المكاتب والفرق الاستثمارية المتخصصة، وتدير حاليا أصولا بقيمة ٥١٨ مليار دولار أمريكي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣. يوفر الهيكل متعدد الخدمات نقطة وصول واحدة إلى كيانات الاستثمار ذات المستوى العالمي والخبرة في تخصيص الأصول والدخل الثابت والأسهم والاستثمارات العقارية بالإضافة إلى إدارة العمليات وإدارة القيمة المستقرة واستراتيجيات الاستثمار الهيكلية الأخرى عبر وسائل متعددة. كذلك فإن شركة برنسبال جلوبال إنفستورز، هي مستشار استثمار مسجل لدى لجنة الأوراق المالية والبورصات، الولايات المتحدة الأمريكية. تم تسجيله في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨، رقم # ٨٠١-٥٥٩٥٩٩.

تقدم شركة برنسبال جلوبال إنفستورز لعملاء نقطة وصول واحدة إلى مؤسسات استثمارية متنوعة وتدير المحافظ نيابة عن مجموعة واسعة من المستثمرين حول العالم. في شركة برنسبال جلوبال إنفستورز يتم تصميم وتقديم الحلول الاستثمارية التي يحتاجها العملاء. لدى الشركة العديد من الكيانات الاستثمارية المتخصصة التي تشرف على أعمال إدارة الأصول الخاصة بهم ويسمح هذا الهيكل لكل فريق إدارة محفظة بالتركيز على خبرته، سواء كانت تلك الخبرة متعلقة بتخصيص الأصول أو اختيار الأوراق المالية.

تستثمر شركة برنسبال جلوبال إنفستورز في أسواق الأسهم العالمية منذ عام ١٩٨٧ عندما أطلقت أول صندوق أسهم دولي لخطط التقاعد. علاوة على ذلك فهي تضم مجموعة من المستثمرين الرئيسيين، يركزون على تحليل الشركات الفردية واختيار الأسهم بناءً على خصائصها الفردية، بدلاً من اتخاذ قرارات استثمارية بناءً على اتجاهات اقتصادية أو سوقية أوسع، ويقدمون حلولاً استثمارية تركز على العملاء وتغطي أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم. تُجري الشركة أبحاثاً وتحليلات أساسية أصلية، وتبني مبادئ التمويل السلوكي، مستفيدةً من المنصات التحليلية القوية لاتخاذ قرارات مستنيرة لاختيار الأسهم وبناء المحفظة التي تضمن تحقيق أفضل العائدات للمستثمرين في هذه المحافظ.

النهج الاستثماري المميز والثقافة القائمة على الفريق والمتكاملة عالميا والقائمة على الأبحاث توفر لهم مزايا تنافسية معلوماتية وتحليلية وسلوكية وعرض قيمة مقنع للعملاء.

- فلسفة وعملية موحدة -مستثمرون أساسيون ذوو خبرة يستفيدون من منصات تحليلية قوية
- الاستثمار في عدد محدود من الأسهم -استغلال قوة التغيير الأساسي
- بناء المحفظة الاستراتيجية - اختيار الأسهم بناء على خصائص كل منها وتحمل المخاطر المُجزية
- ثقافة تعاون متكاملة عالميا -رؤى، والالتزام بالبحث والتطوير، وبناء شراكات مع العملاء

ويشارك في إدارة استراتيجيات الأسهم العالمية لشركة برينسيبال شركة ستيفن لارسون ومارتن فراندسن المسؤولين عن إدارة أكثر من ١,٢ مليار دولار أمريكي في الاستراتيجيات العالمية. يتمتع ستيفن بخبرة ٢٩ عاما في مجال الاستثمار و١٣ عاما في منصبه. تم تعيينه مديرا رئيسيا للمحفظة في جلوبال اكويتيز في أواخر عام ٢٠١٩. انضم مارتن فراندسن إلى الشركة في عام ٢٠٢٢ بخبرة ٨ سنوات في الاستثمار وخلفية قوية في الاستثمار المستدام. يتمتع الاثنان بالسلطة التقديرية المطلقة لتنفيذ جميع جوانب استراتيجية الاستثمار، بما في ذلك اختيار الأسهم وبناء المحفظة وقرارات إدارة المخاطر.

يتم توفير توصيات أبحاث الشركة لاستراتيجيات الأسهم العالمية الخاصة بهم، بالإضافة إلى الاعتبارات والرؤى الأساسية حول اتجاهات الصناعة، في المقام الأول من قبل فريق المحللين العالميين ذوي رؤوس الأموال الكبيرة. كما تفيد الرؤى والخبرات من فرق الشركات الصغيرة والأسواق الناشئة العالمية محافظ الأسهم العالمية الخاصة بهم. إجمالاً هناك ٤٠ عضوا في الفريق، يعملون في مجالات تشمل تداول الأسهم العالمية ذات الموارد الجيدة وفرق البحث والتطوير المتقدمة، محافظهم العالمية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

أعضاء الفريق الرئيسي لمستشار الاستثمار:

ستييفن لارسون

محلل مالي معتمد - مدير محفظة

ستييفن هو مدير محفظة للأسهم العالمية الرئيسية. وهو متخصص في المقام الأول في إدارة الاستراتيجيات العالمية ذات رؤوس الأموال الكبيرة. كما أنه نشط في أبحاث الشركات، مع التركيز على القطاع الصناعي. بدأ ستييفن حياته المهنية في برنسبال في عام ١٩٩٢ وشغل العديد من الأدوار بما في ذلك المشاركة في إدارة محافظ الأسهم الدولية بشكل أساسي لعملاء المؤسسات وخطط التقاعد. كما شارك بشكل مباشر في تطوير أول استراتيجية عالمية للأسهم للشركة في عام ٢٠٠٢. قبل انضمامه إلى برنسبال في عام ٢٠١٩، عمل ستييفن كشريك ومدير محفظة للأسهم الدولية في أربور كابيتال مانجمنت وفي وينسلو كابيتال مانجمنت (شركة تابعة لـ Nuveen/TIAA) حصل على ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية من جامعة مينيسوتا، كلية كارلسون للإدارة ودرجة البكالوريوس في التمويل من جامعة دريك. حصل ستييفن على رخصة محلل مالي معتمد وهو عضو في معهد المحللين الماليين المعتمدين.



مارتن سليبساجر فراندسن

مدير محفظة

مارتن هو مدير محفظة برنسبال اكويتيز. وهو متخصص في المقام الأول في إدارة الاستراتيجيات العالمية المسؤولة والتوجهات التي تقود السوق، فضلاً عن استراتيجية البيئة والمجتمع والحوكمة وحشد الدعم. كما أنه نشط في أبحاث الشركات، مع التركيز على قطاعات الصناعات والمواد والمرافق العالمية. قبل انضمامه إلى برنسبال، شغل منصب مدير محفظة أول في إدارة أصول بنك دانسكي حيث كان يقوم بإدارة الاستراتيجية العالمية المستدامة للشركة. عمل مارتن أيضاً كعضو في مجلس البيئة والمجتمع والحوكمة التابع للشركة، وعمل سابقاً في دعم وحدة صناديق التحوط في الشركة، والتي تركز على استثمارات انتقال الطاقة الخضراء. كما عمل سابقاً كمحلل استثمار في كوبنهاغن إنفرستركتشر بارتنرز، حيث ركز على الطاقة المتجددة والبنية الأساسية. حصل مارتن على درجة الماجستير في التمويل والاستثمارات من كلية كوبنهاغن للأعمال، ويعمل اليوم كمحاضر، وحصل على بكالوريوس الآداب في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة آرهُوس.



واجبات ومسؤوليات مستشار الاستثمار

تشمل واجبات مستشار الاستثمار ما يلي:

١. تقديم الخدمات الاستشارية المناسبة بهدف تحقيق العائدات لمالكي الوحدات.
٢. تقديم التوصية لمستشار الاستثمار بمجموعة من الأوراق المالية ضمن محيط الاستثمار المتفق عليه لوضع سياسة التخصيص الخاصة بالصندوق بما يلبي أهداف الصندوق المتعلقة بالمخاطر والعائد. تقديم التوصية لمستشار الاستثمار أيضاً بنطاقات التخصيص لكل ورقة مالية وفي هذه التوصية يتم تحديد النقاط التي قد تحتاج فيها المحفظة إلى إعادة التوازن تلقائياً (أي تغييرها إما عن طريق استبعاد الأصول أو استبدالها أو عن طريق تغيير وزنها داخل المحفظة). لا يتمتع مستشار الاستثمار بسلطة اتخاذ قرارات الاستثمار للصندوق. ونظراً لأن مستشار الاستثمار سيوصي بالأوراق المالية كاستثمارات محتملة للصندوق فإن ذلك قد يؤدي إلى مخاطر تضارب المصالح. ورغم أن مستشار الاستثمار ومدير الاستثمار سيبدلان كل جهد ممكن من أجل تحديد هذا التعارض، فإننا ننصح المستثمرين بشدة بقراءة فقرة تضارب المصالح في قسم عوامل المخاطرة والعوامل المخففة في الفصل العاشر.
٣. المراقبة المستمرة للمحافظ – سيراقب مستشار الاستثمار باستمرار مجموعة من العوامل الأساسية والفنية والتقييمية وقد يقدم المشورة من وقت لآخر بشأن التحولات بين تخصيص أصول معينة ضمن نطاقات معينة. سيسعى مستشار الاستثمار إلى تحقيق التوازن بين ضوابط المحفظة والحاجة إلى الكفاءة.

خدمات الحافظ الأمين

تم تعيين بنك ستاندرد تشارترد الذي يعمل من خلال فرع في عمان كالحافظ الأمين للصندوق وفقا لشروط وأحكام اتفاقية الحافظ الأمين والتي سيكون بموجبها مسؤولاً عن حفظ بعض أصول الصندوق. سيتم توفير نسخة من اتفاقية الحفظ للمعينة في مكتب مدير الاستثمار بعد تعيينه. وتغطي اتفاقية الحافظ الأمين جميع الخدمات التي يقدمها الحافظ الأمين إلى الصندوق.

سيتم الاحتفاظ بأصول الصندوق لدى الحافظ الأمين الذي يقع مقر عمله الرئيسي داخل سلطنة عمان. لتسهيل المعاملات التي تتم خارج عمان، يمكن الاحتفاظ بالأصول في الخارج. وفي مثل هذه الحالات، يجوز للحافظ الأمين تعيين أمين حفظ فرعي للاحتفاظ بالأصول الموجودة خارج السلطنة. يجب الحصول على موافقة خطية من مجلس الإدارة على جميع العقود المبرمة مع الحافظ الأمين الفرعي، ويجب أن تتضمن هذه العقود الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في لائحة الهيئة العامة لسوق المال. وبموجب اتفاقية الحفظ الأمين، يجوز للحافظ الأمين، على نفقة الصندوق، تعيين أمناء حفظ فرعيين ووكلاء ومندوبين، حسبما يراه مناسباً، ويجوز له تفويض واجباته والتزاماته وصلاحياته إلى تلك الأطراف. يجب على الحافظ الأمين ممارسة العناية المعقولة والعناية المناسبة في اختيار ومراقبة هذه الأطراف، والحفاظ على ما يعتبره الحافظ الأمين مستوى مناسباً من الإشراف على هذه الأطراف، والتقصي بصفة دورية مناسبة للتأكد من أن هذه الأطراف تفي بالتزاماتها بكفاءة. لن يكون الحافظ الأمين (باستثناء ما هو منصوص عليه في اتفاقية الحفظ) مسؤولاً عن أي خسارة يتكبدها الصندوق بسبب تصفية أو إفلاس أو إفسار أي وكيل أو حافظ أمين فرعي أو مفوض ولكنه سيبدل جهوداً معقولة لاسترداد أي ممتلكات يحتفظ بها هذا الشخص، واسترداد أي خسائر أو أضرار يتكبدها الصندوق كنتيجة مباشرة. بيد أن تعيين هذا الحافظ الأمين الفرعي لا يعفي الحافظ الأمين الرئيسي من أي من التزاماته.

يتم تسجيل أصول الصندوق باسم الحافظ الأمين الرئيسي أو الحافظ الأمين الفرعي أو من يعينونهم مع تحديد رقم حساب أو أي صفة أخرى في سجلات الحافظ الأمين الرئيسي أو الحافظ الأمين الفرعي أو المعين من قبلهم، لإثبات أن ملكية الأصول تعود إلى الصندوق.

تشمل أعمال الحافظ الأمين الأنشطة التالية:

- أ- عقد وتتبع الأوراق المالية وأموال العملاء في حسابات منفصلة وكذلك التأكد من إبلاغ لجنة المستثمرين وهيئة الخدمات المالية بأي مخالفة لقيود الاستثمار المنصوص عليها في نشرة الإصدار خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من هذه المخالفة
- ب- ضمان حفظ الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها، بما في ذلك الحق في الحصول على أرباح الأسهم والحق في التصويت؛
- ج- تزويد العملاء مباشرة بوظائف الحفظ، والتي تكون مستقلة عن علاقة العميل مع الوسيط؛
- د- ضمان دقة المعاملات التي يقوم بها الوسيط؛
- هـ- استلام أموال العملاء والاحتفاظ بها ودفعها كنسوية للمعاملات المنفذة للأوراق المالية المدرجة في بورصة مسقط أو غير المدرجة بها.
- و- العمل كمدير للصندوق الاستثماري شريطة حصوله على الترخيص اللازم من هيئة الخدمات المالية وألا يكون هو مدير الاستثمار في الصندوق. و
- ز- وظائف الحفظ الأخرى والوظائف ذات الصلة التي يطلبها العميل أو الحافظ الأمين الفرعي العالمي المعين بموجب اتفاقية الحفظ.

لن يكون الحافظ الأمين مسؤولاً عن أي نقد و / أو أوراق مالية و / أو أصول أخرى للصندوق لم يتم إيداعها أو الاحتفاظ بها لأمر الحافظ الأمين. وعلى وجه الخصوص، لن يكون الحافظ الأمين مسؤولاً عن (أ) أي نقد و/أو أوراق مالية و/أو أصول أخرى مودعة لدى أمناء مشاركين آخرين أو وسطاء أو أي طرف آخر خارج شبكة الحافظ الأمين العالمية؛ أو (ب) أي نقد مودع لدى أي بنك أو مؤسسة مالية ليست عضواً في مجموعة بنك ستاندرد تشارترد. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون الحافظ الأمين مسؤولاً عن أي خسارة ناجمة عن تصفية أو إفلاس أو إعسار هذا الحافظ الأمين المشارك أو الوسيط أو الوسيط الآخر.

التزامات ومسؤوليات الحافظ الأمين هي فقط للصندوق وعلى النحو المذكور في اتفاقية الحافظ الأمين. بموجب اتفاقية الحافظ الأمين (١) يجوز إنهاء اتفاقية الحافظ الأمين في أي وقت من قبل أي من الطرفين بناءً على إشعار كتابي مسبق للطرف الآخر مدته تسعون يوماً على الأقل ، (٢) لن يكون الحافظ الأمين مسؤولاً تجاه الصندوق أو أي مالك وحدة أو أي شخص آخر ما لم يخالف الحافظ الأمين أو أحد الفروع التابعة للحافظ الأمين أياً من شروط اتفاقية الحافظ الأمين، كان مهملًا أو شارك في سوء سلوك متعمد أو ارتكب عملية احتيال ، (٣) يجب على الصندوق تعويض الحافظ الأمين والشركات التابعة له و أي حافظ أمين فرعي عند تقديم مطالبة بذلك عن أي خسائر أو أضرار أو مطالبات أو التزامات أو تكاليف (بما في ذلك أي تكاليف قانونية معقولة ومتكبدة بشكل صحيح) والنفقات من أي نوع قد يتم رفعها أو تكبدها من قبل الحافظ الأمين و / أو الشركات التابعة له و / أو أمناء الحفظ الفرعيين بسبب حفاظهم على حسابات الصندوق ، والأوراق المالية للصندوق واتفاقية الحفظ وممارسة حقوق الحافظ الأمين بموجب اتفاقية الحفظ وأداء التزاماته بموجب اتفاقية الحفظ أو التصرف بناءً على تعليمات الصندوق أو خرق الصندوق لاتفاقية الحافظ الأمين (بخلاف تلك الناتجة عن الإهمال أو سوء السلوك المتعمد أو الاحتيال من جانب الحافظ الأمين أو أي أمين حفظ فرعي تابع له) و (د) يكون للحافظ الأمين امتياز عام على الأوراق المالية التي يحتفظ بها الحافظ الأمين وفقاً لاتفاقية الحافظ الأمين إلى حين استيفاء جميع الرسوم والمصاريف المستحقة على الصندوق وفقاً لاتفاقية الحافظ الأمين.

الصندوق (وليس الحافظ الأمين) هو المسؤول عن ضمان تسليم أصول الصندوق إلى الحافظ الأمين بصفته الحافظ الأمين. والحافظ الأمين غير مسؤول عن متابعة امتثال الصندوق لهذا الالتزام. سيبدل الحافظ الأمين الرئيسي أو الحافظ الأمين الفرعي قصارى جهده للحفاظ على أصول وحماية مصالح الصندوق في كل تصرف، ويتحمل مسؤولية أي خسارة تلحق بأصول الصندوق نتيجة للإهمال أو التقصير أو الأفعال غير القانونية التي يرتكبها موظفوه أو مديروه أو مسؤولوه.

مع مراعاة أحكام القانون، لا يتحمل الحافظ الأمين أي مسؤولية ائتمانية تجاه الصندوق أو مالكي الوحدات. لا يقدم الحافظ الأمين أي إدارة استثمار أو خدمات استشارية للصندوق، وبالتالي فهو ليس مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أداء الصندوق أو سداد رأس المال لمالكي وحدات الصندوق، أو مراقبة استثمارات الصندوق أو امتثال الصندوق لأهدافه أو قيوده الاستثمارية، أو قيود الاقتراض أو إرشادات التشغيل. لم يشارك الحافظ الأمين في إعداد نشرة الإصدار هذه ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي معلومات واردة فيها. لا يشارك أي من الحافظ الأمين أو موظفيه أو وكلائه بشكل مباشر في شؤون أعمال الصندوق أو تنظيمه أو رعايته أو إدارته. لن يشارك الحافظ الأمين في المعاملات أو الأنشطة أو يقوم بأي مدفوعات مقومة بالدولار الأمريكي، والتي إذا نفذها شخص أمريكي، فستخضع لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

خدمات إدارة الصندوق

تم تعيين بنك ستاندرد تشارترد، الذي يعمل من خلال فرع في عمان، مديراً للصندوق وفقاً لأحكام اتفاقية خدمات إدارة الصندوق ومرخصاً له بالقيام بهذه المهمة. يجب أن تكون نسخة من اتفاقية خدمات إدارة الصندوق الموقعة بين مدير الصندوق والصندوق متاحة للاطلاع عليها في مكتب مدير الاستثمار ومدير الصندوق بعد تعيينهما.

مدير الصندوق، الذي يعمل تحت إشراف مجلس الإدارة، هو المسؤول عن تقديم بعض خدمات إدارة الصندوق إلى الصندوق، وفقاً لأحكام اتفاق خدمات إدارة الصندوق. ويشمل ذلك حساب صافي قيمة أصول الصندوق وصافي قيمة الأصول لكل وحدة بالإضافة إلى خدمات وكالة التحويل فيما يتعلق بالاككتتاب في الوحدات واستردادها في الصندوق.

تشمل خدمات مدير الصندوق، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي، وفقاً لاتفاقية خدمات إدارة الصندوق:

١. تحديد صافي قيمة الأصول للصندوق وصافي قيمة الأصول لكل وحدة، صافي القيمة المحققة وفقاً لهذه النشرة؛

٢. إصدار واسترداد الوحدات؛

٣. حساب وتوزيع توزيعات الأرباح على مالكي الوحدات؛

٤. المحافظة على وتحديث الدفاتر والسجلات المالية والمحاسبية للصندوق، والقيام بحساب إيرادات الصندوق ومستحقاته، وإعداد البيانات المالية الدورية.

٥. الاشراف على عملية تصفية أو حل الصندوق؛

٦. تطبيق نظام حوكمة الصندوق؛ و

٧. تنفيذ العمليات اليومية للمكتب الخلفي بما في ذلك تسوية التداول اليومي والتسويات المصرفية.

وعند حساب صافي قيمة الأصول للصندوق ولكل وحدة، يستخدم مدير الصندوق الأسعار المنسوبة إلى الأصول الأساسية للصندوق التي قام مدير الصندوق، بصفته مدير الصندوق، بجمعها أو استلامها من (أ) مقدم بيانات السوق المالية المستقل المتاح لمدير الصندوق ويستخدمه بصفته مديراً للصندوق، أو (ب) الصندوق، مجلس الإدارة أو مدير الاستثمار أو الوكلاء/الأطراف الأخرى المعنية أو المرشحة من قبل الصندوق ((أ) و (ب) معا "مصادر التسعير"). مع مراعاة شروط وأحكام اتفاقية خدمات إدارة الصندوق، لن يكون مدير الصندوق مسؤولاً تجاه الصندوق أو أي مالك وحدة أو أي شخص آخر فيما يتعلق بأي خسارة يتم تكبدها من استخدام أو اعتماد مدير الصندوق على المعلومات المقدمة من مصادر التسعير في حساباته. في حالة توفر سعر للأصل الأساسي من أكثر من مصدر تسعير واحد، يجوز لمدير الصندوق، إذا وجه الصندوق بذلك، مقارنة الأسعار المختلفة التي جمعها أو تلقاها فيما يتعلق بنفس الأصل الأساسي ("مقارنة الأسعار") وإذا تم توجيهه أو طلبه من قبل الصندوق، فإنه سيقوم بإبلاغ الصندوق بمقارنة الأسعار هذه. وباستثناء إجراء مقارنات الأسعار والإبلاغ عنها، فإن مدير الصندوق ليس عليه أي التزام أو مسؤولية تجاه : (أ) التحقق من أي سعر مأخوذ من مصادر التسعير متعلق بأي من الأصول الأساسية للصندوق، بما في ذلك أي أصول غير سائلة و/أو يصعب تقييمها؛ (ب) التحقق من أي سعر تحدده مصادر التسعير لأي من الأصول الأساسية للصندوق، بما في ذلك أي أصول غير سائلة و/أو يصعب تقييمها؛ (ب) التحقق من أي سعر تحدده مصادر التسعير لأي من الأصول الأساسية للصندوق، بما في ذلك أي أصول غير سائلة و/أو يصعب تقييمها؛ (ج) دقة أو صحة أو اكتمال أو موثوقية أو الحالة الحالية لأي سعر يحدده مصدر التسعير لأي من الأصول الأساسية للصندوق.

ولا تقتصر التزامات مدير الصندوق ومسؤولياته على الصندوق وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق خدمات إدارة الصندوق فقط. تتضمن اتفاقية خدمات إدارة الصندوق على سبيل المثال لا الحصر الأحكام التالية: (١) يجوز إنهاء اتفاقية خدمات إدارة الصندوق في أي وقت من قبل أي من الطرفين من خلال تقديم إشعار كتابي مسبق مدته ٩٠ يوما على الأقل (أو أي مدة إشعار أقصر قد يتفق عليها الطرفان) ، (٢) لن يكون مدير الصندوق مسؤولاً تجاه الصندوق أو أي طرف آخر ما لم يكن قد انتهك ماديا اتفاقية خدمات إدارة الصندوق ، كان مهملا أو قصر عمدا أو ارتكب عملية احتيال ، و (٣) وفقا لشروط وأحكام اتفاقية خدمات إدارة الصندوق ، يعرض الصندوق بالكامل مدير الصندوق والشركات التابعة له ومديريهم ومسؤوليهم وموظفيهم ووكلائهم ومرشحيهم ضد أي خسائر مباشرة أو التزامات أو التزامات أو مطالبات أو طلبات أو إجراءات أو عقوبات أو إجراءات أو دعاوى أو رسوم أو مدفوعات أو تكاليف (بما في ذلك أي تكاليف قانونية يتم تكبدها بشكل معقول) ، الخسائر أو الأضرار أو النفقات من أي نوع التي قد يتكبدها مدير الصندوق والتي تنشأ عن أو فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها مدير الصندوق، بخلاف ما هو بسبب خرق كبير من جانب مدير الصندوق أو وكلائه وخدمه ومندوبية لاتفاقية خدمات إدارة الصندوق أو الإهمال أو التقصير المتعمد أو الاحتيال فيما يتعلق بتقديم هذه الخدمات.

باستثناء ما يقتضيه القانون، لا يتحمل مدير الصندوق أي مسؤولية تنظيمية أو ائتمانية تجاه الصندوق أو مالكي الوحدات. ولا يقدم مدير الصندوق أي خدمات إدارة استثمارات أو خدمات استشارية إلى الصندوق، وبالتالي فهو ليس مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أداء الصندوق، أو سداد رأس المال لمالكي وحدات الصندوق، أو رصد استثمارات الصندوق، أو التأكد من امتثال الصندوق لأهدافه أو قيوده الاستثمارية، أو الالتزام بقيود الاقتراض أو المبادئ التوجيهية التشغيلية. لن يشارك مدير الصندوق في المعاملات أو الأنشطة أو يقوم بأي مدفوعات مقومة بالدولار الأمريكي، والتي، إذا قام بها شخص أمريكي، ستخضع لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. لن يشارك مدير الصندوق في إعداد أي معلومات واردة في هذه النشرة ولا يتحمل أي مسؤولية عنها.

مدير الإصدار والموزع

تم تعيين البنك الوطني العماني مديرا للإصدار وموزعا للصندوق. وتتوفر نسخة من اتفاقية التوزيع في مكتب مدير الاستثمار. وفقا لهذه الاتفاقية، يجب دفع رسوم تصل إلى ٢,٠٪ من سعر الاكتتاب الأولي إلى مدير الإصدار بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب أخرى سارية. في حالة الاكتتابات اللاحقة، سيتم دفع ١٠٠٪ من رسوم الاكتتاب المحصلة من المستثمرين إلى الموزع، خلال ٣٠ (ثلاثين) يوم عمل من تاريخ الاكتتاب. سيكون مدير الإصدار مسؤولاً عن إصدار الوحدات الأولية للصندوق وفقا للمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال. مسؤوليات مدير الإصدار هي على النحو المنصوص عليه اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال.

الموزعون

يحق للصندوق أن يقوم في المستقبل بتعيين المزيد من الموزعين بموجب أحكام اتفاقيات التوزيع لغرض تسويق الصندوق وتوزيعه. تقتصر الرسوم المستحقة للموزع على رسوم الاكتتاب في الاكتتابات اللاحقة (بعد مدة الاكتتاب الأولية) على أن يتكبدتها المستثمر المعني. لن يتم تعيين أي موزع من هذا القبيل إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة على اتفاقية التوزيع ذات الصلة.

مدقق الحسابات الخارجي

تم تعيين مدقق حسابات خارجي للمراجعة المالية للصندوق سنوياً وقد تم تعيين [مور ستيفنز] كمدقق خارجي للحسابات للسنة المالية الأولى للصندوق. يحق لمدقق الحسابات الخارجي الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب أي بيانات أو إيضاحات للتحقق من أصول ومطلوبات الصندوق وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة وفقاً للمادة ٢٧٤ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال، لا يجوز لمدقق الحسابات الخارجي للصندوق أن يعمل كمدقق حسابات خارجي لمدير الاستثمار.

المستشار القانوني

تم تعيين شركة تراورز آند هاملينز لتقديم الخدمات القانونية للصندوق لغرض إنشاء الصندوق بما في ذلك تقديم المشورة بشأن أمثال الصندوق للقوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان، ومراجعة نشرة الإصدار، واتفاقية إدارة الاستثمار، واتفاقية الاستشارات الاستثمارية، واتفاقية خدمات إدارة الصندوق، اتفاقية الحفظ الأمين واتفاقية التوزيع وصياغة النظام الأساسي للصندوق، ويجوز للصندوق تعيينه لتقديم خدمات الاستشارات القانونية السنوية.

الفصل الخامس - شروط وإجراءات الاكتاب

الأهلية للاكتاب وسبل الانتصاف للصندوق في حالة الإخلال بمتطلبات الاكتاب

فرص الاستثمار في الوحدات المعروضة للاكتاب العام مُتاح للمؤسسات و/ الأفراد العمانيين وغير العمانيين وغيرهم من الأشخاص الاعتباريين بخلاف الأشخاص الأمريكيين بشرط أن يستوفوا متطلبات الأهلية المحددة في طلب الاكتاب.

الصندوق غير مُتاح للاستثمار من الأشخاص الخاضعين للعقوبات أو الأشخاص (بما في ذلك الأشخاص الذين يمتلكهم أو يتحكمون فيهم هؤلاء الأشخاص) الموجودين أو المقرات الرئيسية في الولايات القضائية الخاضعة للحظر.

يسعى الصندوق ومدير الاستثمار ومستشار الاستثمار والشركات التابعة لهم إلى الامتثال لجميع قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال والعقوبات الاقتصادية ومكافحة الرشوة والمقاطعة المعمول بها والتي تنطبق عليهم وفي الولايات القضائية التي يمارسون فيها أعمالهم، والالتزام كذلك بالقوانين واللوائح الأخرى المعمول بها المتعلقة بمنع غسل الأموال وغيرها من القوانين واللوائح المماثلة (مجتمعة، "قوانين مكافحة الفساد ومكافحة الإرهاب") وتعديلاتها من وقت لآخر.

على هذا النحو، من خلال تقديم طلب اكتاب، يمثل كل مكتب ويضمن للصندوق أنه وجميع المالكين المستفيدين ليسوا: (١) ينتهكون قوانين مكافحة الفساد ومكافحة الإرهاب، (٢) الأشخاص الأمريكيون، (٣) الأشخاص الخاضعون للعقوبات أو المدرجون بطريقة أخرى في أي قائمة عقوبات اقتصادية أو (٤) الأشخاص (بما في ذلك الأشخاص الذين يمتلكهم أو يسيطرون عليهم هؤلاء الأشخاص) الموجودين أو المقر الرئيسي في الولايات القضائية الخاضعة للحظر، يحق للصندوق في أي وقت الحصول على معلومات من المكتب للتحقق من دقة هذه القرارات والضمانات ويطلب من المكتب تقديم أي معلومات مطلوبة فور استلام أي طلب من هذا القبيل.

إذا كانت إقرارات وضمانات المكتب المقدمة بموجب الفقرة السابقة من نشرة الإصدار هذه خاطئة أو مضللة، يحق للصندوق تجميد حساب المكتب ووفقاً لتقديره الخاص والمطلق وفي أي وقت، ممارسة الحق في الاسترداد الإلزامي لوحدات المكتب ذات الصلة بصافي قيمة الأصول السائدة مطروحا منها التكاليف والالتزامات التي لحقت بالصندوق نتيجة لخرق المكتب لمثل هذه الوحدات. الإقرارات والضمانات.

يلتزم الصندوق بجميع متطلبات القانون العماني المتعلقة بمنع غسل الأموال ومكافحة الرشوة ومكافحة الإرهاب والحظر التجاري والعقوبات الاقتصادية المعمول بها حالياً أو فيما بعد.

طلب الاكتتاب الأولي

الحد الأدنى لحجم الاكتتاب الأولي

يجب ألا يقل رأس مال الصندوق عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني عند التأسيس للوحدات، في حال كانت الاكتتابات المستلمة خلال مدة الاكتتاب الأولي أقل من ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني ، سيتم رد جميع المبالغ التي تم استلامها خلال مدة الاكتتاب الأولي إلى المتقدمين المعنيين.

استثمارات الاكتتاب الأولي

يمكن للمستثمرين المحتملين الحصول على استثمارات التقديم للإصدار الأولي ونسخة من نشرة الإصدار هذه من المكتب الرئيسي (المكاتب الرئيسية) لبنك التحصيل أو من مكتب مدير الإصدار.

سعر الاكتتاب الأولي

خلال مدة الاكتتاب الأولي، سيتم تخصيص الوحدات بسعر ر.ع. ١,٠٢٠ لكل وحدة تتكون من ر.ع. ١,٠٠٠ - قيمة الوحدة و ر.ع. ٠,٠٢٠ رسوم مصاريف الإصدار

الحد الأدنى للاكتتاب للإصدار الأولي

يجب أن يكون الحد الأدنى للاكتتاب الأولي ٢,٠٠٠ وحدة لكل مكتب وبمضاعفات ١٠٠ وحدة وبعد ذلك.

الحد الأقصى للاكتتاب في الإصدار الأولي

لا يوجد حد أقصى للاكتتاب.

مدة الاكتتاب الأولية

تكون مدة الاكتتاب الأولي من ٢٩ مايو ٢٠٢٤ إلى ٢٥ يوليو ٢٠٢٤ خلال ساعات العمل.

طريقة الاكتتاب خلال مدة الاكتتاب الأولية

أ. يجب على المتقدمين تقديم طلباتهم في أحد فروع بنك التحصيل (تطبيق)، سيحتاج المكتتبون إلى التأكد من أنهم يحملون رقم مستثمر صادر من شركة مسقط للمقاصة والإيداع من أجل تقديم طلب الاكتتاب.

ب. لتقديم الطلب، يجب على المكتتبين تعبئة نموذج الاكتتاب الأولي الكامل وتقديم جميع بياناتهم كما هو مطلوب في استمارة الاكتتاب الأولي، بما في ذلك "رقم الأحوال المدنية" و "تاريخ الميلاد"، وترفق نسخة من "شهادة الميلاد" في حالة الأطفال القصر، و "رقم السجل التجاري" في حالة الشركات وخلافه.

ج. قبل تعبئة نموذج الاكتتاب الأولي، يتعين على المكتتب مراجعة نشرة الإصدار هذه وقراءة الشروط والإجراءات المنظمة للاكتتاب في الوحدات مع إيلاء الاهتمام الواجب. ويتحمل هذا المكتتب مسؤولية تقديم كافة البيانات والتأكد من صحة وصحة المعلومات الواردة في نموذج الاكتتاب الأولي عند تقديم الطلب .

- يجب على المكتبتين تعبئة وتقديم نموذج الاكتتاب الأولي من في احد فروع بنك التحصيل، مع الدفع بالشكل المقبول من قبل بنك التحصيل للوحدات كما هو مبين في نشرة الإصدار هذه والتأكد من إرفاق الوثائق الداعمة للمعلومات المشار إليها أعلاه.
- في حالة دفع قيمة الاكتتاب من خلال شيك / حوالة تحت الطلب، يجب ان يكون الشيك/ الحوالة لصالح "صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية (تحت التأسيس)" أو وفقا للتعليمات الصادرة من بنك التحصيل.
- وبمجرد الانتهاء من ذلك، سيقوم بنك التحصيل بالتحقق من صحة الطلب للمكتب وتزويد المكتب بنسخة من الإقرار بالطلب الخاص به، يجب على كل مكتب التأكد من حصوله على نسخة من إقرار بنك التحصيل

الاكتتاب خلال مدة الاكتتاب الأولية نيابة عن الأطفال القصر

- لغرض هذا العرض فإن أي شخص يقل عمره عن ١٨ عاما في اليوم الأول من مدة الاكتتاب الأولي سيعتبر قاصرا.
- يجوز للأب الاكتتاب نيابة عن أولاده القصر.
- في حالة تقديم نموذج الاكتتاب الأولي نيابة عن الشخص القاصر عن طريق أي شخص آخر غير والد القاصر، فسيطلب من الشخص الذي يقدم نموذج الاكتتاب الأولي إرفاق توكيل قانوني ساري المفعول صادر من الجهة المختصة يخوله التعامل في أموال القاصر عن طريق البيع والشراء والاستثمار.

تفاصيل الحساب المصرفي والوثائق

- إلى جانب نموذج الاكتتاب الأولي المكتمل حسب الأصول، يتعين على المكتب تقديم مستند يؤكد صحة رقم الحساب المصرفي كما هو وارد في نموذج الاكتتاب الأولي باستثناء أي اكتتاب من خلال بنك آخر غير البنك الذي يحتفظ فيه المكتب بحسابه.
- في حالة تقدم المكتب بطلب الاكتتاب عن طريق أحد بنوك التحصيل والتي لا يملك فيها حساب، يمكنه الاكتتاب عن طريق تقديم أي وثيقة من البنك الخاص بالمكتب يثبت فيها رقم الحساب واسم صاحب الحساب مثل الجزء العلوي من كشف الحساب المصرفي الصادر من البنك الذي يحتوي على هذه البيانات فقط أو خطاب أو أي مستند صادر من البنك المذكور يحتوي على المعلومات المذكورة. يجب على المكتب أن يضمن أن يكون الدليل المقدم مقروء بوضوح، ويحمل رقم الحساب والاسم الكامل لصاحب الحساب.
- سيتم رفض طلب الاكتتاب الذي يتضمن رقم حساب بنكي لشخص آخر غير المكتب، باستثناء تلك الطلبات المقدمة نيابة عن الأولاد القصر والتي تحتوي على بيانات الحسابات البنكية لأبائهم.
- نسخة من التوكيل ساري المفعول معتمد حسب الأصول من الجهات القانونية المختصة في حال كان الاكتتاب نيابة عن شخص آخر (باستثناء الاكتتاب الذي تم نيابة عن الأطفال القصر).
- وفي حالة الطلبات المقدمة من أشخاص اعتباريين (غير أفراد)، التي يوقع عليها شخص بصفته مخول بالتوقيع "مكتب، يجب إرفاق نسخة من الوثائق الكافية والصالحة.

- فيما يلي قائمة مرجعية بالوثائق المطلوبة من مالكي الوحدات، بالإضافة إلى أي مستندات أخرى قد يعتبرها بنك التحصيل أو مدير الصندوق ضرورية أو قد تطلبها السلطات المعنية.

مقدم الطلب	المستندات المطلوبة
العُمانيين ذكور وإناث - ١٨ سنة فما فوق	○ نسخة من البطاقة الشخصية / جواز السفر ○ إثبات الحساب المصرفي ○ إثبات عنوان السكن
غير العُمانيين	○ نسخة من جواز السفر ○ نسخة من بطاقة الإقامة ○ ما يثبت وجود الحساب البنكي ○ إثبات عنوان السكن
القصر أقل من ١٨ سنة من المواطنين العُمانيين وغير العُمانيين	○ نسخة من شهادة ميلاد القاصر / جواز السفر ○ بطاقة هوية الأب أو نسخة من جواز السفر (أثناء تقديمه للطلب نيابة عن القاصر). ○ إثبات الحساب المصرفي ○ لغير العُمانيين: نسخة من بطاقة الإقامة ○ إثبات عنوان السكن
الشركات والمؤسسات	○ نسخة من السجل التجاري أو ما يعادله للشركات المسجلة في الخارج ○ قائمة المفوضين بالتوقيع المسجلين لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن وجدت. ○ نسخ من البطاقات الشخصية للمصرح لهم بالتوقيع على الطلب ○ ما يثبت وجود الحساب المصرفي ○ تفاصيل المالك المستفيد النهائي والتفاصيل الأخرى التي قد تكون مطلوبة
الهيئات وصناديق التقاعد	○ نسخة من المرسوم أو الموافقة الرسمية من الجهة ○ قائمة المفوضين بالتوقيع ○ نسخة من البطاقة الشخصية لصاحب التوقيع على هذا الطلب. ○ ما يثبت وجود الحساب المصرفي

تحديد هوية المستثمرين ومكافحة غسل الأموال

يحتفظ مدير الاستثمار ومدير الإصدار وبنك التحصيل ومدير الصندوق بالحق المطلق في طلب مزيد من التحقق من هوية كل مالك وحدة محتمل أو هوية الشخص أو الكيان الذي يتقدم مالك الوحدة المحتمل بطلب للحصول على الوحدات نيابة عنه. يجب ان يقدم كل مالك وحدات محتمل الدليل الذي يرضى عنه مدير الاستثمار ومدير الإصدار وبنك التحصيل ومدير الصندوق عن هويته، وإذا لزم الأمر، مصدر أمواله خلال مدة زمنية معقولة على النحو الذي يحدده مدير الاستثمار ومدير الإصدار وبنك التحصيل ومدير الصندوق. وريثما يتم تقديم هذه الأدلة، سيتم تأجيل تقديم طلب للحصول على الوحدات. إذا أخفق مالك الوحدة المحتمل في تقديم أدلة مرضية خلال الوقت المحدد، أو إذا قدم مالك الوحدة المحتمل أدلة ولكن مدير الاستثمار أو مدير الإصدار أو بنك التحصيل أو مدير الصندوق كانوا غير راضين عن ذلك، فقد يتم رفض طلب الاكتتاب على الفور، وفي هذه الحالة سيتم إرجاع أي أموال تم استلامها عن طريق الطلب إلى مقدم الطلب عن طريق التحويل المصرفي إلى الحساب الذي نشأت منه الأموال، دون أي إضافة إليها وعلى مسؤولية ونفقة مقدم الطلب.

يحتفظ مدير الاستثمار ومدير الإصدار وبنك التحصيل ومدير الصندوق بالحق في طلب المعلومات اللازمة للتحقق من هوية مالك الوحدة المحتمل. في حالة تأخر أو فشل مقدم الطلب في تقديم أي معلومات مطلوبة لأغراض التحقق، سيرفض مدير الاستثمار ومدير الإصدار وبنك التحصيل ومدير الصندوق قبول الطلب من مالك الوحدة المحتمل وقيمة الاكتتاب المتعلقة به.

إذا اشتبه أي شخص مقيم في سلطنة عمان في أن أي دفعة تم دفعها فيما يتعلق بالصندوق (عن طريق العرض أو غير ذلك) تحتوي على عائدات من سلوك إجرامي، فيجب على هذا الشخص الإبلاغ عن هذا الاشتباه وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٦/٣٠، وتعديلاته.

كما يتوقع من مالكي الوحدات الامتثال للوائح مكافحة غسيل الأموال في ولاياتهم القضائية إلى الحد الذي تنطبق فيه على استثماراتهم في الوحدات.

بنك التحصيل

يجب على المكتتبين تقديم نماذج الاكتتاب الأولي التي تم إكمالها بالشكل الصحيح إلى بنك التحصيل التالي خلال ساعات عمل البنك الرسمية في مدة الاكتتاب الأولي:

١. البنك الوطني العماني ش.م.ع.م
٢. أوبار كابيتال ش.م.ع.م
٣. الافاق لاسواق المال ش.م.ع.م

يحق لبنك التحصيل عدم قبول نموذج الاكتتاب الأولي الذي يصل إليه بعد ساعات العمل في تاريخ إغلاق الاكتتاب.

يجب على بنك التحصيل الذي يستلم على نماذج الاكتتاب الأولي قبول نماذج الاكتتاب بعد التأكد من الالتزام بالإجراء والموضوع، بما يتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها في هذه النشرة. ومن ثم، يجب على بنك التحصيل توجيه المكتتبين للامتثال والوفاء بأي متطلبات قد تظهر في نموذج الاكتتاب الأولي.

قبول طلبات الاكتتاب

- لا يقبل بنك التحصيل المستلم للاكتتاب الأولي استلام أو قبول طلبات الاكتتاب في الحالات التالية:
 - أ. إذا لم يكن نموذج الاكتتاب الأولي مهوراً بتوقيع المكتتب؛
 - ب. في حالة عدم دفع القيمة الكاملة للوحدات المكتتب بها.
 - ج. في حالة دفع قيمة الوحدات المكتتب بها عن طريق شيك وإذا تم رفضه لأي سبب من الأسباب.

- د. في حالة تقديم نماذج الاءكتتاب الأولي بأسماء مشتركة؛
- ه. إذا كان ائكتتاب المئكتتب من خلال أكثر من نموذج ائكتتاب أولي بنفس الاسم؛
- و. إذا لم تكن المستندات الداعمة المشار إليها في هذه النشرة مرفقة بنموذج الاءكتتاب الأولي.
- ز. إذا لم يشمل نموذج الاءكتتاب الأولي على كافة البيانات والتفاصيل الخاصة بالحساب المصرفي للمئكتتب؛
- ح. في حالة تبين عدم صحة أي من البيانات الخاصة بالحساب المصرفي للمئكتتب مقارنة مع تلك الواردة بنموذج الاءكتتاب
- ط. في حالة ما إذا كانت بيانات الحساب البنكي الواردة في الطلب لا تخص المئكتتب، باستثناء الطلبات المقدمة باسم الأطفال القصر، الذين يسمح لهم باستخدام تفاصيل الحسابات المصرفية آبائهم؛
- ي. في حالة عدم إرفاق التوكيل القانوني مع الطلب كما هو موضح في نشرة الإصدار فيما يتعلق بالشخص الذي يئكتتب أو يوقع نيابة عن شخص آخر (باستثناء الأب الذي يئكتتب نيابة عن أطفاله القصر)؛
- ك. في حالة عدم توافق الطلب مع الشروط القانونية والتنظيمية كما هو مبين في هذه النشرة أو القوانين المعمول بها. أو
- ل. لأي سبب آخر يراه مناسباً لمصلحة الصندوق.

بعد قبول نموذج الاءكتتاب الأولي وقبل تسليمه إلى مدير الإصدار، إذا لاحظ بنك التحصيل أن نموذج الاءكتتاب الأولي لا يتوافق مع المتطلبات القانونية المبينة في هذه النشرة، سيسعى بنك التحصيل إلى التواصل مع المئكتتب لتصحيح الخطأ. في حالة الإخفاق في تصحيح الخطأ خلال المدة المشار إليها، سيقوم بنك التحصيل بإعادة نموذج الاءكتتاب الأولي إلى المئكتتب مع قيمة الاءكتتاب قبل انتهاء المدة المحددة لتسليم طلبات الاءكتتاب إلى مدير الإصدار.

سيقدم بنك التحصيل تقرير شامل إلى مدير الإصدار يتضمن تفاصيل نماذج الاءكتتاب الأولي التي يجب رفضها والأسباب وراء هذا الرفض.

تخصيص الوحدات واسترداد الأموال بعد مدة الاءكتتاب الأولي

بعد استكمال مدة الاءكتتاب الأولي، سيقوم مدير الإصدار بترتيب تخصيص الوحدات خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ إغلاق الاءكتتاب وسيقوم بإعادة المبالغ الفائضة بموجب طلبات الاءكتتاب المرفوضة. سيقوم مدير الإصدار بإرسال إشعارات التخصيص إلى المئكتتبين الذين تم تخصيص وحدات لهم، على العناوين الواردة في نماذج الاءكتتاب الخاصة بهم.

سيتم رد مبالغ الاءكتتاب للوحدات التي لم يتم تخصيصها خلال مدة الاءكتتاب الأولي (سواء بسبب رفض الطلب أو غير ذلك) عن طريق تحويل هذه المبالغ إلكترونياً إلى أرقام الحسابات المصرفية المبينة في نماذج الاءكتتاب.

المسؤوليات والالتزامات

يلتزم مدير الإصدار وبنك التحصيل المستلم لطلبات الاءكتتاب الأولي بالمسؤوليات والمهام المحددة وفقاً للتعليمات واللوائح التنظيمية التي وضعتها الهيئة العامة لسوق المال. كما أن عليهم الامتثال لآلية مسؤوليات أخرى تنص عليها الاتفاقات المبرمة بينهم وبين الصندوق.

ويلزم على الأطراف المعنية اتخاذ كافة الإجراءات الإصلاحية، وذلك فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن أي إهمال يرتكب عند أي أداء المهام والمسؤوليات المسندة إليهم. وعلى مدير الإصدار التنسيق مع الجهات الرقابية لاتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة في هذا الشأن

الاستفسار والشكاوى:

يجوز للمكتبيين الراغبين في استيضاح أحد الأمور أو تقديم شكاوى فيما يتعلق بالقضايا الناشئة عن تخصيص أو رفض الطلبات الاتصال بفرع بنك التحصيل الذي تم فيه الاككتاب. في حال عدم وجود أي استجابة من جانب الفرع، يمكن للمكتب الاتصال بالشخص المعني على النحو التالي:

البنك	الشخص الرئيسي (الأشخاص)	العنوان البريدي	رقم الهاتف	رقم الفاكس	البريد الإلكتروني
البنك الوطني العماني ش.م.ع.	جعفر فؤاد مرتضى	ص.ب. ٧٥١، روي، الرمز البريدي ١١٢ مسقط، عمان	٢٤٧٧٨٥٦٣	٢٤٧٧٨٩٩٣	jaffarfuad@nbo.om

في حالة الاككتاب الأولي، إذا عجز بنك التحصيل الذي يتلقى نموذج الاككتاب الأولي في التوصل إلى حل أو تسوية مع الشخص المكتتب، فسُيُحال الموضوع إلى مدير الإصدار، مع إخطار المكتب بسير موضوع النزاع وتطوراتها. وعلى المكتب التواصل مع بنك التحصيل المستلم لنموذج الاككتاب الأولي فقط لمعرفة القرارات التي تم التوصل إليها.

الجدول الزمني المتوقع لاستكمال تخصيص الوحدات بعد مدة الاككتاب الأولية

م	البيان	التاريخ
١	تاريخ موافقة هيئة الخدمات المالية على نشرة الإصدار	٨ مايو ٢٠٢٤
٢	اول يوم في الاككتاب الأولي (تاريخ بدء الاككتاب)	٢٩ مايو ٢٠٢٤
٣	اخر يوم في الاككتاب الأولي (تاريخ إغلاق الاككتاب)	٢٥ يوليو ٢٠٢٤
٤	تاريخ استلام مدير الإصدار لنماذج الاككتاب الأولي من بنك التحصيل	٣٠ يوليو ٢٠٢٤
٥	إخطار هيئة الخدمات المالية بنتيجة طلب الاككتاب المعتمد	١ أغسطس ٢٠٢٤
٦	موافقة هيئة الخدمات المالية المتعلقة بتخصيص الوحدات	٥ أغسطس ٢٠٢٤
٧	بدء استرداد المبالغ المالية لطلبات الاككتاب الفائضة او المرفوضة وإرسال الإخطارات الخاصة بتخصيص الوحدات	٦ أغسطس ٢٠٢٤
٨	بدء عمليات الاككتاب اللاحقة في الصندوق	بعد ثلاثة أشهر من قيد الصندوق في سجل صناديق الاستثمار الذي تحتفظ به هيئة الخدمات المالية أو تاريخ نشر الصندوق لصافي قيمة أصوله الأولى أيهما أبعد.

الاكتتابات ما بعد الإصدار الأولي

بعد إغلاق مدة الاكتتاب الأولي، يحق للمستثمرين المؤهلين الاكتتاب في الوحدات في مدة العرض المتصلة، والتي تبدأ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تسجيل الصندوق في سجل صناديق الاستثمار لدى هيئة الخدمات المالية او بعد نشر أول صافي لقيمة الأصول بالصندوق، أيهما أبعد

يجب على المكتتبين خلال مدة العرض المتصلة التقدم بنموذج اكتتاب معبأ حسب الأصول إلى مدير الصندوق، خلال ساعات العمل، بالإضافة إلى المبلغ واجب الدفع، في أي يوم عمل مع التأكد من إرفاق المستندات الداعمة لطلبات الاكتتاب (المشار إليها في الجدول في الصفحتين ٥٣)

*عنوان مكتب مدير الإصدار:

إدارة عمليات الاستثمار المصرفي
البنك الوطني العماني ش.م.ع.
ص.ب. ٧٥١، الرمز البريدي ١١٢، روي
عُمان
هاتف: ٢٤٧٧٨٥٦٣
JaffarFuad@nbo.om

*عنوان مكتب مدير الصندوق:

بنك ستاندرد تشارترد
مبنى سوهر بلزا، الطابق ٦،
العذبية، سلطنة عمان
هاتف ٣٥٥٧ / ٣٥٥٩ ٢٤٧٧ ٩٦٨+
OM.securities-services@sc.com

تخصيص الوحدات بعد مرحلة الاكتتاب الأولي

بالنسبة للاكتتاب في الوحدات بعد مرحلة الاكتتاب الأولي، يجب على كل مستثمر محتمل إكمال وتوقيع نموذج الاكتتاب وتقديمه إلى مدير الصندوق مع الوثائق المذكورة في النموذج الأصلي أو المعتمد (يجب على المستثمرين المحتملين الرجوع إلى ملحق نموذج الاكتتاب للتعرف على قائمة وثائق العناية الواجبة ذات الصلة) ومعرفة أن مبالغ الاكتتاب في أي مقاصة سيتم استلامها من قبل مدير الصندوق في موعد لا يتجاوز الساعة ١٠:٠٠ صباحاً (عمان بالتوقيت المحلي) قبل يوم عمل واحد (١) من يوم التقييم ذي الصلة. سيقوم مدير الصندوق بإصدار الوحدات في نفس يوم التقييم في نهاية اليوم من خلال تطبيق صافي قيمة الأصول لليوم السابق لكل وحدة وسيرسل سجلاً مكتوباً بالاكتتاب إلى المكتب المعني. سيتم معالجة نماذج الاكتتاب مع قيمة الاكتتاب التي لم يتم استلامها بحلول الوقت المحدد في يوم التقييم السابق للمعالجة في يوم التقييم التالي.

رفض طلبات الائكتاب

يجوز للمدير رفض أي نموذج ائكتاب لا تمثل للمتطلبات المبينة في الصفحة ٥٤ (قبول طلبات الائكتاب) والتي تطبق التغييرات الضرورية على طلبات الائكتاب للائكتاب في الوحدات خلال مدة العرض المتصل بمجرد إعادة فتح الصندوق للائكتاب المتصل واسترداد الوحدات

رد مبالغ طلبات الائكتاب المستلمة بعد مدة الائكتاب الأولي

سيقوم مدير الصندوق برد جميع المبالغ المتعلقة بطلبات الائكتاب المستلمة بعد مدة الائكتاب الأولية خلال ثلاثة (٣) أيام عمل من تاريخ التقييم ذي الصلة.

الاستفسارات والشكاوى

يجوز للمكتبيين الذين يتقدمون بطلبات لتخصيص الوحدات خلال مدة العرض المتصلة الاتصال بمكتب مدير الصندوق (العنوان كما هو وارد في هذه النشرة) لاستيضاح أحد الأمور أو تقديم شكاوى.

رسوم الائكتاب اللاحق

يخضع الائكتاب في الوحدات خلال مدة العرض المتصلة لرسوم ائكتاب تصل إلى ٢٪ من صافي قيمة الأصول بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب مطبقة. يتم فرض رسوم الائكتاب هذه على المكتب وفقاً للسلطة التقديرية المطلقة أو الجزئية لمدير الاستثمار أو مجلس إدارة الصندوق.

الحد الأدنى والحد الأقصى للائكتاب اللاحق

يجب أن يكون الحد الأدنى للائكتاب (باستثناء رسوم الائكتاب وأي ضريبة قيمة مضافة وضرائب سارية) لجميع الائكتابات اللاحقة خلال مدة العرض المتصلة على ٥٠٠ ريال عماني لكل مكتب لمالكي الوحدات الحاليين و ٢,٠٠٠ ريال عماني للمكتبيين الجدد بعد مدة الائكتاب الأولي وبمضاعفات ١٠٠ ريال عماني بعد ذلك، لا يوجد حد أقصى للائكتاب.

الفصل السادس - استرداد الوحدات

يكون لمالكي الوحدات المكتتبين في الإصدار الأولي مدة تجميد (٣) أشهر من تاريخ قيد الصندوق في سجل صناديق الاستثمار الذي تحتفظ به هيئة الخدمات المالية . بعد مدة الثلاثة أشهر هذه، أو تاريخ أول نشر لصافي قيمة الأصول للصندوق، أيهما أبعد، يحق لمالك الوحدة استرداد الوحدات أو نقل ملكيتها (مع مراعاة القيود التي قد تنطبق في ظروف معينة موضحه أدناه). والقصد من مدة التجميد هو توفير الاستقرار للصندوق خلال المدة الأولية.

لاسترداد الوحدات، يجب على مالك الوحدة تقديم نموذج استرداد مكتمل حسب الأصول إلى مكتب مدير الصندوق خلال ساعات العمل الرسمية في أي يوم عمل (باستثناء الحالات التي يكون فيها تعليق الاسترداد كما هو (مذكور أدناه).

بالنسبة لعمليات الاسترداد، يجب على كل مالك وحدة إكمال نموذج الاسترداد وتوقيعه وتقديمه إلى مدير الصندوق ويجب أن يحتوي هذا النموذج على كافة التفاصيل في موعد أقصاه الساعة ١٠:٠٠ صباحاً (بالتوقيت المحلي لسلطنة عمان) قبل يوم عمل واحد (١) من يوم التقييم ذي الصلة. يتعين على مدير الصندوق استرداد الوحدات في نفس يوم التقييم في نهاية اليوم من خلال تطبيق صافي قيمة الأصول لليوم السابق لكل وحدة وسيرسل سجلاً مكتوباً بالاسترداد إلى مالك الوحدة المعني. تتم معالجة جميع نماذج الاسترداد المستلمة قبل أقل من يوم عمل واحد (١) قبل يوم التقييم ذي الصلة في الوقت المحدد وفي صافي قيمة الأصول السائد اعتباراً من يوم التقييم التالي (باستثناء أي مدة يتم فيها تجميد لحساب صافي قيمة الأصول مؤقتاً). لكي تكون نماذج الاسترداد مقبولة، يجب أن تحتوي على تفاصيل التسجيل الكاملة لمالك الوحدة، وعدد الوحدات المراد استردادها، والبيانات المصرفية لدفع عائدات الاسترداد في الحساب المصرفي باسم مالك الوحدة. أي رسوم بنكية مرتبطة بتحويل عائدات الاسترداد إلى مالك الوحدة يجب أن تكون لحساب مالك الوحدة وتكون قابلة للخصم من عائدات الاسترداد.

إذا قرر مدير الصندوق عدم تلبية متطلبات الاسترداد، يتعين على مدير الصندوق إخطار مالك الوحدة الذي أصدر أمر الاسترداد، بنهاية يوم العمل التالي لتاريخ استلام نموذج الاسترداد، بأن متطلباته لم يتم الوفاء بها، كما عليه أن يحدد الإجراءات التي يجب إكمالها أو المستندات المطلوبة لتقديمها من قبل مالك الوحدة.

حدود الاسترداد

يكون الحد الأدنى لمبلغ الاسترداد للصندوق أقل من: (أ) ١,٠٠٠ ريال عماني أو (ب) كامل الوحدات التي يملكها مالك الوحدات، مع مراعاة الحدود الإضافية للاسترداد كما هو موضح أدناه.

سيقتصر الاسترداد الكلي في أي يوم للتقييم على ٥% من صافي قيمة أصول الصندوق في تاريخ التقييم هذا أو تاريخ التقييم السابق، حسب الاقتضاء وفقاً لل فقرات السابقة. فإذا تلقى الصندوق طلبات استرداد لأكثر من ٥% من الصندوق، السارية في أي يوم للتقييم، فسيجري التعامل مع الطلبات بالتناسب مع طلبات المطالبين بالاسترداد التي لم يتم التعامل معها. سيتم ترحيل طلبات الاسترداد التي لم يتم التعامل معها، ما لم يبطلها صاحب الوحدات، وذلك بموافقة الصندوق خلال يوم التقييم التالي، وفي هذه الحالة يكون لهذه الطلبات الأولوية على طلبات الاسترداد المؤجلة والخاضعة دائماً إلى الحد الكلي لعمليات الاسترداد خلال أي يوم للتقييم. يمكن التنازل عن هذا الحد لأجل الطلبات المحددة بموافقة مجلس إدارة الصندوق.

رسوم الاسترداد وتسوية الدفع

سيخضع الاسترداد من جانب صاحب الوحدات لأي وحدات مملوكة له إلى خصم رسوم الاسترداد المحسوبة على النحو التالي

- ٢,٠٠٪ إذا تم استردادها خلال ٦ أشهر من تاريخ الاككتاب؛
- ١,٥٠٪ إذا تم استردادها خلال ١٢ شهرا من تاريخ الاككتاب؛
- ١,٠٠٪ إذا تم استردادها خلال ١٨ شهرا من تاريخ الاككتاب؛ و
- ٠,٥٠٪ إذا تم استردادها خلال ٢٤ شهرا من تاريخ الاككتاب.

لن تكون هناك رسوم استرداد بعد ٢٤ شهرا من الاككتاب في الوحدات ذات الصلة.

وسيحفظ الصندوق برسوم الاسترداد. سيتم فرض أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب أخرى سارية بالإضافة إلى هذه الرسوم.

لا يجوز لمالكي الوحدات الذين يكتتبون في مدة الاككتاب الأولي استرداد وحداتهم أو بيعها أو نقلها أو التصرف فيها بأي شكل من الأشكال لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ قيد الصندوق في سجل صناديق الاستثمار لدى هيئة الخدمات المالية أو تاريخ أول نشر لصافي قيمة الأصول للصندوق، أيهما لاحق

سيتم تسوية الدفع بصافي قيمة أصول وحدات الصندوق مطروحا منها رسوم الاسترداد وأي رسوم تحويل مصرفي سارية خلال ثلاثة (٣) أيام عمل من يوم التقييم ذي الصلة. سيتم فرض أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب مطبقة بالإضافة إلى مالك الوحدة المعني.

تعليق حقوق الاسترداد

وفقا للوائح التنظيمية للهيئة العامة لسوق المال فإنه لا يجوز للصندوق تعليق حق المستثمر في استرداد قيمة وحداته إلا في الحالات التالية:

- خلال أي مدة يتم خلالها إيقاف التداول أو تقييده على أوراق مالية تمثل ما لا يقل عن ٥١٪ من إجمالي أصول الصندوق.
- وفقا لأي حدود مسبقة منصوص عليها في النظام الأساسي للصندوق.
- في حالات استثنائية توافق عليها هيئة الخدمات المالية.

وفي حال قيام الصندوق بتعليق عمليات الاسترداد، يجب عليه خلال يوم العمل التالي لتاريخ إيقاف إرسال إشعار إلى هيئة الخدمات المالية والإفصاح عنه لمالكي الوحدات على الموقع الإلكتروني.

لن يكون مدير الصندوق أو مدير الاستثمار مسؤولاً عن أي تكاليف يتكبدها المستثمر نتيجة لتعليق عمليات الاسترداد المبينة أعلاه.

الاسترداد الإجباري من قبل الصندوق

إذا (١) كانت إقرارات وضمانات مالك الوحدات المقدمة من مالك الوحدات كشرط للاكتتاب بموجب نشرة الإصدار هذه خاطئة أو مضللة بشكل كبير، (٢) أصبح مالك الوحدة شخصا أمريكيا، أو (٣) كان مالك الوحدة أو يصبح شخصا خاضعا للعقوبات أو يكون أو يصبح موجودا أو مقرا رئيسيا في ولاية قضائية تخضع أو تصبح خاضعة للحظر، فعندئذ يكون للصندوق الحق في تجميد حساب أي من مالكي الوحدات ويحق له أن يستردها إلزاميا، وفقا لتقديره الخاص والمطلق وفي أي وقت، من مالكي الوحدات ذات الصلة بصافي قيمة الأصول السائد مطروحا منها التكاليف والالتزامات التي تكبدها الصندوق نتيجة لخرق المكتتب لهذه الإقرارات والضمانات.

حل الصندوق وتصفيته

يتعين على مجلس إدارة الصندوق توصية الجمعية العامة (غير العادية) بحل وتصفية الصندوق لأي سبب من الأسباب الآتية:

- أ. انتهاء مدته.
 - ب. انقضاء الغرض الذي من أجله أنشئ الصندوق وفقا للنظام الأساسي ونشرة الإصدار هذه.
 - ج. انخفاض صافي قيمة أصول الصندوق لأقل من ٥٠٠,٠٠٠ ريال عماني.
 - د. توقف الصندوق عن ممارسة أعماله بدون سبب قانوني.
 - هـ. تخفيض صافي قيمة الأصول إلى الحد الذي تكون فيه النفقات التي يتكبدها المستثمرون مرتفعة بشكل غير معقول.
 - و. بناء على توصية من مدير الاستثمار.
 - ز. بناء على طلب هيئة الخدمات المالية.
- وستصدر الجمعية العامة قرارها بحل وتصفية الصندوق متضمناً تعيين المصفي وتحديد أتعابه وإجراءات التصفية. وستنتهي سلطات إدارة الصندوق ومقدمي الخدمات فور تعيين المصفي.

وتستخدم عائدات التصفية للوفاء بالالتزامات الواجبة الدفع على الصندوق بعد سداد المصاريف المتعلقة بالحل أو التصفية. ويُقسم الرصيد المتبقي بين المستثمرين حسب النسبة والتناسب وفقا لما يملكونه من وحدات الاستثمار.

الفصل السابع - صافي قيمة الأصول

يتولى مدير الصندوق مسؤولية حساب صافي قيمة الأصول ويسري ذلك عند انتهاء يوم التقييم. وسيتم تقييم الوحدات في كل يوم تقييم.

سيحتسب مدير الصندوق صافي قيمة الأصول على أنها قيمة الأصول المنسوبة إلى الصندوق (بما في ذلك الإيرادات المستحقة) مطروحا منها الالتزامات المنسوبة (بما في ذلك الرسوم المستحقة) بخلاف رسوم الاكتتاب والاسترداد والمصروفات والمخصصات للالتزامات الطارئة، إن وجدت، عند الاقتضاء) وتنعكس كل عملية شراء أو إصدار أو بيع أو استرداد للوحدات في الحساب الأول لصافي قيمة الأصول بعد أي معاملة من هذا القبيل، ستكون طريقة حساب صافي قيمة الأصول وكيفية ذكرها مماثلة للطريقة التي يتم بها حسابها وذكرها في البيانات المالية.

سيتم احتساب صافي قيمة الأصول لكل وحدة بقسمة صافي قيمة الأصول للصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة في يوم التقييم ذي الصلة. سيتم نشر صافي قيمة الأصول لكل وحدة، وفقا للوائح الهيئة العامة لسوق المال.

إذا كان صافي قيمة الأصول للوحدات أقل من صافي قيمة الأصول الذي يتم احتسابه على أساس قيمة الاسترداد، لن يتم خصم صافي قيمة الأصول بأكثر من ١٠٪، لا ينطبق هذا في حالة الاسترداد عند تصفية الصندوق.

سيتم تقييم جميع الاستثمارات وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. سيتم احتساب صافي قيمة الأصول لكل وحدة بقسمة صافي قيمة الأصول للصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة في يوم العمل ذي الصلة.

يجب أن يتضمن النظام الأساسي طريقة تقييم الصندوق للأوراق المالية المدرجة أو الأصول غير المدرجة أو غيرها من الأصول غير المتداولة التي لم يتم تداولها خلال العشرين يوم عمل السابقة ليوم التقييم. كما تحدد طريقة تقييم الأوراق المالية غير السائلة في حسابات صافي قيمة الأصول وصافي القيمة القابلة للتحقيق.

كما يحدد النظام الأساسي طريقة تقييم أصول والالتزامات الصندوق وينص كذلك على أنه يجب احتساب قيمة أي استثمار مدرج أو يتم التعامل فيه في سوق منظم بالرجوع إلى آخر سعر تداول. عندما يتم إدراج الاستثمار أو التعامل فيه في أكثر من سوق منظم واحد، يجب أن تكون البورصة أو السوق ذات الصلة هي البورصة أو السوق الرئيسية التي يتم فيها إدراج الاستثمار أو التعامل فيها أو البورصة أو السوق التي يحدد مدير الاستثمار أنها توفر المعايير الأكثر عدلا في تحديد قيمة الاستثمار ذي الصلة.

يمكن تقييم الاستثمارات المدرجة أو المتداولة في سوق منظمة، ولكن تم الحصول عليها أو تداولها بعلاوة أو بخصم خارج البورصة أو السوق ذات الصلة مع الأخذ في الاعتبار مستوى العلاوة أو الخصم عند نقطة التقييم شريطة أن يضمن مدير الاستثمار أن اعتماد مثل هذا الإجراء له ما يبرره في سياق تحديد القيمة المحققة المحتملة للاستثمار.

وتنص مواد النظام الأساسي على أنه في حالة عدم توفر الأسعار المعروضة لسبب ما أو لا تمثل، في رأي مدير الاستثمار، القيمة السوقية العادلة، وفي حالة الاستثمارات غير المدرجة أو التي يتم التعامل بها في السوق، فإن

قيمة هذه الاستثمارات ستكون هي القيمة المحققة المحتملة المقدرة بعناية وبحسن نية من قبل مدير الاستثمار أو من قبل شخص مختص آخر يعينه مدير الاستثمار. عند التحقق من هذه القيمة، يحق لمدير الاستثمار قبول تقييم تقديري من صانع سوق أو أي شخص آخر مؤهل في رأي مدير الاستثمار لتقييم الاستثمارات ذات الصلة. في حالة عدم توفر عروض أسعار موثوقة في السوق، يمكن تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام منهجية مصفوفة جمعها مدير الاستثمار حيث يتم تقييم هذه الأوراق المالية بالرجوع إلى تقييم الأوراق المالية الأخرى التي يمكن مقارنتها في التصنيف والعائد وتاريخ الاستحقاق وغيرها من الخصائص.

لأغراض التحقق من الأسعار المعروضة أو المدرجة أو المتداولة أو أسعار التعامل في السوق، يحق للصندوق أو مجلس الإدارة أو مدير الاستثمار أو مدير الصندوق أو وكلائهم استخدام والاعتماد على أنظمة آلية أو إلكترونية لنشر الأسعار المتعلقة بتسعير الأصول التي يحتفظ بها الصندوق، وتعتبر الأسعار التي يوفرها أي نظام من هذا القبيل سعرا دقيقا لذلك الأصل.

وعلى الرغم مما سبق، يحق للصندوق أو مجلس الإدارة أو مدير الاستثمار، وفقا لتقديرهم المطلق، السماح بطريقة أخرى للتسعير أو التقييم التي، في رأيهم، تعكس القيمة العادلة بشكل أفضل وتوجيه مدير الصندوق لتطبيق ذلك على حساب صافي قيمة أصول الصندوق. سيكون لمجلس الإدارة السلطة والمسؤولية النهائية لتقييم استثمارات / أصول الصندوق وحساب صافي قيمة الأصول وفقا للنظام الأساسي.

يتعين على مدير الصندوق بالتشاور مع مجلس الإدارة ومدير الاستثمار تأجيل أو تعليق حساب صافي قيمة الأصول، في حالات استثنائية (مثل تلك المبينة في الفقرة أعلاه بعنوان "تعليق حقوق الاسترداد").

حدود معلومات صافي قيمة الأصول

وينبغي للمستثمرين المحتملين في الصندوق أن يكفلوا فهمهم لطبيعة المعلومات المتعلقة بصافي قيمة الأصول. فعلى سبيل المثال، عندما تكون الأصول الأساسية غير سائلة أو مضاربة، ينبغي النظر إلى صافي قيمة الأصول بنفس الطريقة التي ينظر بها إلى الاستثمارات في الأسهم الخاصة أو استراتيجيات رأس المال الاستثماري. لا ينبغي مساواة مشاركة مقدمي خدمات الطرف الثالث (مثل مدير الصندوق) في عملية حساب صافي قيمة الأصول من خلال إعطاء إقرار أو ضمان له علاقة بالقيمة القابلة للتحقيق. تعتبر تقنيات التسعير والتقييم محدودة وقد لا تنطبق على جميع أنواع استراتيجيات المحافظ والاستثمار.

ملكية الوحدات وحقوق مالكي الوحدات

ملكية الوحدات

يملك كل مالك وحدة حصة نسبية غير قابلة للقسمة في الصندوق وستعادل النسبة نسبة العدد الإجمالي للوحدات الصادرة والمملوكة من قبل صاحب الوحدات ولن يصبح مالك الوحدات مساهماً في البنك الوطني العماني بحكم كونه مالكا للوحدات في الصندوق. وستبقى أصول الصندوق منفصلة عن أصول البنك الوطني العماني. وسيملك مالكو الوحدات بالتضامن أرباح الصندوق وخسائره (وفقاً لحدود المسؤولية).

حقوق مالكي الوحدات

لكل واحد من مالكي الوحدات الحق في ممارسة التصويت في أي اجتماع لمالكي الوحدات. وستمثل كل وحدة صوتاً واحداً.

يحق لمالكي الوحدات الحصول على صافي العائدات التي يحققها الصندوق بعد خصم جميع الالتزامات بما في ذلك الرسوم والمصروفات والضرائب (إن وجدت).

سيتمتع جميع مالكي الوحدات بالحقوق المتساوية والمتأصلة والتي تأتي على هذا النحو إعمالاً للوائح التنظيمية للهيئة العامة لسوق المال:

- أ. الحق في استلام توزيعات الأرباح المُعلن عنها في الجمعية العامة؛
- ب. الحق في الحصول على حصة في توزيع عائدات أصول الصندوق عند التصفية؛
- ج. الحق في الدطلاع على الميزانية العمومية للصندوق وحساب الأرباح والخسائر وسجل مالكي الوحدات.
- د. الحق في أن يتم دعوته لحضور اجتماع الجمعية العامة والتصويت في هذه الاجتماعات شخصياً أو بالوكالة.
- هـ. الحق في طلب إلغاء أي قرار صادر عن الجمعية العامة أو مجلس الإدارة إذا كان هذا القرار (القرارات) مخالفاً للقانون أو النظام الأساسي أو اللوائح التنظيمية الداخلية الأخرى للصندوق.
- و. الحق في استرداد وحداتهم في الصندوق إعمالاً لأحكام هذه النشرة.
- ز. الحق في مباشرة الدعاوى القانونية نيابة عن مالكي الوحدات أو الصندوق ضد مجلس إدارة الصندوق أو المدققين التابعين له، و
- ح. الحق في التوجه إلى هيئة الخدمات المالية بطلب إيقاف القرارات (شريطة أن يحظى هذا الإجراء بدعم المساهمين المالكين لنسبة 5% (خمس بالمائة) على الأقل من الوحدات لطلب ممارسة هيئة الخدمات المالية لصلاحياتها بتعليق قرارات الجمعية العامة التي تتخذ لصالح فئة معينة من مالكي الوحدات أو ضد فئة معينة من مالكي الوحدات، أو لصالح أعضاء مجلس الإدارة الصندوق أو غيرهم

حدود المسؤولية

تقتصر مسؤولية مالكي الوحدات الخاصة بالتزامات الصندوق فقط على حجم مساهماتهم في رأس مال الصندوق. لن يلتزم أي مالك للوحدات بأداء أي مدفوعات تزيد عن التزامه تجاه أي مسؤولية أو الإبراء من أي من التزامات للصندوق وفور سداد سعر الاكتتاب كاملاً، فلن يتحمل مالك الوحدات أي مسؤولية تجاه أي طرف فيما يتعلق بامتلاكه للوحدات أو توليه مسؤوليات الصندوق.

الأرباح والتوزيعات

يجوز سداد الأرباح مستحقة الدفع إلى مالكي الوحدات فيما يتعلق بأي مدة مالية من أي مما يلي:

- أ. الأرباح التي تسلمها الصندوق؛
- ب. الفوائد التي تسلمها الصندوق؛
- ج. الأرباح المحققة وغير المحققة الناتجة عن شراء وبيع الأوراق المالية.

بالإضافة إلى ذلك، يجوز لمجلس الإدارة أن تقرر توزيع أرباح أو عائدات وإيرادات من الاستثمارات أو الأرصدة الأخرى المتاحة للصندوق على مالكي الوحدات أو إعادة الاستثمار في الصندوق على النحو الذي يراه مجلس الإدارة مناسباً بعد النظر في توصيات مدير الاستثمار.

يحق لمالكي الوحدات الاختيار خطياً باستلام الأرباح عن طريق شيك أو عن طريق حوالة مصرفية، بعد خصم الرسوم المصرفية. سيتم الدفع بالريال العماني. عند الطلب، ومن الممكن أن يتم الدفع بأي عملة أساسية أخرى قابلة للتحويل إلى الريال العماني بسعر الصرف السائد وقتئذ ووفقاً للرسوم المطبقة.

نقل ملكية الوحدات

ملكية الوحدات قابلة للنقل وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية والمادة ٢٣٣ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال. ويمكن إعمال نقل ملكية الوحدات من قبل مدير الصندوق فقط وتنتقل ملكية الوحدات بإثباتها في السجل وعلى إدارة الصندوق تسجيل نقل الملكية بلا مقابل خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام المستندات اللازمة. لن تكون الوحدات التي استلم مدير الصندوق طلب استردادها قابلة لنقل الملكية ما لم يُبطل طلب الاسترداد بموافقة الصندوق. لا يجوز تحويل الوحدات إلا للأشخاص (الطبيعيين أو الاعتباريين) الذين سيكونون مؤهلين للاكتتاب مباشرة في الوحدات بموجب شروط هذه النشرة.

الجمعيات العامة

الجمعية العامة هي السلطة العليا للصندوق وستتكون من جميع مالكي الوحدات وتنعقد حسب ما ورد بشأنها في النظام الأساسي.

الجمعية العامة العادية:

- أ. يتم عقد الجمعيات العامة العادية
- ب. لاختيار أعضاء مجلس إدارة الصندوق أو
- ب. لأي غرض آخر يراه مجلس الإدارة أو مدير الاستثمار مناسباً.

الجمعيات العامة غير العادية

تنعقد الجمعية العامة غير العادية إذا اقتضت مصلحة الصندوق ذلك أو بناء على ما يوجبه القانون أو اللوائح أو بناء على طلب مستثمر أو أكثر يملكون ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الصندوق. ومع ذلك، وفي جميع الأحوال يتعين دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر في المسائل التالية:

- أ. تعديل النظام الأساسي للصندوق؛
- ب. تغيير الأهداف الاستثمارية الأساسية للصندوق؛
- ج. تغيير في مواعيد حساب صافي قيمة الأصول أو صافي القيمة المحققة.
- د. تخفيض عدد مرات أو حدود الاسترداد؛

هـ. تغيير وضع الصندوق بالاندماج أو الانفصال أو التحويل أو غير ذلك.
و. حل الصندوق وتصفيته.

وحيثما يعجز مجلس إدارة الصندوق عن عقد الجمعية العامة، فسيقوم مدير الاستثمار بعقده.

ولن تُعدّ إخطارات حضور الجمعية العامة سارية ما لم تتضمن أيضاً جدول الأعمال. وبعد الحصول على موافقة هيئة الخدمات المالية ، فسيتم نشر إخطارات حضور الجمعية العامة في جريدين يوميتين على الأقل ولمدة يومين متتابعين. وستُرسَل الإخطارات إلى مالكي الوحدات بالبريد العادي أو تُسلّم يداً بيد إلى وكلائهم بعد تسجيل توقيعاتهم، قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاجتماع، إلى جانب نموذج التفويض وجدول الأعمال والمذكرات والوثائق المنتظر مناقشتها في الاجتماع

سيضع مجلس إدارة الصندوق جدول أعمال الجمعية العامة أو يجوز وضعها من قبل مدير الاستثمار في حال عقده للاجتماع

وسيتضمن جدول الاعمال أيضاً الطلبات المقدمة من أي مستثمر يملك 0 ٪ على الأقل من رأس المال، وذلك قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ إرسال الإخطار إلى مالكي الوحدات لحضور الاجتماع. ولن تنظر الجمعية العامة في أية أمور غير مشمولة بجدول الأعمال.

يجوز لكل مالك وحدة أو وكيله الذي يحمل تفويضا كتابيا حضور اجتماع الجمعية العامة وسيكون له صوت واحد عن كل وحدة استثمارية يملكها.

وفقا للمادة ٢٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال، يجوز لمالكي الوحدات أو من ينوب عنهم والذين يمتلكون جميع وحدات الصندوق عقد اجتماع جمعية عامة عادية دون مراعاة الأحكام المقررة لدعوتها، ولهذه الجمعية أن تُصدر أي قرارات تدخل في سلطة الجمعية العامة.

تكون الجمعية العامة قانونية إذا حضرها مستثمرون أو وكلائهم الذين يمثلون ما لا يقل عن 0٠٪ من وحدات الاستثمار في حالة الجمعية العامة العادية ونسبة ٦٠٪ على الأقل لاجتماعات الجمعية العامة غير العادية. وفي حالة عدم توافر النصاب القانوني، فستتم الدعوة لعقد جمعية عامة ثانية خلال شهر من تاريخ الاجتماع الأول. وسينشر الإعلان في الصحف اليومية قبل أسبوع على الأقل من تاريخ الاجتماع. وستكون الجمعية العامة العادية الثانية قانونية بصرف النظر عن نسبة الحضور. كما ستلتزم الجمعية العامة غير العادية الثانية بحضور مالكي نسبة 0٠٪ على الأقل من وحدات الاستثمار

تعتمد قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية بالأغلبية المطلقة ما لم ينص النظام الأساسي على نسبة أعلى.

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس إدارة الصندوق أو نائب الرئيس أو مدير الاستثمار في حالة غياب الرئيس ونائب الرئيس ودعوة مدير الاستثمار إلى الجمعية العامة. وسيعن للاجتماع أمين سر لأعداد المحضر متضمنا المداولات والقرارات والتصويت. وسيكون لكل مستثمر الحق في الحصول على المحضر.

يحق لهيئة الخدمات المالية إيفاد مراقب لحضور جميع الجمعيات العامة والإشراف على إجراءاتها والتأكد من اتخاذ القرارات وفقا للقانون. سيودع محضر الاجتماع الموقع من أمين السر والمصدق عليه من رئيس الاجتماع ومراقب الحسابات والمستشار القانوني لدى هيئة الخدمات المالية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع

الفصل الثامن - الرسوم والمصروفات

أ. مدة الاكتتاب الأولية

ستكون المصروفات المقدرة المفروضة على الصندوق خلال الإصدار الأولي ٢٠٧,٠٠٠ ريال عماني على النحو الآتي:

- رسوم هيئة الخدمات المالية - ٥,٠٠٠ ريال عماني
 - الرسوم القانونية - ٤٢,٠٠٠ ريال عماني،
 - رسوم بنوك التحصيل - ٥٠,٠٠٠ ريال عماني،
 - رسوم الطباعة ومصروفات التسويق ١٠,٠٠٠ ريال عماني، و
 - رسوم الموزع ومدير الإصدار ١٠٠,٠٠٠ ريال عماني
- تخضع الرسوم والنفقات المذكورة أعلاه لضريبة القيمة المضافة والضرائب المطبقة.

وسيُفرض على الصندوق نفقات بحد أقصى ٢٪ من حجم الإصدار بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب مطبقة. أما المصروفات التي تتجاوز ٢٪ من حجم الإصدار بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب مطبقة فستُفرض على البنك الوطني العماني، بصفته مدير الاستثمار.

سيتم فرض مصاريف اكتتاب على مالكي الوحدات تصل إلى ٢٪ بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب أخرى مطبقة والتي ستنعكس في مبلغ الاكتتاب المستحق عليهم عند الاكتتاب في الوحدات.

ب. تراكم الرسوم / النفقات

نظرا لأن الصندوق قد يستثمر في صناديق أخرى، فقد يتحمل الصندوق ازدواجية في الرسوم والعمولات (مثل، على سبيل المثال لـ الحصر، رسوم الإدارة بما في ذلك رسوم الأداء ورسوم الحفظ والمعاملات ورسوم الاكتتاب والاسترداد والرسوم الإدارية ورسوم مقدمي الخدمات الآخرين). إلى الحد الذي يسمح فيه لهذه الصناديق بالاستثمار بدورها في صناديق أخرى، قد يتحمل الصندوق طبقة ثالثة من الرسوم المذكورة أدناه (وربما رسوم أخرى).

ج. الرسوم والمصروفات الأخرى

رسوم إدارة الاستثمار: سيحق لمدير الاستثمار الحصول على رسوم إدارة بنسبة ١,٠٥٪ سنويا من صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب أخرى سارية. سيتم احتساب الرسوم الإدارية على أساس صافي قيمة الأصول اليومية للصندوق وتُدفع شهريا في نهاية كل شهر.

أتعاب المستشار: يحق لمستشار الاستثمار الحصول على أتعاب مستشار بنسبة ٠,٤٠٪ سنويا من صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة سارية وضرائب واقتطاعات أخرى (مثل الضرائب المقتطعة). سيتم احتساب أتعاب المستشار على أساس صافي قيمة الأصول اليومية للصندوق وتُدفع شهريا في نهاية كل شهر.

رسوم الأداء: يحق لمدير الاستثمار الحصول على رسوم أداء بنسبة ١٠٪ من أي عائد سنوي يتجاوز ١٠٪ (بعد خصم الرسوم والمصروفات الأخرى) بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب أخرى سارية. لن يفرض مدير الاستثمار أي رسوم أداء إذا كان أداء الصندوق في أي سنة مالية ١٠٪ أو أقل وتم احتسابه مقابل حد أدنى لصافي قيمة الأصول لكل وحدة في بداية المدة المرجعية ذات الصلة للسنة المالية ذات الصلة (أي ١ يناير في السنة المالية ذات الصلة باستثناء السنة المالية الأولى حيث ستبدأ المدة المرجعية ذات الصلة في تاريخ إغلاق الاكتتاب) ومع مراعاة جميع التوزيعات التي تمت على مالكي الوحدات في السنة ذات الصلة. يتم احتساب رسوم الأداء ودفعها في نهاية كل سنة مالية.

رسوم الحفظ والإدارة: سيدفع الصندوق لمدير الصندوق والحافظ الأمين رسوماً مقابل الخدمات المقدمة على النحو المتفق عليه من وقت لآخر بين الصندوق ومدير الصندوق والحافظ الأمين. ويلزم على الصندوق أن يرد لمدير الصندوق والحافظ الأمين جميع النفقات المعقولة التي تم صرفها من قبلهم.

رسوم الائكتاب اللحق: يجوز أن يحمل أي ائكتاب في الوحدات خلال مدة العرض المتصلة رسوم ائكتاب تصل إلى ٢٪ من صافي قيمة الأصول بالإضافة إلى أي ضريبة قيمة مضافة وضرائب سارية. سيتم فرض رسوم الائكتاب على كافة الائكتابات اللاحقة على المكتب وفقاً لتقدير مدير الاستثمار أو مجلس الإدارة، بصورة كلية أو جزئية.

رسوم الاسترداد: سيخضع استرداد مالكي الوحدات لأي وحدات يمتلكونها إلى خصم رسوم الاسترداد التي سيتم احتسابها على النحو التالي:

- ٢,٠٠٪ إذا تم استردادها خلال ٦ أشهر من تاريخ الائكتاب؛
- ١,٥٠٪ إذا تم استردادها خلال ١٢ شهراً من تاريخ الائكتاب؛
- ١,٠٠٪ إذا تم استردادها خلال ١٨ شهراً من تاريخ الائكتاب؛ و
- ٠,٥٠٪ إذا تم استردادها خلال ٢٤ شهراً من تاريخ الائكتاب.

لن تكون هناك رسوم استرداد بعد ٢٤ شهراً من الائكتاب في الوحدات ذات الصلة.

وسيحفظ الصندوق برسوم الاسترداد. تخضع رسوم الاسترداد لأي ضريبة قيمة مضافة وضرائب مطبقة.

الرسوم / المصروفات الأخرى: وهي أي نفقات أخرى تتعلق مباشرة بالصندوق، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، كل مما يلي: -

- أ- عمولة الوساطة على شراء وبيع الأوراق المالية أو أي استثمارات أخرى؛
- ب- طباعة ونشر وتوزيع نفقات صافي قيمة الأصول والحسابات والجمعيات العمومية والاجتماعات الاستراتيجية التي تدعو إليها مجلس الإدارة وغير ذلك من الإخطارات / المواد الأخرى التي قد تستلزمها اللوائح التنظيمية.
- ج- الخسائر/النفقات المتكبدة نتيجة الإدارة اليومية للصندوق؛ و
- د- الضرائب أو الرسوم أو أي رسوم حكومية أخرى، عند الاقتضاء، إن وجدت.

الفصل التاسع – مزيد من المعلومات عن الصندوق

الضرائب

وفقاً لقانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ (وتعديلاته)، يعفى الدخل المستحق لصناديق الاستثمار المنشأة في عمان بموجب قانون الأوراق المالية من ضرائب الدخل في سلطنة عمان. ومع ذلك، قد يخضع الدخل الذي يكسبه الصندوق للضرائب الأجنبية بقدر ما يكون الدخل قد تحقق من ولايات قضائية أخرى.

قد تخضع المدفوعات على الأوراق المالية التي تشير إلى أسهم الولايات المتحدة للولايات المتحدة إلى ضريبة الاستقطاع. الأوراق المالية التي تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أداء أسهم الولايات المتحدة (يما في ذلك مؤشر أو سلة تتضمن أسهم الولايات المتحدة) قد تخضع لضريبة الاستقطاع بموجب القسم ٨٧١ (م) من قانون الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة لعام ١٩٨٦، بصيغته المعدلة.

قد يخضع المستثمرون أيضاً للضريبة على الدخل أو المكاسب من الوحدات في ولايتهم القضائية. يجب على المستثمرين المحتملين استشارة مستشارهم القانوني أو غيرهم من المستشارين المحترفين المؤهلين بشكل مناسب فيما يتعلق بالقوانين واللوائح الضريبية. تخضع الضريبة والأمور الأخرى الموضحة في نشرة الإصدار هذه للتغيير من وقت لآخر ولا تشكل، ولا ينبغي تفسيرها على أنها مشورة قانونية أو ضريبية لمالكي الوحدات المحتملين.

نشجع المستثمرين على قراءة الفقرات المعنونة "قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية" و "القسم ٨٧١ (م)" و "الضرائب على الاستثمار" و "المخاطر الضريبية" في الفصل ١٠ المعنون "عوامل المخاطرة وكيفية التخفيف من أثارها".

حسابات الصندوق والسياسة المحاسبية

سيجري إعداد التقارير المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وحسبما يقتضيه القانون العماني.

- يتحمل الصندوق مسؤولية مالية مستقلة عن مدير الاستثمار ومجلس الإدارة.
- سيحتفظ الحافظ الأمين بحساب مصرفي مستقل ومنفصل للصندوق في سلطنة عمان وعند الضرورة خارج عمان، لإجراء عمليات السحب والإيداع نيابة عن الصندوق.
- فيما يتعلق بجميع عمليات البيع والشراء وغيرها من المعاملات، سيجري التعامل مع البنك ككيان مستقل، وسيكون دائناً في حالة البيع ومديناً في حالة المشتريات. وستُدفع جميع التكاليف المتعلقة بالصندوق مباشرة من أصول الصندوق.
- سيتم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية للصندوق بشكل مستقل عن سجلات مدير الاستثمار وسيتم تدقيقها من قبل المدققين المستقلين المعتمدين أو المعيّنين من قبل مجلس إدارة الصندوق.
- لمجلس إدارة الصندوق صلاحية عزل أو تغيير مدققي حسابات الصندوق خلال مدة عمل الصندوق. وسيتم إخطار هيئة الخدمات المالية بتعيينات مدققي الحسابات
- وتمتد السنة المالية للصندوق من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر من كل عام. أما السنة المالية الأولى للصندوق فتبدأ من نهاية مدة الاكتاب الأولي للصندوق وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس العام.

إيرادات الصندوق

ستتألف إيرادات الصندوق مما يلي:

- الأرباح المكتسبة نتيجة الاستثمار في الأوراق المالية؛
- الدخل الناتج عن أصول الصندوق؛
- الفوائد المقيمة على حسابات الصندوق؛ و
- أي إيرادات أخرى مرتبطة مباشرة بالصندوق وناتجة عن استثمار أصول الصندوق.

مصروفات الصندوق

تشمل مصروفات الصندوق ما يلي:

- التكلفة الأولية لتأسيس الصندوق؛
- تكلفة عقد أي اجتماعات لمالكي الوحدات؛
- الرسوم المدفوعة لمجلس الإدارة؛
- الرسوم المدفوعة لمدير الاستثمار؛
- الرسوم المدفوعة لمستشار الاستثمار؛
- الرسوم المدفوعة للحافظ الأمين والحافظ الأمين الفرعي إن وجدت.
- الرسوم المدفوعة لمدير الصندوق؛

- ح. الرسوم المدفوعة إلى هيئة الخدمات المالية وأية رسوم أخرى للترخيص والتسجيل والإدراج أو أية رسوم ومصروفات مماثلة
- ط. النفقات المتعلقة بالسجلات المحاسبية ورسوم التدقيق؛
- ي. عمولة الوساطة والرسوم المصرفية المدفوعة فيما يتعلق ببيع وشراء الأوراق المالية المملوكة نيابة عن الصندوق؛
- ك. أي رسوم فنية أو قانونية أو استشارية تتعلق باقتناء أصول الصندوق وصيانتها والتصرف فيها؛
- ل. جميع التزامات الصندوق المتعلقة بالضرائب، سواء كانت مستحقة على أصول الصندوق أو دخله.
- م. أي نفقات تتعلق بممارسة الحقوق والواجبات فيما يتعلق بأصول الصندوق.
- ن. تكلفة إعداد وطباعة ونشر وتوزيع الإخطارات العامة والتقارير السنوية والمرحلية والتقييمات والحسابات وقوائم الأسعار والتقارير أو المستندات الأخرى التي قد تكون مسموح بها أو لازمة بموجب القوانين أو اللوائح التنظيمية المعمول بها في سلطنة عمان وأي مراسلات أخرى لمالكي الوحدات؛
- س. تكاليف طباعة أي شهادات أو وكالات؛
- ع. أي خسائر متكبدة نتيجة التعامل في الأوراق المالية المملوكة نيابة عن الصندوق.
- ف. تكلفة الاحتفاظ بالحسابات؛
- ص. تكلفة إعداد وإيداع كافة الوثائق الرسمية المتعلقة بالصندوق، بما في ذلك إفادات التسجيل وبيانات العرض لدى كافة السلطات ذات الاختصاص على الصندوق أو عرض الوحدات. و
- ق. الرسوم القانونية والمصروفات الأخرى المرتبطة بشكل مباشر بالصندوق.

التقارير والبيانات المالية

سيتولى مدير الصندوق إعداد البيانات المالية الربع سنوية غير المدققة للربع الأول والثاني والثالث من كل سنة مالية. كما سيعد أيضا القوائم المالية للعام بأكمله خلال شهرين من نهاية السنة المالية متضمناً الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر وبيان التغيرات في الوحدات وبيان التدفقات النقدية وتقرير مجلس الإدارة. يجب الإفصاح عن هذه البيانات للجمهور ومالكي الوحدات بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب بطريقة عادلة ودقيقة تتسم بالشفافية والبعد عن التضليل.

سيتم إرسال البيانات المالية ربع السنوية غير المدققة إلى مركز المعلومات في بورصة مسقط خلال ٣٠ يوماً من نهاية كل ربع سنوي، أو أي مدة قانونية أخرى تحددها قواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، من خلال نظام الإرسال الإلكتروني الخاص ببورصة مسقط. وستنشر البيانات في صحيفتين يوميتين في عمان، إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.

الفصل العاشر - عوامل المخاطرة وكيفية التخفيف من أثارها

لا ينبغي اعتبار المخاطر الموضحة في نشرة الإصدار هذه قائمة شاملة بالمخاطر التي يجب على المستثمرين المحتملين مراعاتها قبل الاستثمار في الصندوق. يجب أن يدرك المستثمرون المحتملون أن الاستثمار في الصندوق الذي يستثمر بدوره في الأوراق المالية الأخرى في الأسواق المالية بالإضافة إلى الصناديق الأخرى مثل صناديق المؤشرات وصناديق التعهدات بالاستثمار الجماعي في السندات القابلة للتحويل (UCIT)، والإشارة إلى "الصندوق" يجب أن تشمل الصندوق أو أي صندوق أساسي قد يتعرض لمخاطر أخرى من وقت لآخر.

يجب على المستثمرين المحتملين مراجعة هذه النشرة بعناية وبشكل كامل والتشاور مع مستشاريهم المهنيين والماليين قبل الاكتتاب في الوحدات. ينصح المستثمرون المحتملون بأن قيمة الوحدات وأي دخل منها قد ينخفض أو يرتفع، وبالتالي، قد لا يسترد المستثمر كامل المبلغ المستثمر أو أي شيء على الإطلاق ويجب أن يتم الاستثمار فقط من قبل الأشخاص الذين يمكنهم تحمل خسارة كاملة لاستثماراتهم.

لا ينبغي الاعتماد على الأداء السابق لمدير الاستثمار أو مستشار الاستثمار أو أي من الشركات التابعة لهما أو أي صندوق آخر ذي صلة كمؤشر للأداء المستقبلي. هناك فرق في أي وقت بين سعر البيع (الذي يمكن إضافة رسوم مبيعات أو عمولة إليه) وسعر الاسترداد (الذي يمكن خصم رسوم الاسترداد منه) يعني أنه يجب النظر إلى الاستثمار على أنه متوسط إلى طويل الأجل. وتخضع الأوراق المالية والأدوات التي سيستثمر فيها الصندوق لتقلبات السوق العادية وغيرها من المخاطر الكامنة في الاستثمار في هذه الاستثمارات، ولا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بحدوث أي ارتفاع في القيمة أو أن الهدف الاستثماري للصندوق سيتحقق بالفعل.

الاستثمار في الوحدات مناسب فقط للمستثمرين القادرين على تقييم مخاطر ومزايا هذا الاستثمار والذين لديهم موارد كافية لتحمل أي خسارة قد تنجم عن هذا الاستثمار. يجب على المستثمرين المحتملين قراءة هذه النشرة بعناية وبالكامل والتشاور مع مستشاريهم المهنيين والماليين قبل الاكتتاب في الوحدات في الصندوق.

المخاطر الرئيسية للاستثمار في صناديق الاستثمار

تتعرض قيمة أي استثمار في الصندوق للارتفاع أو الانخفاض بسبب، من بين أمور أخرى، التغيرات في القيمة السوقية للأوراق المالية الأساسية والصناديق الأساسية والاستثمارات الأساسية الأخرى. من المحتمل أن يؤثر أي تأثير سلبي على أي صندوق أساسي أو أوراق مالية على الصندوق سلباً على القيمة الوحدات في الصندوق.

المخاطر المتعلقة بالسوق / الاقتصاد: تتغير وتتقلب قيمة الاستثمارات كرد فعل على أداء الشركات الفردية وتوجهات سوق الأوراق المالية والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية. الأسهم معرضة للتقلب بصورة أكبر ومن المحتمل أن ترتفع أسعارها أو تنخفض وأحياناً ما يحدث هذا التقلب بصورة مفاجئة ومن ثم فهي أخطر من بعض أشكال الاستثمار الأخرى مثل الأوراق المالية عالية التصنيف وذات الدخل الثابت. في فترات معينة، قد تخضع أسواق الأوراق المالية لتقلبات أعلى من المعتاد مما قد يزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الصندوق، خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين لديهم أفق زمني قصير جداً (على سبيل المثال سنة واحدة أو أقل) للاستثمارات. قد تنخفض قيمة الأوراق المالية بسبب العوامل التي تؤثر على أسواق الأوراق المالية بشكل عام أو صناعات معينة ممثلة في أسواق الأوراق المالية. قد تنخفض قيمة الورقة المالية بسبب ظروف السوق العامة التي لا تتعلق على وجه التحديد بشركة معينة، مثل الظروف الاقتصادية غير المواتية الحقيقية أو المتصورة، والتغيرات في التوقعات العامة لأرباح الشركات، والتغيرات في أسعار الفائدة أو العملات، والتغيرات السلبية في أسواق الائتمان أو معنويات المستثمرين السلبية بشكل عام. قد تنخفض أيضاً بسبب العوامل التي تؤثر على صناعة أو صناعات معينة، مثل نقص العمالة أو زيادة تكاليف الإنتاج والظروف التنافسية داخل الصناعة. خلال الانكماش العام في أسواق الأوراق المالية، قد تنخفض قيمة فئات الأصول المتعددة في وقت واحد. كما أن تخفيض التصنيف الائتماني قد يؤثر سلباً على الأوراق المالية التي يحتفظ بها كل

من الصندوق والصناديق الأساسية. حتى عندما يكون أداء الأسواق جيدا، ليس هناك ما يضمن أن الاستثمارات ستزداد في القيمة جنبا إلى جنب مع السوق الأوسع. بالإضافة إلى ذلك، تشمل مخاطر السوق خطر أن الأحداث الجيوسياسية ستعطل الاقتصاد على المستوى الوطني أو العالمي. على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر الإرهاب والتلاعب بالسوق وعدم القدرة على سداد الحكومة وإغلاق الحكومة والكوارث الطبيعية / البيئية / الصحية سلبا على أسواق الأوراق المالية، مما قد يتسبب في فقدان الصندوق الأساسي و / أو الصندوق لقيمتها. كما أن أي اضطرابات في السوق يمكن أن تعرقل قدرة الصندوق الأساسي أو الصندوق على تنفيذ قرارات استثمارية مفيدة في الوقت المناسب. ستواجه الصناديق التي ركزت استثماراتها في منطقة تعاني من اضطراب السوق الجيوسياسية مخاطر أكبر للخسارة. يمكن أن تؤثر أي زيادات مستقبلية في أسعار الفائدة على تكاليف اقتراض الشركات والدخل المتاح للمستهلكين مما قد يؤثر بدوره على أرباح الشركات ويتسبب في انخفاض قيمة أي صندوق. إذا تسببت ظروف السوق والاقتصادية غير المواتية في خسارة الصندوق لقيمة كافية، فقد يواجه هذا الصندوق أيضا زيادة في عمليات استرداد مالكي الوحدات، مما قد يجبره على تصفية الاستثمارات في أوقات أو أسعار غير مواتية، مما يؤثر سلبا على الصندوق وقيمة الوحدات. قد تغلق البورصات وأسواق الأوراق المالية مبكرا أو تغلق في وقت متأخر أو توقف التداول على أوراق مالية محددة، مما قد يؤدي، من بين أمور أخرى، إلى عدم قدرة الصندوق على شراء أو بيع بعض الأوراق المالية أو الأدوات المالية في وقت مناسب أو تسعير استثماراته محفظته بدقة.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار مخاطر السوق / الاقتصاد: سيقوم الصندوق بالاستثمار في الأسهم والأوراق المالية عالية الجودة للحد من المخاطر المتعلقة بالأسهم / القطاع / السوق / الاقتصاد. قد يستخدم مدير الاستثمار بدعم من مستشاري الصندوق أدوات بحثية كلية وجزئية مختلفة لمحاولة تقليل تأثير هذه المخاطر.

المخاطر السياسية و/ أو التنظيمية: قد يتأثر الصندوق سلبا بحالة عدم اليقين كتلك المتعلقة بالتطورات السياسية، والتغيرات في السياسات الحكومية، والضريبية، والقيود المفروضة على الاستثمار وتحويل العملات، وغيرها من التغيرات الأخرى في القوانين واللوائح في دول المحيط الاستثماري وغيرها من الولايات القضائية ذات الصلة. شهدت الأسواق المالية العالمية على مدى السنوات الأخيرة اضطرابات مؤثرة ونفذ المنظمون في العديد من الولايات القضائية أو اقترحوا عددا من التدابير التنظيمية وقد يستمر في القيام بذلك. ويجوز للتشريعات واللوائح التنظيمية أن تجعل المعاملة، التي يكون الصندوق طرفا فيها، باطلة أو غير قابلة للتنفيذ. ومن المستحيل التنبؤ على وجه اليقين بالقيود الحكومية المؤقتة أو الدائمة الإضافية التي قد تفرض في المستقبل و/أو أثر هذه القيود على الأسواق العالمية وقدرة مدير الاستثمارات على تنفيذ الأهداف الاستثمارية للصندوق.

استراتيجية تخفيف/ إدارة آثار المخاطر السياسية والاقتصادية: على الرغم أنه لا يمكن التنبؤ بمثل تلك المخاطر إلا أن مدير الاستثمار سيدرس هذه العوامل قبل المضي قدما واتخاذ قرار الاستثمار للصندوق.

الاستثمار في الأسهم: يستثمر الصندوق في الأوراق المالية والصناديق الأساسية. تمثل الأوراق المالية حصص ملكية الصندوق في شركة أو مؤسسة، وتشمل الأسهم العادية والأسهم الممتازة والضمانات وغيرها من الحقوق للحصول على هذه الأدوات. تخضع الاستثمارات في الأوراق المالية بشكل عام لمخاطر السوق التي قد تتسبب في تقلب أسعارها بمرور الوقت. تتقلب قيمة الأوراق المالية اليومية ويمكن أن يتكبد الصندوق الذي يستثمر في الأسهم خسائر كبيرة. ويمكن أن تتأثر أسعار الأسهم بالعوامل التي تؤثر على أداء الشركات المصدرة للأسهم، فضلا عن التحركات اليومية لسوق الأسهم، والتطورات الاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقا، بما في ذلك اتجاهات النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الفائدة، وتقارير أرباح الشركات، والاتجاهات الديمغرافية، والكوارث الطبيعية.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار مخاطر الاستثمار في الأسهم: على الرغم أنه يصعب التنبؤ بعوائد سوق الأسهم على المدى القصير، يمكن إدارة هذه المخاطر على المدى الطويل من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من الأسهم والأوراق المالية ذات الصلة بالأسهم عبر المناطق الجغرافية / القطاعات ورسملة السوق.

المخاطر المحددة المتعلقة بتوقيت الاستثمارات الأولية للصندوق: بمجرد تأسيس الصندوق رسمياً، قد تمر مدة زمنية قبل أن يتمكن الصندوق من القيام باستثماراته الأولى في الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى والبدء في السعي لتحقيق عوائد للمستثمرين، بسبب الوقت الذي يستغرقه الحصول على الموافقات من، أو للتسجيل في البورصات والهيئات التنظيمية ذات الصلة، من بين أسباب أخرى. ويمكن أن تؤثر هذه الفجوة الزمنية على عائدات المستثمرين، وقد يختلف السعر الذي قد يقوم به الصندوق باستثماراته الأولية صعوداً أو هبوطاً نسبياً خلال هذه المدة الزمنية.

استراتيجية تخفيف/ إدارة المخاطر المتعلقة بتوقيت الاستثمارات الأولية للصندوق: على الرغم من عدم وجود علاج لهذا الخطر، فإن مجلس الإدارة ومدير الاستثمار سيتابعان باهتمام شديد مع الحافظ الأمين ومدير الصندوق والأطراف الثالثة الأخرى ذات الصلة للسعي لإكمال عمليات الموافقة والتسجيل هذه في أسرع وقت ممكن.

مخاطر محددة تتعلق بالاستثمار من قبل الصندوق في الأسهم: يعتمد أداء الأوراق المالية وإيصالات الإيداع على العديد من العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها. قد يمنح الاستثمار في الصندوق مالكي الوحدات عوائد أقل من الاستثمار المباشر في الأسهم التي سيستثمر فيها الصندوق والصناديق الأساسية. وذلك لأن (١) لن يحق لمالكي الوحدات الحصول على أرباح الأسهم فيما يتعلق بالأسهم. (٢) يمكن ألا يشمل سعر الأسهم قيمة أرباح الأسهم؛ (٣) يجوز لمصدر السهم اتخاذ أي إجراءات فيما يتعلق بالسهم بغض النظر عن مصالح مالكي الوحدات، وقد يؤثر أي من هذه الإجراءات سلباً على قيمة الصندوق وعائده.

مخاطر محددة تتعلق بالاستثمار من قبل صندوق في شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية: يجوز للصندوق، مباشرة أو من خلال الصناديق الأساسية، الاستثمار في شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية وهي عبارة عن شهادات قابلة للتداول صادرة عن البنوك المصدرة للشهادات والتي تمثل ملكية عدد معين من الأسهم التي يمكن إدراجها وتداولها بشكل مستقل عن الأسهم الأساسية. عادة ما يتم استخدام هذه الأدوات من قبل الشركات من الأسواق الناشئة ويتم تسويقها للمستثمرين المحترفين فقط. بالنظر إلى أن هذه الأدوات تمثل الأسهم الأساسية، فإن المخاطر المحددة التي تنطبق على الأسهم تنطبق على شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن المالك القانوني للأسهم التي تقوم عليها شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية هو البنك الحافظ الأمين الذي هو أيضاً الوكيل المصدر لإيصالات الإيداع. اعتماداً على الولاية القضائية التي تم بموجبها إصدار إيصالات الإيداع، هناك خطر من أن هذه الولاية القضائية لا تعترف قانوناً بمشتري شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية كمالك مستفيد للأسهم الأساسية. وفي حالة إعسار الحافظ الأمين أو اتخاذ تدابير إنفاذ ضد الحافظ الأمين، فمن الممكن إصدار أمر يقيد حرية التصرف في الأسهم الأساسية. في هذه الحالة، قد يفقد مشتري شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية حقوقه في الأسهم الأساسية بموجب شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية وستصبح شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية عديمة القيمة. نتيجة لذلك، قد تتأثر سلباً قيمة وعائد الصندوق المرتبط بشهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية.

استراتيجية تخفيف إدارة المخاطر المتعلقة بالاستثمار في شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية: من المرجح أن يستثمر الصندوق في شهادات الإيداع الأمريكية أو شهادات الإيداع الدولية في الظروف التي يعتبر فيها الشراء المباشر في البورصة الأم للأوراق المالية المدرجة أكثر تكلفة بسبب العملة و / أو الوساطة و / أو رسوم الحفظ و / أو الضرائب و / أو بسبب السيولة والقيود التنظيمية الأخرى التي قد تكون قابلة للتطبيق على هذه البورصات.

المخاطر المحددة المتعلقة باستثمار الصندوق في صناديق الاستثمار المتداولة وصناديق التعهدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل: الاستثمار في الصندوق الذي يستثمر بدوره في صناديق الاستثمار المتداولة أو صناديق التعهدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل ليس هو نفسه الاستثمار المباشر في أي مؤشر أو أصول أخرى تقوم عليها هذه الصناديق، أو أصول الشركات الأساسية التي تضم هذا المؤشر الأساسي، أو أي من الأصول، العقود و / أو الأدوات التي قد يتم استثمارها أو الاحتفاظ بها من قبل صناديق الاستثمار المتداولة أو صناديق التعهدات

بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل وبالتالي قد تؤدي إلى عائد أقل من الاستثمار المباشر في هذا المؤشر أو الأسهم. يجوز لإدارة الشركة أو الأمين أو المكون، حسب مقتضى الحال، لصندوق المؤشرات المتداولة أو صناديق التعهّدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل اتخاذ أي إجراءات فيما يتعلق بهذا الصندوق بغض النظر عن مصالح مالكي الوحدات. يمكن أن يكون لأي من هذه الإجراءات تأثير سلبي على قيمة الوحدات والعائد عليها.

استراتيجية التخفيف / الإدارة: يأمل الصندوق في التخفيف من هذه المخاطر من خلال الاستثمار في صناديق الاستثمار المتداولة وصناديق التعهّدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل التي ترعاها شركات إدارة الأصول الكبيرة ذات السجل الحافل بالنجاح. قد يساعد تنويع الاستثمارات عبر العديد من صناديق الاستثمار المتداولة وصناديق التعهّدات بالاستثمار في السندات القابلة للتحويل التي قد تركز على مواضيع / قطاعات أو مناطق جغرافية مختلفة في التخفيف من المخاطر في هذه الاستثمارات.

تراكم الرسوم والأتعاب والنفقات: نظراً لأن الصندوق قد يستثمر في صناديق أخرى، فقد يتحمل مالكو الوحدات ازدواجية في الرسوم والعمولات (على سبيل المثال لا الحصر، الرسوم الإدارية بما في ذلك رسوم الأداء ورسوم الحفظ والمعاملات ورسوم الاكتتاب والاسترداد والرسوم الإدارية ورسوم مقدمي الخدمات الآخرين). وإلى الحد الذي يسمح فيه لهذه الصناديق بالاستثمار بدورها في صناديق أخرى، قد يتحمل مالكو الوحدات طبقة ثالثة من الرسوم (وربما رسوم إضافية).

استراتيجية التخفيف من آثار تراكم الرسوم والنفقات: يأمل الصندوق في تقليل هذه التكاليف إلى أدنى حد حيثما أمكن ذلك مع السعي إلى تعزيز العائدات المستقبلية المتوقعة من استراتيجية الاستثمار المعلنة للصندوق.

تضارب المصالح:

يقوم كل من البنك الوطني العماني والشركات التابعة له ("كيانات البنك الوطني العماني") ومستشار الاستثمار والشركات التابعة له ("شركات مجموعة بي اف جي") بأعمال تجارية لعملاء آخرين غير الصندوق ومالكي الوحدات. قد تواجه كل من كيانات البنك الوطني العماني ومجموعة شركات مجموعة بي اف جي نزاعات بين مصالحها ومصالح الصندوق ومصالح عملائها الآخرين. تتبع كل من كيانات البنك الوطني العماني ومجموعة شركات مجموعة بي اف جي سياسة تضارب المصالح. وليس من الممكن دائماً التخفيف تماماً من خطر الإضرار بمصالح المستثمرين بحيث لا يظل خطر الإضرار بمصالحهم قائماً في كل معاملة عندما تعمل لصالح العملاء.

يجوز لكل من كيانات البنك الوطني العماني ومجموعة شركات مجموعة بي اف جي، على التوالي، إنشاء أو الاحتفاظ أو حل أو القيام بعمليات عكس بعضها (أي الشراء والبيع) في نفس الورقة المالية في نفس الوقت لعملاء مختلفين. قد يضر هذا بمصالح عملائهم على جانب الشراء أو البيع. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لكل من كيانات البنك الوطني العماني وشركات مجموعة بي اف جي تفويضات إدارية مختلفة. قد يبيع كل منهم ورقة مالية في بعض المحافظ التي يحتفظون بها في محافظهم الأخرى. قد تؤثر قرارات الاستثمار للبيع في حساب واحد أيضاً على سعر أو سيولة أو تقييم الأوراق المالية المحتفظ بها في حساب عميل آخر، أو العكس. لدى كل من كيانات البنك الوطني العماني ومجموعة شركات مجموعة بي اف جي على التوالي سياسة تهدف إلى معاملة المستثمرين بشكل عادل.

يحق لكل من كيانات البنك الوطني العماني ومجموعة شركات مجموعة بي اف جي تلقي معلومات جوهريّة غير عامة فيما يتعلق بالأوراق المالية المدرجة التي يستثمر فيها كل منهما على التوالي نيابة عن العملاء. لمنع التداول غير المشروع، وستقوم كل من كيانات البنك الوطني العماني ومجموعة شركات مجموعة بي اف جي بإقامة حواجز معلوماتية وتقييد التداول من قبل واحد أو أكثر من فرق الاستثمار المعنية بالورقة المالية المعنية. قد تؤثر هذه القيود سلباً على الأداء الاستثماري لحسابات العملاء. قام كل من كيانات البنك الوطني العماني ومجموعة شركات مجموعة بي اف جي على التوالي بتنفيذ سياسة (سياسات) حواجز المعلومات غير العامة ذات الصلة.

يجوز للموزع أو الصندوق، وفقاً للقوانين المعمول بها، الدفع لأطراف ثالثة مقابل التوزيع والخدمات ذات الصلة. ويمكن أن تحفز هذه المدفوعات أطرافاً ثالثة على الترويج للصندوق للمستثمرين مقابل المصالح الفضلى لهؤلاء المستثمرين.

تضارب إضافي في مصالح مستشار الاستثمار: الاستثمار في منتجات الأطراف ذات العلاقة: أثناء تقديم خدمات استشارية استثمارية للصندوق، يجوز لمستشار الاستثمار التوصية بأوراق مالية أو صناديق أو أدوات أو منتجات أو استراتيجيات أخرى ("منتجات الأطراف ذات العلاقة") التي يديرها مستشار الاستثمار أو إحدى الشركات التابعة له ("شركات مجموعة بي اف جي") أو التي يمتلك فيها حصة بطريقة أخرى. من المرجح أن تؤدي استثمارات الصندوق في منتجات الأطراف ذات العلاقة هذه إلى زيادة إيرادات شركة (شركات) مجموعة بي اف جي من خلال إضافة الرسوم الاستشارية المستحقة الدفع فيما يتعلق بالصندوق والرسوم والإيرادات ذات الصلة التي ستكون مستحقة لشركة (شركات) مجموعة بي اف جي فيما يتعلق باستثمار الصندوق في منتج الطرف ذي العلاقة.

استراتيجية تخفيف / إدارة أثر التضارب في مصالح مستشار الاستثمار: وافق مستشار الاستثمار، وفقاً لاتفاقية الاستشارات الاستثمارية، على أنه، في وقت تقديم توصية استثمارية إلى الصندوق، سيكشف بالكامل عن جميع تضارب المصالح المحتمل المرتبط بهذه التوصيات بما في ذلك التفاصيل الكاملة لجميع الرسوم والعمولات المرتبطة (بما في ذلك العمولات الميسرة بالدولار) وحصل الأرباح والحوافز وأي مزايا أخرى قد يوفرها استثمار الصندوق في هذه التوصية مستشار الاستثمار والشركات التابعة له والشركات التابعة له والموظفين والمديرين والمسؤولين الذين يجب أن يخففوا من هذه المخاطر من خلال الشفافية التي سيوفرها.

تضارب المصالح الإضافي لمدير الاستثمار، خدمات الوساطة: من المتوقع أن يتم تعيين مدير الاستثمار أو الكيانات التابعة له كوسيط لتقديم خدمات الوساطة للصندوق. وفي هذا الصدد، هناك احتمال أن يكون هناك تضارب في المصالح مرتبط بخدمات الوساطة وخدمات إدارة الاستثمارات التي يمكن بموجبها على سبيل المثال تحفيز مدير الاستثمار على زيادة عدد الصفقات المتعلقة بالأوراق المالية ذات الأسهم والأوراق المالية الموجهة نحو الأسهم التي يقوم بها الصندوق لزيادة الرسوم المرتبطة بمعاملات الوساطة.

استراتيجية تخفيف / إدارة أثر تضارب المصالح الإضافي لمدير الاستثمار: ستقدم خدمات الوساطة التي يقدمها مدير الاستثمار أو الكيانات التابعة له هذه الخدمات للصندوق بنفس التكاليف المتعارف عليها التي يقدمها لعملائه الآخرين. وعلاوة على ذلك، فإن أي إجراءات يتخذها مدير الاستثمار أو الشركات التابعة له أثناء تقديم خدمات الوساطة للصندوق تقع ضمن اختصاص وإشراف مجلس الإدارة الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراقبة أنشطة مدير الاستثمار بانتظام من قبل العديد من المدققين الداخليين والخارجيين ومديري المخاطر بما في ذلك اللجنة الائتمانية للبنك، وفقاً للوائح البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال.

السياسة الاستثمارية للصندوق عرضة للتغيير: قد يتم تغيير سياسة الاستثمار المعتمدة لهذا الصندوق في هذه النشرة بعد تأسيس الصندوق بناءً على التغييرات في اللوائح، ووجهة نظر مدير الاستثمار ومستشار الاستثمار استجابة لتطورات الاقتصاد والسوق العالمي، وقرارات مجلس الإدارة وكذلك بناءً على عوامل خارجية وداخلية أخرى. سيتم الإعلان عن ذلك على موقع بورصة مسقط ويتم تقديم الملفات التنظيمية المطلوبة إلى هيئة الخدمات المالية. سيقوم مدير الصندوق بتوفير نسخة من هذه السياسة الاستثمارية للاطلاع عليها من جانب المستثمرين.

مخاطر أسعار الصرف: قد تؤدي التغيرات في أسعار الصرف بين العملات أو التحويل من عملة إلى أخرى إلى انخفاض أو زيادة قيمة استثمارات الصندوق. على وجه الخصوص إذا تغير السعر بين عملة الاستثمارات وعملة الوحدات، فقد يكون لذلك تأثير مادي على قيمة الوحدات والعائد عليها. قد تتقلب أسعار صرف العملات بشكل كبير خلال فترات زمنية قصيرة. يتم تحديدها بشكل عام من خلال العرض والطلب في أسواق صرف العملات والمزايا النسبية للاستثمارات في مختلف البلدان، والتغيرات الفعلية أو المتصورة في أسعار الفائدة وعوامل معقدة أخرى. كما يمكن أن

تتأثر أسعار صرف العملات بشكل غير متوقع بالتدخل (أو الفشل في التدخل) من قبل الحكومات أو البنوك المركزية، أو بضوابط العملة أو التطورات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، في حالة استثمار الصندوق في عملة (١) لم تعد موجودة أو (٢) حيث توقف مكتب في هذه العملة عن الاكتتاب في هذه العملة، فمن المحتمل أن يكون لذلك تأثير سلبي على سيولة الصندوق. سيستثمر الصندوق في الأوراق المالية على مستوى العالم بالدولار الأمريكي كعملة رئيسية. وفي الوقت الحالي، نظرا لأن سعر السهم مرتبط بالدولار الأمريكي، لم يتم اعتبار المراكز بالدولار الأمريكي بشكل عام مخاطرة كبيرة للعملة، على الرغم من إعادة تقييم هذا التقييم في السنوات الأخيرة نظرا لزيادة تكهنات السوق بشأن احتمال إلغاء ربط العملة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي استجابة للطبيعة المتغيرة لأسعار النفط. قد يكون لكسر ربط العملة تأثير سلبي مادي على قيمة الوحدات. علاوة على ذلك، فإن أي استثمارات تتم في الأوراق المالية غير المقومة بالدولار الأمريكي ستخضع للتقلبات المتعلقة بالصرف الأجنبي. يجب أن تشمل عوائد الاستثمار على هذه الأوراق المالية أي رسوم متعلقة بتحويل العملة والمكاسب أو الخسائر المتعلقة بتحويل العملة، إن وجدت.

استراتيجية تخفيف / إدارة أثار مخاطر تغير أسعار الصرف والعملات: أثناء الاستثمار في عملات متعددة، سيقرب الصندوق عن كثب وبشكل يقط أي تغييرات قد تؤدي إلى تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والشروع في اتخاذ خطوات لحماية مصالح مالكي الوحدات بأفضل ما في وسعه.

التحوط من العملات واستخدام المشتقات في الصناديق الأساسية: في حين أن الصندوق لا يدخل مباشرة في أي معاملات تحوط أو مشتقات، يجوز للصندوق الأساسي الدخول في معاملات صرف العملات و / أو استخدام المشتقات. على الرغم من أن مثل هذه المعاملات تهدف عادة إلى تقليل مخاطر الخسارة بسبب انخفاض قيمة العملة المتحوطة، إلا أنها تحد أيضا من أي مكاسب محتملة قد تتحقق في حالة زيادة قيمة العملة المتحوطة. ولن يكون من الممكن عموما المطابقة الدقيقة لمبالغ العقود ذات الصلة وقيمة الأوراق المالية المعنية لأن القيمة المستقبلية لهذه الأوراق المالية ستتغير نتيجة لتحركات السوق في قيمة هذه الأوراق المالية بين تاريخ إبرام العقد ذي الصلة وتاريخ استحقاقه. لا يمكن ضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية التحوط من قبل الصناديق الأساسية. وقد لا يكون من الممكن التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف المتوقعة عموما بسعر كاف لحماية الأصول من الانخفاض المتوقع في قيمتها نتيجة لهذه التقلبات.

مخاطر أسعار الفائدة: قد تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على صافي قيمة أصول الصندوق حيث ترتفع أسعار الأوراق المالية بشكل عام مع انخفاض أسعار الفائدة وتنخفض مع ارتفاع أسعار الفائدة. يمكن أن تؤثر أسعار الفائدة على الأسهم لأنها تؤثر على تكاليف اقتراض الشركات والدخل المتاح للمستهلكين مما قد يؤثر بدوره على أرباح الشركات ويتسبب في انخفاض قيمة أي صندوق. قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تقلبات في أسعار الأوراق المالية وقد يؤثر على مقاييس تقييم الشركة وبالتالي يؤدي إلى تحركات محتملة في صافي قيمة الأصول. يمكن أن تتسبب مجموعة متنوعة من العوامل في ارتفاع أسعار الفائدة (مثل السياسات النقدية ومعدلات التضخم والظروف الاقتصادية العامة وما إلى ذلك). يحدث ذلك بشكل خاص في ظل الظروف الاقتصادية حينما تكون أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة. قد تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة جدا أو السلبية إلى زيادة مخاطر أسعار الفائدة. قد يكون لتغير أسعار الفائدة، بما في ذلك الأسعار التي تنخفض إلى ما دون الصفر، أثار لا يمكن التنبؤ بها على الأسواق، وقد يؤدي إلى زيادة تقلبات السوق وقد يؤدي إلى تراجع في أداء الصندوق إلى الحد الذي يتعرض فيه الصندوق لأسعار الفائدة هذه. قد لا تعكس مقاييس مثل متوسط المدة بدقة حساسية سعر الفائدة الحقيقية للصندوق. ينطبق ذلك بشكل خاص إذا كانت استثمارات الصندوق تضم أوراق مالية ذات فترات متفاوتة على نطاق واسع.

استراتيجية تخفيف / إدارة أثار مخاطر أسعار الفائدة: لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في استثمارات الأسهم، سيسعى الصندوق جاهدة لمراقبة الاتجاهات والتوقعات التضخمية الأساسية عن كثب وموقف السياسة النقدية التكميلية للبنك المركزي في المناطق الجغرافية التي يختار الصندوق الاستثمار فيها. ويتوقع الصندوق أيضا إدارة توقعاته المستقبلية بشكل يضمن نمو أرباحه من الاستثمارات في الأسهم بناء على تحركات أسعار الفائدة وتوقعاتها.

مخاطر الائتمان: تشير مخاطر الائتمان أو مخاطر عدم القدرة على السداد إلى خطر عدم قدرة مصدر ورقة مالية أو الطرف المقابل عن السداد (أي يصبح غير قادر أو غير راغب في سداد مدفوعات أصل الدين و / أو الفائدة في مواعيد استحقاقها. تخضع الأوراق المالية لدرجات متفاوتة من مخاطر الائتمان، والتي غالبا ما تنعكس في التصنيفات الائتمانية. وبسبب هذا الخطر تباع سندات الشركات بعائد أعلى من تلك المعروضة على الأوراق المالية الحكومية، والتي تمثل التزامات سيادية وخالية من مخاطر عدم القدرة على السداد. على الرغم من أن الصندوق قد يستثمر في أدوات ائتمانية عالية الجودة، لا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن مصدر الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق لن يتعرض لصعوبات ائتمانية تؤدي إلى خسارة بعض أو كل المبالغ المستثمرة في هذه الأوراق المالية أو غيرها من الأدوات. سيتعرض الصندوق المعني أيضا لمخاطر الائتمان للأطراف التي يتداول معها وقد يتحمل أيضا مخاطر عدم القدرة على السداد.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار مخاطر الائتمان: سيسعى الصندوق جاهدة لإدارة مخاطر الائتمان من خلال الاستثمار في الأوراق المالية ذات التصنيفات الائتمانية القوية التي تمنحها وكالات التصنيف الكبيرة التابعة لأطراف ثالثة، وسجل السداد القوي، والتوقعات بشأن قدرة المصدر واستعداده للوفاء بالتزامات ديونه المستقبلية كما تم التحقق منها في التوقعات الائتمانية المقدمة من قبل وكالات التصنيف التابعة لأطراف ثالثة، بالإضافة إلى تحليل مدير الاستثمار ومستشار الصندوق للمصدر ونوع الإصدار.

مخاطر المصدر: يعتمد أداء الصندوق على أداء الأوراق المالية الفردية التي يتعرض لها هذا الصندوق. قد يكون أداء أي مصدر لهذه الأوراق المالية ضعيفا، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة أوراقه المالية. وقد يكون الأداء الضعيف ناجما عن قرارات إدارية سيئة، أو ضغوط تنافسية، أو تغييرات في التكنولوجيا، أو انتهاء حماية البراءات، أو انقطاع في العرض، أو مشاكل أو نقص في العمالة، أو إعادة هيكلة الشركات، أو التعرض لعمليات احتيال أو عوامل أخرى. قد يقرر المصدرون، في أوقات الشدة أو وفقا لتقديرهم الخاص، تخفيض أو إلغاء أرباح الأسهم، مما قد يؤدي أيضا إلى انخفاض أسعار أسهمهم.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار مخاطر المصدر: سيسعى الصندوق جاهدة لإدارة هذه المخاطر من خلال الاستثمار في محفظة متنوعة من الأوراق المالية ذات سجل جيد من حيث أداء الشركة والإدارة، ولديها مزايا تنافسية قوية، وخطوط إنتاج عالية الجودة ومقاييس مستقرة للميزانية العمومية.

مخاطر السيولة: قد يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة في حالة انخفاض أحجام تداول الأوراق المالية التي استثمر فيها هذا الصندوق في إجمالي الأحجام التداول، مما قد يجعل من الصعب توفير السيولة عندما يطلب مالكو الوحدات استرداد قيمتها ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التأثير. قد يتعلق هذا أيضا، من بين أمور أخرى، بأي فترات تجميد يتم فرضها في وقت الاستثمارات.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار مخاطر السيولة: سيعتبر الصندوق السيولة عاملا مهما في اتخاذ القرارات الاستثمارية يمكن للصندوق تقليل هذه المخاطر من خلال ترجيح المخصصات نحو الأسواق السائلة والأوراق المالية التي لها سيولة سوقية عالية.

مخاطر إعادة الاستثمار: تشير هذه المخاطر إلى مستويات أسعار الفائدة التي يتم بناءً عليها إعادة استثمار التدفقات النقدية المولدة من استثمارات الصندوق. يمثل الدخل الإضافي من إعادة الاستثمار "فائدة على فائدة". ويكمن الخطر في أن المعدل الذي يمكن به إعادة استثمار التدفقات النقدية المؤقتة قد تكون أقل من المعدلات المفترضة.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار مخاطر إعادة الاستثمار: سيسعى الصندوق جاهدة لتقليل هذه المخاطر إلى الحد الأدنى من خلال إعادة استثمار الدخل المستلم في الأوراق المالية التي من المرجح أن توفر عوائد مرضية على المدى الطويل مع تحقيق الأهداف الاستثمارية العامة للصندوق.

إصدارات جديدة: قد يستثمر الصندوق في شركات أو صناديق جديدة، غالباً ما تخضع أسعار الأوراق المالية المعنية فيها لتغيرات أسعار أكبر ولا يمكن التنبؤ بها أكثر من الأوراق المالية الأكثر رسوخاً.

مخاطر التقييم: قد لا يكون للأدوات المالية غير السائلة أسعار متاحة بسهولة وبالتالي قد يكون من الصعب تقييمها مما يؤدي إلى اكتشاف ضعيف للأسعار، وتأثيرات أكبر على التكاليف وفروق الأسعار التي قد تؤثر على العائدات. يمكن استخدام عروض الأسعار أو نماذج التسعير التي يقدمها التاجر والتي وضعتها أطراف ثالثة أو مدير الاستثمار أو مستشار الاستثمار أو الشركات التابعة لهم و / أو المندوبون، في التقييمات وحساب صافي قيمة أصول الصندوق. وقد تستند هذه المنهجيات إلى افتراضات وتقديرات عرضة للخطأ. يجب أن يدرك المستثمرون أنه في هذه الظروف قد ينشأ تضارب محتمل في المصالح، حيث أنه كلما ارتفع التقييم المقدر للأوراق المالية، ارتفعت الرسوم المستحقة لمدير الاستثمار ومستشار الاستثمار. يجوز تعويض أي طرف يقدم خدمات التقييم، في حالة عدم إهماله، من ممتلكات الصندوق عن جميع المطالبات والخسائر التي قد يتكبدها هذا الطرف بشكل مباشر أو غير مباشر الناشئة عن أو فيما يتعلق بأداء خدمات التقييم هذه. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لطبيعة هذا الاستثمار، فإن تحديد قيمتها العادلة قد لا يمثل المبلغ الفعلي الذي سيتم تحقيقه عند التخلص النهائي من هذه الاستثمارات.

المخاطر المتعلقة بتقييم أصول الصندوق: يتم تقييم أصول الصندوق بشكل عام بناءً على عروض الأسعار المقدمة من البورصات والوسطاء ومصادر الطرف الثالث الأخرى. ومع ذلك، قد لا تعكس هذه القيم الأسعار الفعلية التي يمكن تحقيقها عند بيع أصل معين. وستكون تقييمات الأصول التي يجريها الصندوق أو يقدمها نهائية وملزمة لجميع المستثمرين.

وينبغي أن يدرك المستثمرون المحتملون أن تقييم أو تسعير فئات معينة من الأصول، ولا سيما الأصول التي يصعب تسعيرها مثل الأوراق المالية غير السائلة وغير المدرجة قد يؤدي إلى تطبيق أسعار على حسابات مدير الصندوق لصافي قيمة الأصول للصندوق، أو صافي قيمة الأصول لكل وحدة. لن يقوم مدير الصندوق بأي تقييم فعلي للأصول الأساسية للصندوق، وسيعتمد على الأسعار المنسوبة إلى هذه الأصول من قبل مصادر طرف ثالث، أو الصندوق نفسه، أو مدير الاستثمار، أو غيرهم من الوسطاء أو الوكلاء أو الأطراف الثالثة التي يوجه الصندوق مدير الصندوق إلى استخدامها. لا يقوم مدير الصندوق بإجراء أي تحقق مستقل أو التحقق من صحة التقييمات / الأسعار المقدمة إليه. لا يتحمل مدير الصندوق أي مسؤولية عن أي اختلاف بين التقييمات و / أو الأسعار المقدمة إليه والتي يعتمد عليها مدير الصندوق في حساب صافي قيمة الأصول للصندوق أو صافي قيمة الأصول لكل وحدة، والسعر الذي يتم به بيع أصل الصندوق هذا لاحقاً، أو في حالة بيع الأصل على المكشوف، تم شراؤها من قبل الصندوق. وقد يؤثر ذلك بشكل جوهري على صافي قيمة الأصول للصندوق، وسعر الوحدات التي سيتعامل بها مالكو الوحدات والرسوم التي يدفعها مالكو الوحدات، خاصة إذا ثبت عدم صحة أحكام مجلس الإدارة أو مدير الاستثمار أو وكلاء التقييم من الأطراف الثالثة فيما يتعلق بالتقييمات أو الأسعار المناسبة.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار مخاطر التقييم: سيستثمر الصندوق فقط في الأوراق المالية المتداولة علناً والمدرجة والتي على وشك إدراجها في البورصات المعترف بها في جميع أنحاء العالم، مما يحد من فرص وجود اختلافات في التقييم فيما يتعلق بأصول الصندوق.

مخاطر الحفظ: هناك مخاطر ينطوي عليها التعامل مع أمناء الحفظ أو الوسطاء الرئيسيين الذين يمتلكون أصول الصندوق والذين يقومون بتسوية صفقات الصندوق. والأوراق المالية وغيرها من الأصول المودعة لدى أمناء الحفظ أو الوسطاء الرئيسيين قد لا تحدد بوضوح على أنها أصول للصندوق، ومن ثم قد يتعرض الصندوق لمخاطر ائتمانية فيما يتعلق بهذه الأطراف. وفي بعض الولايات القضائية، لا يجوز أن يكون الصندوق دائناً غير مضمون إلا لوسيطه الرئيسي أو الحافظ الأمين الرئيسي في حالة إفلاس ذلك السمسار أو إدارته. وعلو على ذلك، قد تكون هناك مشاكل عملية أو زمنية مرتبطة بإنفاذ حقوق الصندوق في موجوداته في حالة إعسار أي طرف من هذا القبيل (بما في ذلك الأمناء من الباطن أو الوكلاء الذين يعينهم الحافظ الأمين في الولايات القضائية التي لا يتوفر فيها أمناء من الباطن).

وتوضح الخسائر الأخيرة التي يبدو أنها كبيرة والتي تكبدها العديد من الصناديق التحوطية فيما يتعلق بإفلاس و/أو إدارة المؤسسات المالية المخاطر المتكبدة في كل من تداول المشتقات المالية وترتيبات الحفظ والوساطة الرئيسية. الأصول المودعة لدى الوسطاء الرئيسيين أو أمناء الحفظ والتي يتم دفعها بالكامل (لأن الوسيط الرئيسي يحتفظ بها كهامش) أو الاحتفاظ بها في عهدة آمنة منفصلة وفقا لاتفاقيات الوساطة والحفظ الرئيسية. ومن ثم فإن الموجودات التي يحوزها الوسطاء الرئيسيون أو أمناء الحفظ كضمان رهني فيما يتعلق بالتسهيلات المقدمة إلى الصندوق، والموجودات المودعة كهامش لدى أمناء الحفظ والوسطاء الرئيسيين، قد تكون متاحة لدائني أولئك الأشخاص في حال إعسارهم. وقد لا تكون النظم المصرفية وغيرها من النظم المالية في بعض الولايات القضائية متطورة أو منظمة تنظيميا جيدا. وقد ينتج عن ذلك تأخيرات في التحويلات من جانب المصارف، وكذلك أزمات سيولة ومشاكل أخرى تنشأ نتيجة لنقص رسملة القطاع المصرفي ككل.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار مخاطر الحفظ: عين الصندوق بنكا دوليا كبيرا يتمتع بخبرة عالمية واسعة كحافظ أمين من أجل التخفيف من هذه المخاطر.

مخاطر التركيز: إذا تركزت أموال أو استثمارات الصندوق في بلد واحد أو منطقة أو صناعة أو مجموعة من البلدان أو الصناعات، فقد تكون هذه الصناديق أكثر عرضة لأي حدث اقتصادي أو سوقي أو سياسي أو تنظيمي واحد يؤثر على ذلك البلد أو المنطقة أو الصناعة أو مجموعة البلدان أو الصناعات. قد يكون الصندوق بعد ذلك أكثر عرضة لتقلبات أكبر في الأسعار عند مقارنته بصندوق أكثر تنوعا. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر الخسارة في قيمة استثمار مالك الوحدة.

استراتيجية تخفيف/ إدارة آثار مخاطر التركيز: سيستثمر الصندوق في العديد من الأوراق المالية والشركات والقطاعات والمناطق الجغرافية وفقا لاستراتيجيته لتوزيع الأصول للحد من هذه المخاطر.

الأسواق الناشئة: سيستثمر الصندوق في الأسواق الناشئة. وأسواق الأوراق المالية في البلدان النامية ليست كبيرة مثل أسواق الأوراق المالية الأكثر تطوراً، كما أن حجم التداول فيها أقل بكثير، مما يؤدي إلى نقص السيولة وارتفاع احتمالية تقلب الأسعار. قد يكون هناك تركيز عال للقيمة السوقية وحجم التداول في عدد صغير من المصدرين الذين يمثلون عددا محدودا من الصناعات بالإضافة إلى تركيز عال من المستثمرين والوسطاء الماليين. قد تؤثر هذه العوامل سلبا على توقيت وتسعير أي صندوق يستحوذ على الأوراق المالية أو يتخلص منها. وتنطوي الممارسات المتعلقة بتسوية معاملات الأوراق المالية في الأسواق الناشئة على مخاطر أعلى من تلك الموجودة في الأسواق المتقدمة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الصندوق سيحتاج إلى استخدام وسطاء وأطراف مقابلة أقل رسملة، وقد لا يمكن الاعتماد على حفظ الأصول وتسجيلها في بعض البلدان. قد يؤدي التأخير في التسوية إلى تفويت فرص الاستثمار إذا كان الصندوق غير قادر على الحصول على ورقة مالية أو التصرف فيها. في بعض الأسواق الناشئة، لا يخضع أمناء السجلات لإشراف حكومي فعال كما أنهم ليسوا دائما مستقلين عن المصدرين. ولذلك ينبغي للمستثمرين أن يدركوا أن الصندوق قد يتكبد خسائر ناجمة عن مشاكل التسجيل هذه.

استراتيجية تخفيف /إدارة آثار مخاطر الأسواق الناشئة: سيسعى الصندوق جاهدا للاستثمار في شركات الأسواق الناشئة الكبيرة ذات التنوع الكافي عبر المناطق والقطاعات لتحقيق أهدافه.

مخاطر اليورو ومنطقة اليورو: أدى تدهور الديون السيادية للعديد من البلدان، إلى جانب خطر انتقال بعض الأوبئة إلى بلدان أخرى أكثر استقرارا، إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية. ولا تزال المخاوف قائمة بشأن خطر تعرض دول منطقة اليورو الأخرى لزيادة تكاليف الاقتراض ويمكن أن تواجه أزمة اقتصادية مماثلة لتلك التي حدثت في قبرص واليونان وإيطاليا وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال. أثار هذا الوضع وكذلك استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي عددا من الشكوك فيما يتعلق بالاستقرار والمكانة العامة للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وقد يؤدي إلى تغييرات في تكوين منطقة اليورو. قد يؤدي رحيل أو خطر المغادرة من اليورو من قبل دولة أو أكثر من دول منطقة

اليورو إلى إعادة إدخال العملات الوطنية في واحدة أو أكثر من دول منطقة اليورو أو، في ظروف أكثر حدة، احتمال حل اليورو بالكامل. يمكن لهذه التطورات المحتملة، أو تصورات السوق بشأن هذه الإصدار والإصدار ذات الصلة، أن تؤثر سلباً على قيمة استثمارات الصندوق سواء كان ذلك في منطقة اليورو أو غير ذلك.

الرسوم من رأس المال: تقوم معظم الصناديق بخصم رسومها من الدخل الناتج عن استثمارات ولكن قد يقوم البعض بخصم كل أو جزء من رسومهم من رأس المال. على الرغم أن هذا الوضع قد يسمح بتوزيع المزيد من الدخل، فقد يكون له أيضاً تأثير في تقليل احتمالية نمو رأس المال على المدى الطويل أو احتمال خسارة رأس المال.

المخاطر الأساسية: تخضع الاستراتيجيات التي تستهدف أوجه القصور المتصورة في التسعير والاستراتيجيات المماثلة، مثل استراتيجيات المراجعة، لمخاطر عدم تحرك الأسواق أو أسعار الأوراق المالية الفردية كما هو متوقع، مما يؤدي إلى انخفاض محتمل في العائدات أو الخسائر للصندوق وربما التكاليف المرتبطة بتصفية بعض الصفقات. من الصعب التنبؤ بتحركات السوق، وقد يتم تسعير الأوراق المالية بشكل خاطئ أو تقييمها بشكل غير صحيح من قبل مستشار الاستثمار. الأوراق المالية الصادرة عن نفس الكيان، أو الأوراق المالية التي تعتبر مماثلة، قد لا يتم تسعيرها أو تقييمها بشكل مماثل عبر الأسواق أو في نفس السوق، وقد لا تنجح محاولات الربح من فروق الأسعار لعدة أسباب، بما في ذلك التغييرات غير المتوقعة في التسعير والتقييم. قد لا تعكس مقاييس مثل متوسط جودة الائتمان أو متوسط المدة بدقة مخاطر الائتمان الحقيقية أو حساسية سعر الفائدة للصندوق. لذلك، فإن الصندوق ذو التصنيف الائتماني المتوسط أو متوسط المدة الذي يشير إلى جودة ائتمانية معينة أو مستوى معين من مخاطر أسعار الفائدة قد يكون في الواقع عرضة لمخاطر ائتمانية أو مخاطر أسعار فائدة أكبر مما يوحي به المتوسط.

المخاطر التشغيلية: يمكن أن ينطوي الاستثمار في الصندوق، مثل أي صندوق، على مخاطر تشغيلية ناشئة عن عوامل مثل أخطاء المعالجة، والأخطاء البشرية، وعدم كفاية أو قصور العمليات الداخلية أو الخارجية، والقصور في الأنظمة والتكنولوجيا، والتغييرات في الموظفين والأخطاء التي يسببها مقدمو الخدمات من الأطراف الثالثة. ويمكن أن يؤدي حدوث أي من هذه الإخفاقات أو الأخطاء أو الخروقات إلى فقدان المعلومات، أو التدقيق التجاري أو التنظيمي، أو غير ذلك من الأحداث، التي يمكن أن يكون لأي منها أثر سلبي جوهري على الصندوق. وفي حين يسعى الصندوق إلى التقليل إلى أدنى حد من هذه الأحداث من خلال الضوابط والرقابة، فقد تظل هناك إخفاقات يمكن أن تسبب خسائر للصندوق.

استراتيجية التخفيف من حالات القصور: يأمل الصندوق، من خلال تعيين أطراف ثالثة ذات خبرة عالية، في تقليل مثل هذه الأخطاء إلى الحد الأدنى من أجل ضمان الامتثال التنظيمي وتقليل أي خسائر تحدث خارج أنشطة إدارة الصناديق اليومية. ويمكن لمجلس الإدارة الصندوق، إذا رأت ذلك مناسباً، أن تعين من وقت لآخر أطرافاً مستقلة أو أن تتشاور مع مدققي حسابات الصندوق لضمان استمرار الرقابة الكافية على الأنشطة التنفيذية.

المخاطر المتعلقة بالاستثمار في شركات الرسملة الصغيرة: يجوز للصندوق وأي صندوق أساسي الاستثمار في شركات ذات رسملة صغيرة. قد تصبح الأوراق المالية للشركات ذات الرسملة الأصغر، من وقت لآخر، وخاصة في الأسواق الهابطة، غير سائلة وتشهد تقلبات أسعار قصيرة الأجل وفروق أسعار واسعة بين أسعار العرض والطلب. قد ينطوي الاستثمار في الشركات ذات الرسملة الأصغر على مخاطر أعلى من الاستثمار في الشركات الكبيرة. قد تخضع الأوراق المالية للشركات الأصغر لتحركات السوق المفاجئة أو غير المنتظمة أكثر من الشركات الأكبر والأكثر رسوخاً أو متوسط السوق بشكل عام. قد يكون لدى هذه الشركات خطوط إنتاج أو أسواق أو موارد مالية محدودة، أو قد تعتمد على مجموعة إدارة محدودة. التطوير الكامل لتلك الشركات يستغرق وقتاً. بالإضافة إلى ذلك، يتم تداول العديد من أسهم الشركات الصغيرة بشكل أقل تواتراً وبجهم أصغر، وقد تخضع لتحركات أسعار مفاجئة أو غير منتظمة أكثر من أسهم الشركات الكبيرة. قد تكون الأوراق المالية للشركات الصغيرة أيضاً أكثر حساسية لتغيرات السوق من الأوراق المالية للشركات الكبيرة. وقد تؤدي هذه العوامل إلى تقلبات أعلى من المتوسط في أسعار وحدات الصندوق.

مخاطر الإدارة: يخضع الصندوق لمخاطر الإدارة لأنه محفظة استثمارية مدارة بنشاط. سيقوم مدير الاستثمار ومستشار الاستثمار بتطبيق تقنيات الاستثمار وتحليل المخاطر في اتخاذ قرارات الاستثمار للصندوق، ولكن لا يمكن أن يكون هناك ما يضمن أن هذه ستؤدي إلى النتائج المرجوة. قد لا تتوفر بعض الأوراق المالية أو الأدوات الأخرى التي يسعى الصندوق إلى الاستثمار فيها بالكميات المطلوبة. في مثل هذه الظروف، قد يقرر مستشار الاستثمار شراء أوراق مالية أو أدوات أخرى كبديل. وقد لا تؤدي هذه الأوراق المالية أو الصكوك البديلة على النحو المنشود، مما قد يؤدي إلى خسائر للصندوق. إلى الحد الذي يستخدم فيه الصندوق استراتيجيات تستهدف أوجه القصور المتصورة في التسعير أو استراتيجيات المراجعة أو الاستراتيجيات المماثلة، فإنه يخضع لخطر أن تسعير أو تقييم الأوراق المالية والأدوات المشاركة في هذه الاستراتيجيات قد يتغير بشكل غير متوقع، مما قد يؤدي إلى انخفاض العائدات أو الخسائر لهذا الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر القيود أو السياسات أو التطورات التشريعية أو التنظيمية أو الضريبية على تقنيات الاستثمار المتاحة لمدير الاستثمار ومستشار الاستثمار فيما يتعلق بإدارة الصندوق وقد تؤثر سلباً أيضاً على قدرة الصندوق على تحقيق هدفه الاستثماري.

مخاطر الصندوق الجديد / الصغير: قد لا يعكس أداء الصندوق الجديد أو الأصغر أداء ذلك الصندوق على المدى الطويل إذا وعندما يصبح أكبر وينفذ استراتيجياته الاستثمارية بالكامل. قد يكون لمراكز الاستثمار تأثير غير متناسب (سلبى أو إيجابى) على الأداء في الصناديق الجديدة والأصغر. قد تتطلب الصناديق الجديدة والصغيرة أيضاً مدة من الوقت قبل ضخ استثمارها بالكامل في الأوراق المالية التي تلبي أهدافها وسياساتها الاستثمارية وتحقق تكويناً تمثيلاً للمحفظة. قد يكون أداء الصندوق أقل أو أعلى خلال مدة "الزيادة" هذه، وقد يكون أيضاً أكثر تقلباً، مما سيكون عليه الحال بعد استثمار الصندوق بالكامل. وبالمثل، قد تتطلب استراتيجية الاستثمار الخاصة بصندوق جديد أو أصغر مدة زمنية أطول لإظهار العائدات التي تمثل الاستراتيجية. الصناديق الجديدة لها تاريخ أداء محدود للمستثمرين لتقييمه وقد لا تجذب الصناديق الجديدة والصغيرة أصولاً كافية لتحقيق كفاءات الاستثمار والتداول. وإذا لم ينجح صندوق جديد أو أصغر في تنفيذ استراتيجياته الاستثمارية أو تحقيق هدفه الاستثماري، فقد يتأثر الأداء سلباً، ويمكن أن تؤدي أي تصفية ناتجة عن ذلك إلى تكاليف معاملات سلبية للصندوق وعواقب ضريبية على المستثمرين.

الضرائب على الاستثمار: قد يكون الصندوق مسؤولاً عن دفع الضرائب أو الرسوم أو أي نوع آخر من الرسوم الحكومية على استثماراته في الأوراق المالية في الولاية القضائية / البلد المعني حيث يتم إدراج الورقة المالية المشتراة. قد تكون هناك رسوم على تلك الأوراق المالية في وقت الشراء أو البيع أو في وقت استلام أي أرباح أو مبالغ و / أو أي إجراء آخر للشركات. وقد يزيد أو ينقص المعدل الذي تدفع به هذه الضريبة/الرسوم في المستقبل، مما يؤثر على عائدات الصندوق. يرجى النظر أدناه لمعرفة المزيد من المعلومات عن المخاطر الضريبية.

القسم ٨٧١ (م): قد تخضع المدفوعات على الأوراق المالية التي تشير إلى أسهم الولايات المتحدة الأمريكية لضريبة الاستقطاع في الولايات المتحدة الأمريكية. قد تخضع الأوراق المالية التي تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أداء أسهم الولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك مؤشر أو سلة تتضمن أسهم الولايات المتحدة) لضريبة الاستقطاع بموجب القسم ٨٧١ (م) من قانون الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة لعام ١٩٨٦، بصيغته المعدلة. وقد يخضع الصندوق وربما مالكو الوحدات لمزيد من الضرائب نتيجة لذلك. ينصح مالكو الوحدات بشدة بطلب المشورة القانونية والضريبية قبل الاستثمار في الوحدات.

المخاطر الضريبية: يجب أن يدرك المستثمرون المحتملون ومالكو الوحدات أنه قد يطلب منهم دفع ضريبة الدخل أو ضريبة الاستقطاع أو ضريبة أرباح رأس المال أو ضريبة الثروة أو ضرائب الدمغة أو أي نوع آخر من الضرائب على التوزيعات أو التوزيعات المعطية للصندوق أو أرباح رأس المال داخل الصندوق سواء تحققت أم لا أو الدخل المستلم أو المستحق أو الذي تم اعتباره أنه قد تم تسليمه داخل الصندوق. الخ. سيكون شرط دفع هذه الضرائب وفقاً لقوانين وممارسات البلد الذي يتم فيه شراء الوحدات أو بيعها أو حيازتها أو استردادها، وبلد إقامة أو جنسية مالك الوحدة وأي ولاية قضائية أخرى ذات صلة من وقت لآخر؛ قد تتغير هذه القوانين والممارسات من وقت لآخر. يمكن أن يؤثر أي تغيير في التشريعات الضريبية المعمول بها على (١) قدرة الصندوق على تحقيق هدفه الاستثماري، أو (٢) قيمة

استثمارات الصندوق أو (٣) القدرة على دفع عوائد لمالكي الوحدات أو تغيير هذه العائدات. أي تغييرات من هذا القبيل، والتي يمكن أن تكون أيضا بأثر رجعي، يمكن أن يكون لها تأثير على صحة المعلومات المذكورة هنا بناء على قانون الضرائب الحالي وممارساته. وكما هو الحال مع أي استثمار، لا يمكن أن يكون هناك ما يضمن أن الوضع الضريبي أو الوضع الضريبي المقترح السائد في وقت الاستثمار في الصندوق سيستمر إلى أجل غير مسمى. إذا أصبح الصندوق أو مدير الاستثمار أو الصندوق الأساسي، نتيجة لحالة مالك الوحدة، خاضعين للضريبة، في أي ولاية قضائية، بما في ذلك أي فوائد أو غرامات عليها، يحق للصندوق خصم هذا المبلغ من أي دفعة (مدفوعات) يتم دفعها لمالك الوحدة هذا، و/أو استرداد أو إلغاء هذا العدد من الوحدات التي يحتفظ بها مالك الوحدة أو المالك المستفيد من الوحدات بشكل إلزامي للأغراض الحصول على أموال كافية للوفاء بأي مسؤولية من هذا القبيل. يجب على مالك الوحدة المعني تعويض الصندوق عن أي خسارة تنشأ للصندوق بسبب أن يصبح الصندوق مسؤولاً عن حساب الضرائب وأي فوائد أو غرامات عليها عند وقوع حدث يؤدي إلى التزام ضريبي بما في ذلك إذا لم يتم إجراء مثل هذا الخصم أو التخصيص أو الإلغاء. ويلفت انتباه مالكي الوحدات والمستثمرين المحتملين إلى المخاطر الضريبية المرتبطة بالاستثمار في الصندوق. وترد الآثار الضريبية المحتملة بموجب هذه الفقرة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي الاعتماد عليها على أنها كاملة أو قاطعة. للحصول على مشورة نهائية، ينصح المستثمرون بالتشاور مع مستشاريهم الضريبيين فيما يتعلق بالعواقب الضريبية لاستثماراتهم في الصندوق.

استراتيجية تخفيف / إدارة آثار المخاطر الضريبية: قد يتعامل الصندوق من وقت لآخر مع مستشارين ضريبيين دوليين مستقلين لمساعدة مجلس الإدارة في التخفيف من هذه المخاطر.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية: يقوم الصندوق بتنفيذ أحكام قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ("FATCA"). تهدف اللوائح إلى مكافحة التهرب الضريبي في الولايات المتحدة وتتطلب من الصندوق، كمؤسسة مالية أجنبية مشاركة، تحديد ما إذا كان أي من مالكي وحداته مواطنين أمريكيين، وإذا كان الأمر كذلك، فعليه الإبلاغ عنهم (بما في ذلك معلومات حساباتهم المالية) إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية. وبناء على ذلك، سيطلب من جميع مالكي الوحدات تقديم شهادات إلى الصندوق ومدير الصندوق و/أو أي طرف آخر ذي صلة عند الطلب لتأكيد حالة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA). يجب الإشارة إلى أن عدم تقديم أو تقديم شهادة FATCA غير كاملة أو غير مناسبة قد يعرض مالك الوحدة المعني لضريبة مقطوعة محتملة بنسبة ٣٠٪ بالإضافة إلى إبلاغ دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية باعتباره مالك وحدة غير ملتزم. علاوة على ذلك، تنص السياسة الداخلية للصندوق على أنه قد يختار إنهاء العلاقات مع مالكي الوحدات هؤلاء من أجل ضمان احتفاظه بوضع الصندوق كمؤسسة مالية أجنبية مشاركة متوافقة مع قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA). يرجى ملاحظة أنه لا يسمح للصندوق بتقديم المشورة الضريبية. وعليه يجب عليك استشارة مستشارك الضريبي للحصول على مزيد من المعلومات حول قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) والمسائل الأخرى المتعلقة بالضرائب.

استراتيجية تخفف / إدارة آثار مخاطر الضرائب: قد يتعامل الصندوق من وقت لآخر مع مستشارين ضريبيين دوليين مستقلين لمساعدة مجلس الإدارة في الامتثال لهذه المعايير، وتقديم المستندات الضريبية، وملء نماذج القرارات الضريبية ذات الصلة، وما إلى ذلك، كما هو مذكور أعلاه.

معايير الإبلاغ المشتركة: أصدر البنك المركزي العماني مؤخرًا تعميماً لتطبيق معايير الإبلاغ الموحدة، وعلى هذا النحو سيقوم الصندوق بتنفيذ جميع المتطلبات القانونية المرتبطة بمعايير الإبلاغ المشتركة المعمول بها بموجب القوانين واللوائح السارية في سلطنة عمان والامتثال لها.

ضريبة القيمة المضافة: يلتزم الصندوق بجميع المسؤوليات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان.

المخاطر المتعلقة باللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR): بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، يخضع مراقبو البيانات لالتزامات إضافية بما في ذلك، من بين أمور أخرى، متطلبات المساءلة والشفافية حيث يكون مراقبو البيانات مسؤولاً عن القواعد المبينة في اللائحة العامة لحماية البيانات المتعلقة بمعالجة البيانات ويجب أن يكون قادراً على إثبات الامتثال لها ويجب أن يزود أصحاب البيانات بمعلومات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية. بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، يتم منح أصحاب البيانات حقوقاً إضافية، بما في ذلك الحق في تصحيح المعلومات الشخصية غير الدقيقة، والحق في مسح البيانات الشخصية التي يحتفظ بها مراقبو البيانات في ظروف معينة والحق في تقييد المعالجة أو الاعتراض عليها في عدد من الظروف. قد يؤدي تنفيذ اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) إلى زيادة تكاليف التشغيل والامتثال التي يتحملها الصندوق الأساسي أو الصندوق بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلاوة على ذلك، هناك خطر عدم امتثال الصندوق أو مقدمي خدماته، ومن ثم قد يواجه الصندوق أو مقدمو خدماته غرامات إدارية كبيرة.

مخاطر التنظيم المعياري: مع مراعاة بعض الترتيبات الانتقالية والجديدة، دخلت اللائحة المعيارية حيز التنفيذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨. وفقاً للترتيبات الانتقالية المعمول بها، لن يتمكن الصندوق بعد الآن من "استخدام" معيار بالمعنى المقصود في اللائحة المرجعية التي يوفرها مزود مؤشر الاتحاد الأوروبي غير المسجل أو المصرح به وفقاً للمادة ٣٤ من اللائحة المرجعية. في حالة عدم امتثال مزود مؤشر الاتحاد الأوروبي ذي الصلة لللائحة المرجعية بما يتماشى مع الترتيبات الانتقالية المبينة في اللائحة المرجعية أو إذا تغير المعيار مادياً أو توقف عن الوجود، فسيطلب من الصندوق تحديد معيار بديل مناسب إذا كان متاحاً والذي قد يكون صعباً أو مستحيل.

مخاطر الأمن السيبراني: نظراً لأن استخدام التكنولوجيا أصبح أكثر انتشاراً في سياق الأعمال التجارية، فقد أصبحت الأموال أكثر عرضة للمخاطر التشغيلية من خلال تهديدات وخروقات الأمن السيبراني. يشير خرق الأمن السيبراني إلى كل من الأحداث المتعمدة وغير المقصودة التي قد تتسبب في فقدان الصندوق لمعلومات الملكية أو تلف البيانات أو فقدان القدرة التشغيلية. وهذا بدوره قد يتسبب في تكبد الصندوق عقوبات تنظيمية، وإلحاق الضرر بالسمعة، وتكاليف الامتثال الإضافية المرتبطة بالتدابير التصحيحية، و / أو الخسارة المالية. قد تنطوي خروقات الأمن السيبراني على الوصول غير المصرح به إلى أنظمة المعلومات الرقمية للصندوق (على سبيل المثال من خلال "القرصنة" أو تشفير البرامج الضارة)، ولكنها قد تنجم أيضاً عن هجمات خارجية مثل هجمات تجميد الخدمة (أي الجهود المبذولة لجعل خدمات الشبكة غير متاحة للمستخدمين المقصودين). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي حوادث الأمن السيبراني لمقدمي خدمات الطرف الثالث للصندوق أو المصدريين الذين يستثمر فيهم الصندوق أيضاً إلى تعريض الصندوق للعديد من المخاطر نفسها المرتبطة بخروقات الأمن السيبراني المباشرة. وكما هو الحال مع المخاطر التشغيلية بشكل عام، هناك أنظمة لإدارة المخاطر مصممة للحد من المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني والتي سينفذها الصندوق. ومع ذلك، ليس هناك ما يضمن نجاح هذه الجهود، خاصة وأن الصناديق لا تتحكم بشكل مباشر في أنظمة الأمن السيبراني للمصدريين أو مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة.

الفصل الحادي عشر - التعهدات

أولاً: مجلس إدارة صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية
يتعهد أعضاء مجلس الإدارة منفردين ومتضامنين بما يلي:

أن يمثل الصندوق بجميع أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال وقانون الأوراق المالية والقواعد واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان.

توقيعات

عضو مجلس إدارة الصندوق

عضو مجلس إدارة الصندوق

ثانياً: المستشار القانوني:

يؤكد المستشار القانوني الموضح اسمه أدناه أن جميع الإجراءات المتخذة بشأن طرح الوحدات كما هو موضح في نشرة الإصدار والنظام الأساسي تتم وفقاً لأحكام القوانين والتشريعات المتعلقة بأنشطة الصندوق وقانون الأوراق المالية واللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ومتطلبات وشروط إصدار الوحدات ونموذج نشرة الإصدار المطبق من هيئة الخدمات المالية

توقيع:

تراورز وهاملينز

ثالثاً: مدير الإصدار

استناداً إلى المسؤوليات المنوطة بنا بموجب الأحكام المبينة في قانون الأوراق المالية واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ، لقد قمنا بمراجعة جميع المستندات ذات الصلة والمواد الأخرى اللازمة لإعداد نشرة الإصدار هذه والعرض الخاص بوحدة صندوق البنك الوطني العماني للأسهم العالمية (تحت التأسيس) من خلال الطرح للاكتتاب العام.

يتحمل مدير الإصدار المسؤولية فيما يتعلق بصحة المعلومات المبينة في نشرة الإصدار هذه، وقد أكد بأنه لم يغفل أي معلومات جوهرية منها، والتي يكون الإغفال فيها من شأنه أن يجعل نشرة الإصدار مضللة.

بهذا، يؤكد مدير الإصدار على ما يلي: -

١. لقد اتخذنا العناية الواجبة والمعقولة لكي نضمن أن البيانات الواردة في نشرة الإصدار تتفق مع المعلومات المقدمة إلينا من قبل الجهة المصدرة وتلك الواردة في نشرة الإصدار ومع الحقائق الواردة في المستندات والمواد الأخرى المتعلقة بالطرح.
٢. وفقاً لعلمنا ومن خلال المعلومات المتاحة من الصندوق فإن الصندوق بهذا يؤكد على أنه لم تحذف أية معلومات جوهرية يمكن أن يتسبب حذفها في جعل هذه النشرة مضللة.
٣. إن نشرة الإصدار والطرح المتعلق بها يتفقان مع كافة إجراءات ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وتعديلاتها ونموذج نشرة الإصدار المعمول به لدى هيئة الخدمات المالية.
٤. البيانات والمعلومات الواردة في نشرة الإصدار المقدمة باللغة العربية (وترجمتها غير الرسمية إلى اللغة الإنجليزية) صحيحة، وعادلة وكافية وفقاً لاطلاعنا لمساعدة المستثمر في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار أو عدمه في الوحدات المطروحة للاكتتاب وفقاً للقواعد والشروط التي تحكم الشفافية.

وقعها:

أيمن البلوشي

قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية
البنك الوطني العماني ش.م.ع.